

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من
وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية
الضفة الغربية أنموذجاً

إعداد

إبراهيم حافظ عبد الرحمن خطاطبة

إشراف

د. رائد نعيرات

قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية
السياسية لكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية

2013م

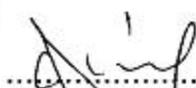
إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من
وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية
الضفة الغربية أنموذجاً

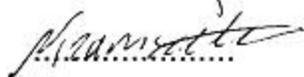
إعداد

إبراهيم حافظ عبد الرحمن خطاطبة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2013/6/30م، وأجيزت.

التوقيع







أعضاء لجنة المناقشة

1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً

2. د. نظام صلاحات / ممتحناً خارجياً

3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى المعلم الأول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من هم أعظم منا جميعاً أرواح الشهداء

إلى روح الخالد فينا الشهيد ياسر عرفات

إلى أسرى الحرية القابعين خلف القضبان

إلى روح والدي رحمه الله الذي غرس فينا المحبة والانتماء تقديراً له

إلى والدتي أطل الله في عمرها

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى زوجتي الغالية رينة التي قدمت لي الدعم والمحبة

إلى فلذات كبدي .. ذكرى، سنابل، تسنيم، خليل، محمد، طار

إلى كل الأصدقاء إليكم أقدم بامانة وتواضع هذا الجهد.

الشكر والتقدير

أولاً الحمد والشكر لله رب العالمين الذي وفقني وأعانني في إتمام دراستي والصلاة والسلام على نبي الأمة وبعد،

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى حضرة الدكتور رائد نعيرات على إشرافه ومتابعته وما بذله من جهد من أجل إتمام وإنجاح هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل من جميع أساتذة قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية الذين كانوا لي عون ومنحوني من بحر علمهم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الصديق الدكتور زهير إبراهيم الذي قام بمراجعة هذه الرسالة لغوياً. كما أتقدم بالشكر من الأستاذ ناجي خطاطبة .

كما أتقدم بجزيل الشكر لكافة الأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية التي قدمت لي يد العون لإتمام متطلبات هذه الدراسة، وأخص الإخوة في جهاز المخابرات العامة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخ والصديق بشير حنني على مساعدته في اتمام هذه الرسالة.

إلى كل الأصدقاء الذين وقفوا معي في مسيرتي التعليمية، وإلى كل من ساهم وساعد في إتمام هذا العمل المتواضع

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية الضفة الغربية أنموذجاً

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حينما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
ط	فهرس الجداول	
ك	فهرس الملاحق	
ل	الملخص	
1	الفصل الأول: خطة الدراسة	
2	مقدمة الدراسة	1.1
4	مشكلة الدراسة وأسئلتها	2.1
5	فرضيات الدراسة	3.1
6	حدود الدراسة	4.1
6	أهمية الدراسة	5.1
7	هدف الدراسة	6.1
8	التعريفات الإجرائية للدراسة	7.1
9	الدراسات السابقة	8.1
12	منهجية الدراسة	9.1
13	أقسام الدراسة	10.1
14	الفصل الثاني: الإطار النظري	
15	إصلاح القطاع الأمني	1.2
18	القطاع الأمني في فلسطين	1.1.2
20	الأجهزة الأمنية	2.1.2
26	الإشكالات التي مرت بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية	3.1.2
33	إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية	4.1.2
39	إصلاح الأجهزة الأمنية بين الضرورات الداخلية والتدخلات الخارجية	5.1.2

الصفحة	الموضوع	الرقم
41	متطلبات عملية الإصلاح الأمني	6.1.2
43	المعوقات التي تواجه عملية الإصلاح الأمني	7.1.2
52	مكونات الإصلاح الأمني للأجهزة الأمنية الفلسطينية	8.1.2
55	أهمية الإصلاح السياسي	9.1.2
56	دور المجلس التشريعي في عملية الإصلاح الأمني	10.1.2
67	مفهوم التنمية السياسية	2.2
68	أهمية التنمية السياسية	1.2.2
70	ضرورات التنمية السياسية	2.2.2
71	معوقات التنمية السياسية	3.2.2
73	الفصل الثالث: المنهجية ومجتمع الدراسة وعينتها	
74	مقدمة	1.3
74	منهجية الدراسة	2.3
74	مجتمع الدراسة	3.3
74	عينة الدراسة	4.3
78	أداة الدراسة	5.3
80	صدق الأداة	1.5.3
80	اختبار ثبات الأداة	2.5.3
81	إجراءات الدراسة	6.3
81	تصميم الدراسة	7.3
82	المعالجات الإحصائية	8.3
83	الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات	
84	مقدمة	1.4
84	تحليل أسئلة الدراسة	2.4
84	تحليل السؤال الأول	1.2.4
87	تحليل السؤال الثاني	2.2.4
90	تحليل السؤال الثالث	3.2.4
93	تحليل السؤال الرابع	4.2.4
97	اختبار فرضيات الدراسة	3.4

الصفحة	الموضوع	الرقم
97	اختبار الفرضية الأولى	1.3.4
100	اختبار الفرضية الثانية	2.3.4
104	اختبار الفرضية الثالثة	3.2.4
107	اختبار الفرضية الرابعة	4.2.4
111	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	
112	مناقشة النتائج	1.5
112	مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	1.1.5
117	مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	2.1.5
121	التوصيات.	2.5
122	التوصيات المتعلقة بمجال إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية.	1.2.5
123	التوصيات المتعلقة بمجال الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية.	2.2.5
124	التوصيات المتعلقة بمجال الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية.	3.2.5
125	التوصيات المتعلقة بمجال الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية.	4.2.5
126	قائمة المصادر والمراجع	
132	الملاحق	
b	Abstract	

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
75	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	جدول (1)
76	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	جدول (2)
77	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	جدول (3)
78	توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل	جدول (4)
79	مجالات الدراسة	جدول (5)
80	معامل ثبات الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Chronback Alpha) في ما يتعلق بمجالات الدراسة	جدول (6)
85	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للفقرات مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي لمجال أثر إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية	جدول (7)
88	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات مجال أثر الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية.	جدول (8)
90	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمجال أثر الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية	جدول (9)
94	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمجال أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية	جدول (10)
97	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها لمجالات الدراسة والدرجة الكلية	جدول (11)
98	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس	جدول (12)
100	الوصف الإحصائي لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي للدرجة الكلية	جدول (13)

الصفحة	الجدول	الرقم
101	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي تعزى لمتغير المؤهل العلمي	جدول (14)
103	يبين اختبار المقارنات البعدية LSD لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو الدرجة الكلية لأثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي	جدول (15)
103	يبين اختبار المقارنات البعدية LSD لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المجال الرابع (الإصلاح القانوني)	جدول (16)
104	الوصف الإحصائي لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة للدرجة الكلية	جدول (17)
106	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة	جدول (18)
108	الوصف الإحصائي لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل للدرجة الكلية	جدول (19)
109	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل	جدول (20)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
133	أداة الدراسة بصورتها النهائية (الاستبانة)	ملحق (1)
137	قانون المخابرات الفلسطيني رقم (17) لعام 2005	ملحق (2)

إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية- الضفة الغربية أنموذجاً

إعداد

إبراهيم حافظ عبد الرحمن خطاطبة

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إصلاح القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها وأثر ذلك على التنمية السياسية (الضفة الغربية أنموذجاً)، استخدم الباحث أداة الدراسة وهي الإستبانة (تحليل إحصائي) لمعرفة وجهة نظر العاملين في هذا المجال. وتستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وأهمية المعلومات التي تقدمها، فهي تركز على رصد عمليات الإصلاح في الأجهزة الأمنية وتأثيرها في التنمية السياسية للعاملين في الأجهزة الأمنية.

ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة من الموظفين الإداريين بصفة خاصة والعاملين في القطاع الأمني في محافظات الضفة الغربية الفلسطينية. وقد تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، واختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين، وتحليل التباين الأحادي، واختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

إن الدرجة الكلية لمجال أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها بلغت (77.39%) وهي نسبة كبيرة، من هنا يمكن القول إن أثر إصلاح الهيكل التنظيمي للقطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية بلغ درجة كبيرة من وجهة نظر العاملين فيها.

تبين من نتائج التحليل أن أثر الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها قد حصلت على نسبة (71.76%) وهذا يدل على

نسبة موافقة كبيرة نحو الأسئلة المتعلقة بهذا المجال، وهذا يشير إلى أن أثر الإصلاح المالي للقطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية بلغ درجة كبيرة من وجهة نظر العاملين فيها.

وأشارت نتائج التحليل أن درجة مجال أثر الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها بلغت (71.76%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة نحو الأسئلة المتعلقة بهذه الدرجة.

وأشارت نتائج التحليل أن درجة مجال أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها بلغت (72.60%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة نحو الأسئلة المتعلقة بهذه الدرجة.

وخرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

- ضرورة أن يتصف الهيكل التنظيمي للقطاع الأمني بالوضوح بحيث يعرف كل فرد في الأجهزة الأمنية واجباته وحقوقه والتوصيف الوظيفي الدقيق لمهنته الأمر الذي يساعد في تقليل الأعباء الإدارية الناجمة عن التداخل في ممارسة المهام، وبالتالي يساعد هذا الأمر في تنمية العاملين سياسياً.
- ضرورة وجود رقابة سابقة من أجهزة الضبط والتدقيق الداخلي في الأجهزة الأمنية ونشر التقارير بشكل شهري حول أداء الأجهزة الأمنية المالي.
- من المستحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعادة تصميم العمليات الإدارية للأجهزة الأمنية والاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تقدمها التكنولوجيا في التخطيط والرقابة والتنظيم والتوجيه ومحاولة التوجه نحو مفهوم الإدارة الإلكترونية في هذه الأجهزة بشكل يحقق الجودة والسرعة ورفع مستوى الأداء للعاملين في هذه الأجهزة.
- من الضروري إجراء الإصلاحات التشريعية اللازمة للقوانين واللوائح التنظيمية، وبخاصة اللوائح المنظمة لمسؤوليات موظفي الجهاز وصلاحياتهم.

الفصل الأول

خطة الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3.1 فرضيات الدراسة

4.1 حدود الدراسة

5.1 أهمية الدراسة

6.1 هدف الدراسة

7.1 التعريفات الإجرائية للدراسة

8.1 الدراسات السابقة

9.1 منهجية الدراسة

10.1 أقسام الدراسة

الفصل الأول

خطة الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994 احتلت مسألة الأمن صلب العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية حيث ركزت جميع الاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين على هذه المسألة الجوهرية وأصبح الأمن يمثل حجر الزاوية التي تركز عليه جميع المبادرات الدبلوماسية وخطط السلام التي أطلقت في المنطقة تحت رعاية دولية¹.

والمتتبع للوضع الفلسطيني يجد أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تشرع في إصلاح القطاع الأمني إلا في مرحلة متأخرة والجدير ذكره أن هناك جدلاً قائماً حول إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني ولذلك يحمل مفهوم إصلاح القطاع الأمني معاني شتى بالنسبة لمختلف الأطراف المعنية حيث ينظر إليه الفلسطينيون كأداة ضرورية تفضي إلى إنشاء قطاع أمني متكامل يتولى حماية الشعب الفلسطيني في ظل الاقتحامات والاجتياحات التي تنفذها القوات الإسرائيلية داخل المناطق السكنية الفلسطينية ويؤسس القاعدة اللازمة لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة ويساعد في بسط السيادة الفلسطينية على أراضيها².

أما إسرائيل فتتظر إلى إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني باعتباره وسيلة تزيد من مستوى الأمن الذي تريد أن تتعم به لذا تتوقع إسرائيل أن تتمخض عملية الإصلاح الأمني إلى إنشاء منظومة أمنية تكفل نشر الأمن والمحافظة على النظام في المجتمع الفلسطيني. وأن تكون قادرة على تفويض البنى التحتية لما تسميه إسرائيل بالإرهاب³.

¹ خضر محمود عباس: الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته، سلسلة علم النفس الأمني، "الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته"، مركز الوعي للدراسات والتدريب، فلسطين - غزة، 2003م

² معين حداد: أرض لا تهدأ، الرهانات الجيوبوليتيكية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر الطبعة الثانية 2008 ص 26.

³ صالح النعامي، الأجهزة الأمنية الفلسطينية: خضعت للإصلاح نتيجة مطالب الداخل وضغوط الخارج وتوحيدها لم يته

تعدد مرجعياتها، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء، 16 اغسطس 2005 العدد 9758، ص4

وفي الوقت نفسه تحرص إسرائيل على أن تكون المنظومة الأمنية الفلسطينية ضعيفة ولا تشكل أي خطر على أمن إسرائيل.

أما الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية وبعض الدول العربية فتتظر إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين على أنه يمثل عملية استهداف إعادة بسط الأمن والحفاظ على النظام وفق اتفاقيات أوسلو¹.

ووفقاً لكل فريق يكمن التحدي الذي يواجه إصلاح القطاع الأمني في بناء الأجهزة الأمنية الموكلة إليها بصورة شفافة والتي تخضع في الوقت نفسه للمساءلة أمام السلطة التنفيذية والتشريعية.

ومن المعروف أن قطاع الأمن هو الأوثق ارتباطاً بالنخب الحاكمة وبُنى السلطة؛ فهو يتصل بعلاقات السلطة، ومن المحتم أن السعي إلى إصلاحه بأية طريقة مفيدة سيكون ذا سمة سياسية ويهدد بشدة النظام المحلي القائم. وربما يعزز إصلاح قطاع الأمن النزعة الاستبدادية عندما يكون تركيزه على التحديث العسكري أو الصقل الضيق للمهارات المهنية، وليس على جهود تقوية حكم القانون والمراقبة الديمقراطية وبالتالي يمكن القول إنه لا يمكن إصلاح هذا القطاع إلا باعتباره تحدياً سياسياً في المقام الأول، فهو يؤثر على التنمية السياسية بمكوناتها المختلفة في المجتمع الفلسطيني².

ولقد شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية في إجراء الإصلاحات التي تستهدف قطاعها الأمني، والتي أفضت بدورها إلى تبني عدد من الإجراءات الأمنية. ومع ذلك، لا تزال الإصلاحات الأمنية التي أصدرتها السلطة الفلسطينية عاجزة عن التغلب على التحديات التي تفرزها الاحتياجات الأمنية للمواطنين الفلسطينيين. فقد كانت هذه الإجراءات تصدر في عدد من

¹ صالح النعامي، الأجهزة الأمنية الفلسطينية: خضعت للإصلاح نتيجة مطالب الداخل وضغوط الخارج وتوحيدها لم يته تعدد مرجعياتها، مرجع سابق، ص4

² يزيد صايغ: إصلاح قطاع الأمن في المنطقة العربية: التحديات التي تواجه وضع أجندة محلية. منشورات المبادرة العربية للإصلاح، كانون الأول، 2007

المناسبات دون الاحتكام إلى استراتيجية واضحة المعالم، كما كانت تصدر في خضم أحداث معينة، أو استجابةً لضغوط خارجية. وبذلك فقد باتت الحاجة إلى إصلاح الأجهزة الأمنية ملحةً أكثر من أي وقت مضى¹. لذا تأتي هذه الدراسة لتوضيح أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الأمنية.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمحور مشكلة هذه الدراسة في توضيح أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية، حيث سعت عدد من الدول، وبما يتماشى مع مصالحها، إلى التأثير على إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني نظرياً وعملياً وبتدرجات متفاوتة حيث أرسلت بعض الدول بعثات تتولى تقديم المساعدة للأجهزة الأمنية الفلسطينية كما لوحظ ازدياد عدد الخبراء الأجانب الذين يأتون إلى الأراضي الفلسطينية، لتقديم المساعدة الفنية لبعض الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية على وجه الخصوص.

وتبرز مشكلة الدراسة من غياب منظور فلسطيني حول إصلاح القطاع الأمني في ظل الحاجة الفلسطينية إلى إصلاح هذا القطاع المهم الذي يعد مكوناً أساسياً من مكونات الدولة الفلسطينية المنشودة، إضافةً إلى الحاجة الماسة إلى إصلاح القطاع الأمني من أجل تحقيق تنمية سياسية في أوساط العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وتتضح مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي:

ما أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما أثر إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية؟

¹ الإطار القانوني الناظم لقطاع الأمن في فلسطين: دراسة تحليلية للتشريعات الصادرة بعد العام 1994 - 2009.

2. ما أثر الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية؟
3. ما أثر الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية؟
4. ما أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية؟
5. هل تؤثر المتغيرات الديموغرافية (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة) على استجابات أفراد العينة من العاملين في الأجهزة الأمنية حول أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية؟

3.1 فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى فحص الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين إصلاح الأجهزة الأمنية بأبعادها (إصلاح الهيكل التنظيمي، الإصلاح المالي، الإصلاح الإداري، الإصلاح القانوني)، وإحداث التنمية السياسية في صفوف العاملين في الأجهزة الأمنية

الفرضيات الثانوية

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الأمنية تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الأمنية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الأمنية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الأمنية تعزى لمتغير الرتبة.

4.1 حدود الدراسة

يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة (2007-2012) إذ ارتأى الباحث التركيز على هذه الفترة لكي يقدم صورة أوضح لأثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية، وتتمثل الحدود المكانية في الضفة الغربية، أما الحدود البشرية فتتمثل في العاملين في الأجهزة الأمنية على اختلاف أجناسهم، وخبراتهم، ومؤهلاتهم العلمية، ورتبهم الوظيفية.

5.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة مما يلي:

1. تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وأهمية المعلومات التي تقدمها، فهي تركز على رصد عمليات الإصلاح في الأجهزة الأمنية وتأثيرها في التنمية السياسية للعاملين في الأجهزة الأمنية من خلال الكشف عن تأثير إصلاح الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية والإصلاح المالي والإداري في تحقيق التنمية السياسية من أجل نشر الوعي بين صفوفهم، وصولاً إلى اقتراح بعض الحلول، الأمر الذي يسهم في تعزيز مفهوم التنمية السياسية لديهم.

2. قلة توفر الدراسات السابقة التي تعالج مجتمع الدراسة بشكل مفصل و خاصة في موضوع إصلاح الأجهزة الأمنية، وتأثيره على التنمية السياسية. ويأمل الباحث أن تحقق

هذه الدراسة إضافة علمية جديدة؛ لأهمية عمليات الإصلاح المختلفة في الأجهزة الأمنية في تعزيز التنمية السياسية، وفتح المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات علمية جديدة حول هذا الموضوع.

3. أما الأهمية الزمانية فتتمثل في الفترة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني في العام (2012) وتزايد طلبات الإصلاح، وما تحمله هذه الفترة من تغيرات اجتماعية وسياسية متلاحقة.

4. كما تبدو أهمية هذه الدراسة من كونها تحمل بعدين هما: بعد التخطيط، وبعد التنمية السياسية. أما بعد التخطيط فيتضمن التخطيط لعملية إصلاح شاملة للأجهزة الأمنية للوصول بهذه الأجهزة إلى مستوى جيد من الأداء من أجل تحقيق أهدافها. أما بعد التنمية السياسية فيشتمل على تنمية العاملين والمسؤولين عن هذه الأجهزة سياسياً لأن ذلك سيؤثر في تقليل الأخطاء الناتجة عن الخلل في عمل هذه الأجهزة .

6.1 هدف الدراسة

هناك هدفان لهذه الدراسة، رئيسي وفرعي.

الهدف الرئيس: التعرف على أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها.

أما الأهداف الفرعية فهي:

- التعرف على دور كل من: إصلاح الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية: الإصلاح المالي، الإصلاح الإداري، الإصلاح القانوني، على التنمية السياسية من وجهة نظر العاملين في الأجهزة الأمنية.

- التعرف على أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية باختلاف متغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الرتبة الوظيفية) ومن وجهة نظر العاملين فيها.

7.1 التعريفات الإجرائية للدراسة

الهيكل التنظيمي: يحدد الهيكل التنظيمي تقسيم الأعمال بين العاملين و قنوات التنسيق الرسمية و تسلسل القيادة. فالهيكل التنظيمي يُنظم العلاقات داخل المؤسسة و يحدد المسؤوليات.

الإصلاح: هو تغيير قواعد عمل النظام بشكل كلي أو جزئي، بهدف معالجة القصور والاختلال التي تعوق التنمية والنهوض بالمجتمع من جميع مناحيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الإصلاح المالي: الإصلاح المالي هو مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الهادفة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويعرف بشكل أكثر تحديداً بأنه مجموعة من السياسات التي تتخذها المؤسسات بهدف التخفيف من أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء المالي.

الإصلاح الإداري: هو اتجاه هيكلي يهتم بمقومات الإدارة، وتحسين الهياكل التنظيمية، أو تعميم هياكل جديدة، أو ابتداء أساليب وإجراءات جديدة تهدف إلى رفع كفاءة الإدارة. وهو يمثل جهود مصححة خصيصاً لإحداث تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة من خلال إصلاحات واسعة على نطاق النظام الإداري بكامله أو على الأقل من خلال ضوابط تسعى لتحسين واحد أو أكثر من عناصره الرئيسية كالهياكل التنظيمية، أو شؤون الموظفين، أو العمليات الإدارية.

الإصلاح القانوني: ويشير إلى الإصلاحات التي تجرى على القوانين والتشريعات بهدف ضبط العمل، وتقليل معدلات الفساد الناشئ عن القوانين الموجودة.

مفهوم القطاع الأمني: القطاع الأمني هو مجموعة المؤسسات الرسمية العسكرية والأمنية التي أنشأها القانون، ويسمح لها بجمع المعلومات عبر مصادر بشرية أو تقنية، وفقاً لاختصاص كل منها وصلاحياتها، ثم تحليل هذه المعلومات ومعالجتها واستثمارها إما لصالح مهماتها، أو لصالح الأجهزة الامنية الأخرى أو لصالح مراجع رسمية أخرى في الدولة، وقد تكون هذه المراجع سياسية في السلطة التنفيذية (أي رئيس الدولة ورئيس الحكومة والوزراء ضمن اختصاصهم)، أو مراجع قضائية (كالنيابة العامة التمييزية والنيابات الإستئنافية في المحافظات)، أو حتى مراجع

أمنية عربية أو أجنبية شقيقة أو صديقة، في إطار تبادل المعلومات، ولا سيما قضايا الإرهاب وأمن المقرات والبعثات الدبلوماسية، ورعاياها ومصالحها في الدولة.

8.1 الدراسات السابقة

في دراسة حول سياسة إصلاح القطاع الأمني لدولة حليفة، وهي ورقة عمل بريطانية لإعادة تأهيل أجهزة أمن السلطة في عهد ما بعد عرفات في عام 2004 تلخص هذه الوثيقة الموجزة سياسة الحكومة البريطانية بالنسبة لإصلاح القطاع الأمني في مختلف الدول، وتوضح بعض الجهود التي قامت بها في بعض من هذه الدول. كما تعرض لبعض الأمور التي يمكن أن تحتاج الحكومة للقيام بها في المستقبل لمقاومة النزاعات المسلحة بشكل أكثر فعالية. كما أن الوثيقة تمثل السياسة الأمنية لحكومة (توني بلير) في دعم عملية إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية في المرحلة المقبلة، وبخاصته أن هذه السياسة قد نالت رضى أطراف الصراع المختلفة، في إشارة إلى "إسرائيل" ودول عربية ذات صلة مباشرة بجهود إصلاح أجهزة أمن السلطة وتوحيدها.

تبدأ الدراسة بتعريف القطاع الأمني، فتوضح أنه يتشعب إلى أكثر من مجرد كل ما يتعلق ظاهرياً بالأمن، بل يشمل جوانب تشريعية وقضائية وإنسانية وغيرها. ولذلك من المهم إصلاح القطاع الأمني، لأنه يقع في أساس توفير عدد من المقومات الرئيسة لحياة المواطنين، والاقتصاد والتنمية في الدول المعنية. وبينت الدراسة أن المملكة المتحدة تقدم المساعدة في ثلاثة مجالات رئيسة هي: تطوير السياسات، وبناء القدرات والمساعدة التقنية، وإيجاد بنك عالمي للمعلومات. بعدها توضح الدراسة عدداً من المبادرات التي قامت بها المملكة المتحدة من أجل إصلاح القطاع الأمني، ومنها: برامج توفير الأمان والأمن والقدرة على الوصول إلى العدالة، عمليات حفظ السلام، وبرامج نزع الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتدميرها، برامج نزع السلاح ثم إعادة تأهيل المسلحين في المجتمع ودمجهم، وكذلك القطاع الأمني الخاص.

وتوصي الدراسة بإعادة التشديد على أهمية إصلاح القطاع الأمني في الدول النامية أو التي تمر بمراحل انتقالية، لأنه وسيلة لتخفيف الفقر، وانتشار التنمية، وتحسين الاقتصاد، ومنع

حدوث النزاعات أو تجددتها، وتوفير الأمن والأمان والعدالة لجميع المواطنين، ونشر الديمقراطية¹.

أما دراسة (مركز أمان، 2005) التي حملت عنوان الأرض الفلسطينية المحتلة: خطة معالجة الوضع الأمني وإعادة تنظيم وهيكله الأجهزة الأمنية فقد سلطت الضوء على الإطار القانوني والمؤسّساتي الذي يرقى قطاع الأمن في فلسطين، وتناولت الدراسة موضوع الانفلات الأمني وغياب سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وأشارت الدراسة إلى أن هذا الموضوع يؤثر تأثيراً مباشراً على حياة المواطن الفلسطيني، وكشفت الدراسة عن اضمحلال أداء السلطة الوطنية الفلسطينية في المجال الأمني وعن عدم قدرتها على توفير قدر ملاءم من الأمن للمواطن، وأشارت الدراسة إلى تحقيق التنمية ونشر الديمقراطية وحماية أفراد المجتمع وتحفيز طاقاتهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن، واقترحت الدراسة إصلاحات عملية مثل توحيد بعض المؤسسات ذات المهمات المتداخلة، والاعتراف بالرتبة العسكرية، وتخصيص موازنة معينة للقطاع الأمني.

وفي دراسة (رونالد فريديريك وأرنولد ليتهود، 2007) في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الخلل الذي يعتري إصلاح قطاع قوات الأمن الفلسطينية من خلال عدد الفصول التي ألفها خبراء وباحثون ومتخصصون فلسطينيون في مجال الأمن، والتي يتناول كل منها مختلف جوانب عملية إصلاح هذا القطاع. وتهدف الدراسة إلى تحقيق هدفين: أولهما؛ إبراز وجهات النظر المحلية حول حكم القطاع الأمني، والتركيز على المداخل التي تكفل الوصول إلى إصلاحه، وثانيهما؛ إتاحة الفرصة للمستفيدين من حكم القطاع الأمني، وهم الفلسطينيون للإفصاح عن وجهات نظرهم ورؤيتهم بهذا الخصوص.

وتناولت دراسة (منظمة البرلمان العربي، 2007) التي حملت عنوان الأرض الفلسطينية المحتلة: المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، وإصلاح القطاع الأمني الفلسطيني،

¹ خليل حسين، "سياسة إصلاح القطاع الأمني لدولة حليفة"،

<http://www.palestine-info.com/arabic/books/derash/ders.htm>

وناقشت الإطار القانوني لحكم هذا القطاع، والحاجة إلى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وارتباط إصلاح القطاع الأمني بإصلاح القطاع القضائي كما ناقشت الرقابة المدنية على هذا القطاع، بالإضافة إلى دور الجماعات المسلحة غير النظامية.

أما دراسة (صايغ، 2008) بعنوان إصلاح قطاع الأمن في المنطقة العربية: فقد أشارت إلى التحديات التي تواجه وضع أجندة محلية، و أوضحت أن قطاع الأمن هو الأوثق ارتباطاً بالنخب الحاكمة وببني السلطة؛ فهو يتصل بعلاقات السلطة، ومن المحتم أن السعي إلى إصلاحه بأية طريقة مفيدة سيكون ذا سمة سياسية ويهدد بشدة النظام المحلي القائم. وربما يعزز إصلاح قطاع الأمن النزعة الاستبدادية عندما يكون تركيزه على التحديث العسكري أو الصقل الضيق للمهارات المهنية، وليس على جهود تقوية حكم القانون والمراقبة الديمقراطية. وتقدم هذه الدراسة إطاراً تحليلياً يمكن من خلاله مقارنة هذه المسائل. وهي تعدّ إصلاح قطاع الأمن عنصراً من عناصر السياسة الغربية تجاه المنطقة العربية، مع التركيز بصفة خاصة على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتهدف إلى إجراء مسح نقدي لجميع مؤشراتته. كما أنها تقوم سياق إصلاح قطاع الأمن في المنطقة العربية، مع تحديد السمات والاتجاهات العامة، وتعزيز مقولة إنه لا يمكن مقارنة إصلاح هذا قطاع إلا باعتباره تحدياً سياسياً في المقام الأول. والأمر اللافت هو أن الخطوات المُجدية نحو إصلاح قطاع الأمن، رغم محدوديتها، قد اتخذتها فحسب الحكومات التي تباشر التحول الديمقراطي، ولا بد من وضع أية مناقشة لإصلاح قطاع الأمن في إطار مناقشة أوسع حول مدلول الأمن وممارساته، والمسألة الخاصة بأمن من هذا الذي يجري توفيره.

وفي دراسة (الشعبي، 2010) بعنوان (اصلاح الأمن "فلسطين") التي أشارت إلى أن المجتمع المدني لعب دوراً مبادراً في عملية الإصلاح الشاملة في فلسطين بما فيها إصلاح الأمن بطرق مختلفة بجانب المجلس التشريعي من خلال إتاحة الفرصة للجمهور والإعلام لحضور نقاش جلسات الاستماع حول مشاريع قوانين للأمن التي كان الأبرز فيها قانون المخابرات العامة باعتبارها مركز معلومات النظام السياسي. وأوضحت الدراسة أن أبرز مجالات إشراك المجتمع

الأهلي في الإصلاح الأمني تجلت من خلال دوره في إعداد الورقة البيضاء لرؤية المجتمع المدني الفلسطيني لدور الأمن¹.

وأوصت الدراسة أنه من الضروري استكمال الحوار للاتفاق على صيغة لمفهوم المقاومة وبشكل محدد أشكالها وآليات ممارستها، ووقف حالة فوضى السلاح على قاعدة أن الجسم الرسمي المخول بحمل السلاح هو الأمن الرسمي، مع تحريم استخدامه خارج إطار الوظيفة، مما يستدعي معالجة موضوع الاستعراضات العسكرية الضارة، وكل مظاهر العسكرة بما فيها ظاهرة الميليشيات المحلية المسلحة، وضمان حماية الأشخاص والمجموعات التي جرى مطاردتها بفعل المقاومة والانتفاضة، وإيجاد حلول وطنية وتنظيمية لها فوراً، واحترام الالتزامات الفلسطينية الأمنية على ضوء الاتفاقات الإقليمية والدولية الموقعة، وعلى ضوء التفاهم بين القوى والأحزاب والفصائل الفلسطينية.

8.1 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج، وهي:

1. المنهج الوصفي التحليلي: ويقوم على وصف الوقائع وتحليلها بدلالة المعلومات المتوفرة وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يركز على معلومات كافية حول أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية.
2. المنهج التاريخي: من خلال تتبع تطور عمليات الإصلاح في الأجهزة الأمنية.
3. المنهج الإحصائي: من خلال استخدام التحليل الإحصائي لاستبانات الدراسة باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، على عينة عشوائية طبقية من العاملين في الأجهزة الأمنية.

¹ عزمي الشعبيي إصلاح الأمن في "فلسطين"، دراسات المبادرة الأملوقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني، منشورات مباداة الاصلاح العربي، نيسان، 2012

9.1 أقسام الدراسة

تنقسم الدراسة إلى خمسة فصول كما يلي:

الفصل الأول: خطة الدراسة وتشمل: مقدمة الدراسة، ومشكلاتها، وتساؤلاتها، وفرضياتها، وأهميتها، ومصطلحاتها، وهدفها، و حدودها.

الفصل الثاني: (الإطار المفاهيمي) حول أثر الإصلاح في الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية بشكلٍ نظري إضافة إلى الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: إجراءات البحث (الطريقة والإجراءات)، حيث يقوم بها الباحث بإعداد أدوات الدراسة لقياس أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية كالاتي:

- استبانة للعاملين في الأجهزة الأمنية (تحليل إحصائي).

- عرض الاستبانات على مجموعة من المحكمين ، وتوزيعها، وتحليلها، والتأكد من صدق الاستبانة وثباتها.

الفصل الرابع: عرض نتائج الاستبانات.

الفصل الخامس: يتناول مناقشة النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

الفصل الثاني

الإطار النظري

1.2 إصلاح القطاع الأمني

2.2 التنمية السياسية

الفصل الثاني

المراحل التي مرت بها عملية اصلاح القطاع الأمني

1.2 إصلاح القطاع الأمني

يعد القطاع الأمني صمام الأمان الذي يحمي المشروع الوطني والسياسي في أي دولة، وهو الحارس الذي لا يغفل في سبيل حماية المصالح الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع الذي ينتمي إليه، ومن هنا كان لزاماً على هذا القطاع أن يحوز على ثقة المجتمع المطلقة حتى يكون قادراً على تأدية مهماته على أكمل وجه، حيث إن هذه الثقة توفر له بيئة العمل المثالية، ومساعدة المجتمع ككل في سبيل النهوض بالمشروع الوطني والسياسي، وتحقيق التنمية المستدامة على كل الأصعدة وأهمها الصعيد السياسي.

يتناول الباحث في هذه الدراسة مفاهيم إصلاح القطاع الأمني والتنمية السياسية، وي طرح كلاً من ضروراتها ومعيفاتها، ودور القائمين عليها، والمؤسسات الإجتماعية في سبيل إصلاحها. وقد أشارت المادة (8) من وثيقة إعلان المبادئ إلى طبيعة العلاقة في المجال الأمني بين الطرفين، وجاءت تحت عنوان "النظام العام والأمن"، وقد نصت على ما يلي "من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين، بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام"¹.

كما تناولت اتفاقية القاهرة الموقعة عام (1994) تنظيم الشرطة الفلسطينية في المادة الثالثة التي جاءت تحت عنوان "مديرية قوة الشرطة الفلسطينية"، وحددت الاتفاقية المذكورة واجبات الشرطة الفلسطينية ووظائفها، وهي القيام بوظائف الشرطة العادية، بما في ذلك حفظ الأمن الداخلي والنظام العام، وحماية عامة الناس وممتلكاتهم، والعمل لتوفير شعور بالأمن والاطمئنان،

¹ وثيقة إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (النسخة المترجمة)، سلسلة الوثائق الفلسطينية، القدس، مركز القدس للاتصال والإعلام، 1994، ص 11.

وتبني جميع الإجراءات الضرورية لمنع وقوع الجريمة وفقاً للقانون، وحماية الأماكن العامة والأماكن ذات الأهمية الخاصة. وقد أشارت اتفاقية القاهرة المذكورة إلى بنية الشرطة الفلسطينية وتكوينها، حيث تتكون من وحدة متكاملة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، يكون قوامها (9) آلاف رجل في فروعها كافة، وتتكون من أربعة فروع هي: الشرطة المدنية، الأمن العام، المخابرات، خدمات الطوارئ والإنقاذ، والدفاع المدني¹.

كما منحت اتفاقية واشنطن الموقعة في العام 1995 الصلاحيات الأمنية الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية في المنطقة (أ) في حين قيدت الاتفاقية المذكورة حق الشرطة الفلسطينية في العمل بحرية في المنطقة المسماة (ب)، واشترطت أن يتم ذلك بعد التنسيق مع الجانب الإسرائيلي². وأشارت اتفاقية واشنطن أيضاً إلى نقل مسؤوليات الأمن الداخلي للشرطة الفلسطينية في المناطق المسماة "ب"، "ج" في غضون مدة 18 شهراً. وقد أعادت اتفاقية واشنطن التأكيد على المهمات المنوطة بجهاز الشرطة للقيام بها، والتي نصت عليها اتفاقية القاهرة سالف الذكر، وأضافت إليها: منع الأعمال التي قد يترتب عليها مضايقات وإيقاع عقوبات، ومحاربة الإرهاب وأعمال العنف، ومنع التحريض على أعمال العنف، والقيام بأي مهمات أخرى عادية تقع على عاتق الشرطة.

ووفقاً للاتفاقية المرحلية، تتكون الشرطة الفلسطينية من وحدة متكاملة ينضوي تحتها ستة فروع هي: الشرطة المدنية، الأمن العام، الأمن الوقائي، أمن الرئاسة، المخابرات، الدفاع المدني. وقد منحت الاتفاقية المذكورة السلطة الوطنية الفلسطينية حق إقامة 25 موقع شرطة ومركزاً في المنطقة المسماة "ب"، غير أنها اشترطت عدم تحرك الشرطة الفلسطينية في خارج الأماكن التي يوجد فيها مركز الشرطة، إلا بعد التنسيق مع الجانب الإسرائيلي.

¹ اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا - القاهرة، 5 أيار 1994، سلسلة الوثائق الفلسطينية رقم 2، القدس، مركز القدس للاتصال والإعلام، 1994

² الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1995، سلسلة الوثائق الفلسطينية رقم (6)، القدس، مركز القدس للاتصال والإعلام 1996، الملحق الأول - بروتوكول حول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، ص

أما اتفاقية "واي ريفر" الموقعة في واشنطن بتاريخ 23 تشرين أول 1998، فقد أُلقت الضوء على "مكافحة الإرهاب وأعمال العنف"، مما أدى إلى إلقاء أعباء على السلطة الوطنية الفلسطينية في المجال الأمني دون التطرق إلى وسائل فرض الأمن والنظام داخل المجتمع الفلسطيني، أو إلى الحاجات الأمنية الخاصة بالشعب الفلسطيني ذات العلاقة بمنع وقوع الجرائم، وسبل مكافحتها، ومعاقبة مرتكبيها¹.

وبعد التوقيع على اتفاقية "واي ريفر" عام 1998، ومذكرة شرم الشيخ عام 1999، بلغت نسبة الأراضي الخاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية 18% من مجمل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أُطلق عليها المناطق (أ) في حين شكلت المناطق المسماة (ب) 21% من مجمل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تتمتع السلطة الوطنية الفلسطينية فيها بصلاحيات مدنية فقط، فيما بقيت الصلاحيات الأمنية بيد إسرائيل. وقد بقي الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية المحتلة (61%) خاضعاً للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية، ضمن المنطقة المسماة (ج).

وفي العام 2002، قامت إسرائيل بإعادة عملية اجتياح المناطق المسماة (أ)، وفرضت السيطرة العسكرية عليها، وأصبحت تسيطر على كافة الأراضي التي كانت تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، وانعدمت قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على فرض الأمن والنظام العام، وذلك بفعل الإجتياحات الإسرائيلية المتكررة لمعظم المدن الفلسطينية، ومنع أي مظهر أمني للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتدمير المقرات الخاصة بالأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) وقد أسهمت هذه الإجراءات جميعها في عجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن القيام بالمهام الموكولة إليها في مجال توفير الأمن الداخلي للمواطنين الفلسطينيين، وفي تفشي ظاهرة الانفلات الأمني التي اجتاحت المناطق الفلسطينية².

¹ مذكرة واي ريفر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، سلسلة الوثائق الفلسطينية رقم (9)، القدس: مركز القدس للاتصال والإعلام، 1998، صص 7-14

² الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير خاصة (43) حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، تشرين الثاني، 2005، صص 13.

ويتكون القطاع الأمني من الأجهزة الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة في البلاد، وإدارة هذه الأجهزة إضافةً إلى المؤسسات التي تمارس الرقابة عليها. وينظم الأطار القانوني والسياسات العامة، والمهام التي تقوم هذه الجهات بها، كما يحكم سلطاتها وهيكلتها التنظيمية. وتعرف السيطرة الأمنية بأنها قدرة المكلفين بإنفاذ القانون من كافة قوى الأمن وأذرعها على إنفاذ القانون وتطبيقه ضمن ولاية جغرافية وولاية قانونية محددة يحددها الدستور، فلا يمكن أن يكون لأي قوى أمنية إمكانية إنفاذ القانون دون تحديد الولاية القانونية والولاية الجغرافية التي بالنتيجة تضم مجتمعاً وسكاناً وتعريف هؤلاء السكان الذين تشملهم الولاية القانونية¹.

1.1.2 القطاع الأمني في فلسطين

نصت الإتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (اتفاقية القاهرة المعروفة باتفاقية غزة/أريحا والموقعة سنة 1994) على إقامة شرطة فلسطينية حددت بـ(3000) عنصر ثم زيد العدد في اتفاقية أوسلو الثانية ليصبح (30) ألفاً. غير أن الأجهزة الأمنية لم تقتصر منذ ذلك التاريخ على جهاز واحد بل كثرت واختلفت ولاءاتها².

ومن الجدير ذكره أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية المتعددة وقياداتها تشكلت في إطار تحوّل تدريجي من مؤسسة الثورة والشرعية الثورية إلى مؤسسات السلطة (الشرعية الدستورية) على ضوء اتفاقات أوسلو وبشكل محدّد البرتوكول الخاص بموضوع الأمن والأجهزة الأمنية الذي يحدّد دورها في مجال حفظ النظام العام ومكافحة الإرهاب والعنف³.

¹ عدنان الضميري، الاستيطان وقدرة الأمن الفلسطيني على السيطرة وعلى تنفيذ الإجراءات القانونية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع عشر، تشرين أول 2009م. ص 11

² صالح النعمي، الأجهزة الأمنية الفلسطينية: خضعت للإصلاح نتيجة مطالب الداخل وضغوط الخارج وتوحيدها لم ينه تعدد مرجعياتها، مرجع سابق، ص 4.

³ عزمي الشعبي، إصلاح الأمن في "فلسطين"، دراسات المبادرة الأموقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني، منشورات مبادرة الإصلاح العربي، نيسان، 2012، ص 2

وقد شككت عقلية العمل الثوري وأنماط سلوك مسؤولي الأجهزة في ولائها لرئيس الثورة واستمرار تبني سياسات مغلقة وسرية على الجمهور والمؤسسات العامة السمة الأبرز في عمل هذه الأجهزة.

وبالرغم أن القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 نصّ بشكل واضح في (المادة 84) على أن: "1- قوات الأمن والشرطة قوة نظامية وهي القوة المسلحة في البلاد تتحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن، وخدمة الشعب، وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة، وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات. 2- تنظيم قوات الأمن والشرطة بقانون"¹. إلا أن القانون الأساسي لم يشر بشكل واضح إلى أن المؤسسة الأمنية والعاملين فيها هم أداة تنفيذية للدولة وليس للحزب الحاكم أو الرئيس، ولم يوضّح ضرورة إخضاعهم للرقابة البرلمانية أو للمستوى السياسي، حيث اكتفى بالنص على عبارات عامة مثل؛ دورها في السهر على حفظ الأمن والنظام العام، والآداب العامة... الخ².

ويمثل أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية ما نسبته 50% من عدد الموظفين العموميين في السلطة الوطنية الفلسطينية، وينتمي أكثر من 90% من أفراد الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة البالغ تعدادها (60) ألفاً إلى حركة فتح، وأما الأمن في غزة فتسيطر عليه حماس الآن بمجموع أفراد لا يقل عددهم عن (15) ألفاً ينتمي معظمهم للحركة³.

ولقد باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية إنشاء أجهزتها الأمنية في ظل قدر ضئيل من التخطيط الاستراتيجي، كما عملت على إضافة أجهزة أمن جديدة لم تكن الاتفاقيات التي وقعتها مع إسرائيل تنص على تشكيلها. وفي مرحلة من المراحل، كان قطاع الأمن الفلسطيني يضم 17 جهازاً أمنياً مختلفاً. ولم تكن جميع هذه الأجهزة تستند في عملها إلى أية قاعدة قانونية، وذلك

¹ القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، مادة رقم 84.

² عزمي الشعبي، إصلاح الأمن في فلسطين، مرجع سابق. ص3.

³ عبد الناصر رابي، إصلاح أجهزة الأمن الفلسطيني، مجلة دنيا الرأي، 1-6-2011. ص1.

لأنها أنشئت قبل صدور التشريعات اللازمة لتنظيمها. ونتيجةً لذلك، عززت الصلاحيات والمسؤوليات المتداخلة المنافسة والنزاعات الداخلية بين مختلف الأجهزة الأمنية. فضلاً عن ضعف رقابة المجلس التشريعي والسلطة القضائية على أداء هذه الأجهزة، فقد تمخض عن هذا الوضع ضعف حكم قطاع الأمن، مما أدى إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، كما أدى إلى تفويض شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها في نظر المواطنين الفلسطينيين¹.

2.1.2 الأجهزة الأمنية

إن ما يميز السلطة الفلسطينية هو العدد الكبير في الأجهزة الأمنية التي تقوم بممارسة الدور الأمني، فمع تأسيس السلطة الفلسطينية تم تشكيل 17 جهازاً أمنياً، وكان ذلك نتيجة لقضيتين أساسيتين: الأولى؛ نتيجة لدخول قوات منظمة التحرير الفلسطينية من الخارج، حيث تحولت أغلب الفرق العسكرية إلى أجهزة رسمية داخل السلطة الفلسطينية مثل البحرية، والـ17.....الخ.، والقضية الثانية؛ وهي إنشاء بعض الأجهزة الجديدة التي عمدت السلطة من خلالها على احتواء بعض عناصر التنظيم في الوطن، مثل جهاز الأمن الوقائي.

ولأهمية هذه القضية والتي اعتبرت عصب الإصلاح في الأجهزة الأمنية، سيقوم هذا الجزء بالتعريغ على الأجهزة الأمنية المختلفة في السلطة الفلسطينية، سواء نشأتها أو تطورها، وكذلك مهامها.

أولاً: قوات الأمن الداخلي

وتشتمل على عدة أجهزة مثل: (الشرطة، الأمن الوقائي، الدفاع المدني، والأمن الرئاسي أو القوة 17، وجهاز المخبرات العامة، إلخ). وأهمها أمنياً وأكثرها حضوراً هو جهاز الأمن الوقائي. وكان جهاز الأمن الداخلي بفروعه كلها تابعاً لوزير الداخلية غير أنه وبعد إعلان نتائج

¹ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية الفلسطينية
الفلسطينية بشأن قطاع الأمن، رام الله، 2008، ص 21

الانتخابات التشريعية بيوم واحد في نهاية يناير/كانون الثاني 2006 تم نقل مسؤوليته من الحكومة إلى الرئاسة¹.

الأمن الوقائي

ويوصف بأنه أكثر الأجهزة الأمنية تنظيماً والأحكام بناءً. وهو مكلف بالأمن الداخلي أي أمن الأراضي التي تقع تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، وما ينضوي تحته من حيثيات: كالمخابرات، والسجون، والتحقيق، وما يعنيه ذلك من بسط النظام في الشارع الفلسطيني ومتابعة معارضي السلام. ولم تنص اتفاقية أوسلو سنة 1993 على تشكيله غير أنه أنشئ بعدها وفقاً لاتفاق بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، ويضم جهاز الأمن الوقائي حوالي 5 آلاف عضو موزعين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومعظم عناصره من نشطاء حركة فتح من الداخل بشكل خاص خلافاً للأجهزة الأمنية الأخرى التي قد تعتمد على الفلسطينيين العائدين مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994².

الأمن الرئاسي أو القوة 17

تأسس الجهاز الأمني المسمى "القوة 17" بداية السبعينيات لحماية الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وغيره من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية. وهناك عدة آراء حول سبب تسمية الجهاز "بالقوة 17": فنقول إحدى الروايات إن إحدى الوحدات العسكرية الفلسطينية التي شاركت في معارك سبتمبر/أيلول 1970 بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين لم يبق من عناصرها البالغين 169 مقاتلاً سوى 17 شخصاً وقد توجهوا إلى لبنان وأقاموا في حارة الناعمة وسماهم الرئيس الراحل ياسر عرفات في إحدى مذكراته القوة الـ17.

ويرجع بعضهم إلى رمزية الرقم 17 الذي يشير في ذاكرة الفدائيين إلى السبعة عشر فلسطينياً الذين سقطوا في 21 مارس/آذار 1968 في معركة الكرامة ذات القيمة الرمزية في

¹ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الأجهزة الأمنية الفلسطينية، إحدى أهم بؤر الخلاف بين فتح وحماس، قسم المعرفة، موقع الجزيرة الإلكتروني، نشر بتاريخ 7/10/2007، ص2.

² المرجع السابق.

تاريخ المعارك الفلسطينية الفدائية. ويقدر عدد أفرادها بأكثر من ألف عنصر. وتعد من أكثر الأجهزة الأمنية الفلسطينية تجهيزاً وتدريباً وقد تلقت القوة 17 دعماً في مصر والأردن حيث تلقى بعض عناصرها تدريباً وتسليحاً من البلدين، وتسيطر حركة فتح دون غيرها من الحركات الفلسطينية على هذا الجهاز. ويتميز عناصرها في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات بارتدائهم قبعات خضراء. ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994 تم دمج "القوة 17" ضمن ما بات يعرف بالأمن الرئاسي. ومنذ وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات أصبح الجهاز تابعاً للرئيس محمود عباس¹.

جهاز المخابرات العامة

يقدر عدد عناصره بنحو 2500 شخص يغلب عليهم الانتماء الفتحاوي، وقد أسسته أواخر الستينيات مجموعة من قادة فتح من بينها صلاح خلف (أبو إياد) وهائل عبد الحميد (أبو الهول). وقد أطلق عليه اسم جهاز المخابرات العامة قبل إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994 بقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات على إثر توحيد جهازي الأمن الموحد والأمن المركزي. وهو بحسب القانون الأساسي "الدستور المؤقت" تابع لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية، ويعين رئيس الجهاز بقرار من الرئيس وهو بدرجة وزير، ومدة تعيينه ثلاث سنوات ويجوز تمديدها لمدة سنة فقط².

الشرطة المدنية

وهي إحدى مكونات الأمن الداخلي إلى جانب الأمن الوقائي والدفاع المدني، و يبلغ عناصرها عدة آلاف وهم مسؤولون عن حفظ النظام المدني، والشرطة مقسمة إلى مديريات هي:

¹ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 3.

² قانون المخابرات العامة الفلسطيني رقم (17) لسنة 2005، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المقتفي -، اعداد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت.

مديرية شرطة المرور، ومديرية المباحث الجنائية، ومديرية مكافحة المخدرات، وشرطة مكافحة الشغب (قوات التدخل).¹

ثانياً: الأمن الوطني

يعتبر الامن الوطني، من الاجهزة الامنية السيادية في اي نظام سياسي، ولكن نتيجة لغياب السيادة الفلسطينية على الارض، تحول جهاز الامن الوطني الفلسطيني الى جهاز كباقي الاجهزة الامنية، وحتى وظائف العملية اختلفت عن الوظائف العملية التي تقوم بها قوات الامن الوطني في اي دولة، فقوات الامن الوطني عادت تطلق على الجيش، وبالتالي تكون الوظيفة الاساسية للجيش حفظ الحدود والاعتداءات الخارجية على الدولة، الا ان الحالة الفلسطينية مختلفة، ولذا ضمت قوات الامن الوطني الفلسطيني اربع اجهزة رئيسية وهي:

الأمن العام

ويضم هذا الجهاز مئات العناصر ممن عمل في مجال الاستخبارات. وأغلب عناصره ممن كانوا في تونس. ويناط بهم ولو نظريا مواجهة عمليات جهاز "شين بيت" الإسرائيلي.

الشرطة البحرية

وهي جهاز ضمن أجهزة الأمن العام، وهو بمثابة خفر السواحل ومقره في غزة حيث يوجد ساحل يطل على البحر الأبيض المتوسط. ويقدر عدد أفراد الشرطة البحرية الفلسطينية بحوالي ألف عنصر. ويناط بهم منع تهريب الأسلحة والمخدرات من مصر وإليها. واستخدمت أحيانا في مكافحة الشغب، وتأمين سجون السلطة. وقد تلقت عناصرها تدريبها في اليمن²، وقد ألحق هذا الجهاز بجهاز المخابرات العامة.

¹ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن، رام الله، 2008، ص21

² سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص3.

الأمن الجوي

جهاز ضمن أجهزة الأمن العام وهو عبارة عن جهاز صغير أغلب عناصره من حركة فتح، ويملك 5 مروحيات كانت تقوم بنقل المسؤولين بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

الاستخبارات العسكرية

وهي وحدة عسكرية مكلفة بجمع المعلومات عن "العدو الخارجي" كما تهتم بالأمن الداخلي، وتشرف أيضاً على الشرطة العسكرية التي تحولت في مرحلة لاحقة إلى حرس رمزي لرئيس السلطة¹.

ونتيجة للأوضاع الفلسطينية التي مرت بها السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2007 من انقسام في السلطة الوطنية الفلسطينية فقد شكلت حركة حماس منذ توليها قيادة الحكومة الفلسطينية قوة أمنية أطلق عليها اسم "القوة التنفيذية" ويزيد عددها على 5 آلاف عنصر، وتتبع القوة التنفيذية لوزارة الداخلية حيث ينص القانون الأساس في مادته الثالثة على أنه يحق لوزير الداخلية استحداث قوة أمنية شرطية تساعد الأجهزة الأمنية في أداء مهماتها، وقد انتشرت عناصر القوة التنفيذية لأول مرة في شوارع قطاع غزة يوم 17 مايو/أيار 2006 وذلك في عهد وزير الداخلية سعيد صيام. وبعد الأحداث العسكرية التي حصلت في قطاع غزة في العام 2007 وسيطرة حماس على الحكم في قطاع غزة اصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس قراراً يعيد القوة التنفيذية وميليشيات حركة "حماس" خارجة على القانون، لقيامها بالعصيان المسلح على الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها²، وهي الآن تستمد شرعيتها مما بات يعرف بالحكومة المقالة.

¹ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن، مرجع سابق، ص 21.

² نص القرار: استناداً لأحكام الباب السابع من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته، واستناداً لأحكام المرسوم الرئاسي بتاريخ 2007/06/14م باعلان حالة الطوارئ، وبناء على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، قررنا ما يلي: مادة (1) اعتبار القوة التنفيذية وميليشيات حركة حماس خارجة عن القانون بسبب قيامها بالعصيان المسلح على الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها، ويعاقب كل من تثبت له علاقة بها أياً كان نوعها وفقاً للقوانين السارية وأنظمة وتعليمات حالة الطوارئ. مادة (2) على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخه، وينشر في الجريدة الرسمية. صدر في مدينة رام الله بتاريخ 2007/06/16م.

وقد رأى الباحث الإشارة إليها على الرغم من أنها خارج حدود الدراسة لإضفاء نظرة عامة على وضع القطاع الأمني الفلسطيني.

ثالثاً: مجلس الأمن القومي

وهو ليس جهازاً تنفيذياً بل مؤسسة مكلفة بوضع السياسات الإستراتيجية للأمن الفلسطيني، والإشراف على الأمن الاقتصادي للسلطة. ويفترض في المجلس أن يوحد خطط العمل للأجهزة الأمنية المختلفة سواء أكانت تابعة للحكومة (الشرطة، والأمن الوقائي، والدفاع المدني) أم تابعة للرئاسة (المخابرات والأمن الوطني). وقد تأسس المجلس في 30 أبريل/نيسان 2003. ويرأسه رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وكان أعضاؤه عند تأسيسه: (رئيس السلطة، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، وأحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأحد أعضاء المجلس التشريعي، وقائد الشرطة المدنية، وقائدي الأمن الوطني في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، ورئيس الاستخبارات العسكرية، ومستشار الأمن الرئاسي). وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2003 تم توزيع صلاحيات الإشراف على الأجهزة الأمنية بين رئيس السلطة وبين رئيس الوزراء، فالأجهزة ذات الصبغة الأمنية البحتة توضع تحت إشراف مجلس الأمن القومي التابع لرئيس السلطة أما الأجهزة الأمنية ذات الطابع المدني أو الإداري فتتبع رئيس الوزراء¹.

كما تمت إعادة هيكلة المجلس بعد ذلك أكثر من مرة، ففي 25 سبتمبر/أيلول 2005 ظل المجلس برئاسة رئيس السلطة وينوبه رئيس الوزراء. أما أعضاؤه فهم: رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير، والأمين العام للرئاسة، ووزير الداخلية، ووزير العدل، ووزير المالية، ووزير الخارجية، ومستشار الأمن القومي (وهو الأمين العام للمجلس). وقد حل الرئيس محمود عباس المجلس عقب حوادث غزة في يونيو/حزيران 2007، كما أقال أمينه العام أي مستشار الأمن القومي سابقاً محمد دحلان².

¹ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 4.

² المرجع السابق.

3.1.2 الإشكالات التي مرت بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية

تتعدد الإشكالات التي مرت بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية ما بين إشكالات خارجية وإشكالات داخلية، وذلك على النحو الآتي:

الإشكالات الخارجية

ومن هنا الأحداث التي عصفت بالنظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وبالذات عدم الاستقرار السياسي، فالسلطة الفلسطينية واجهت ومنذ نشأتها حالة من عدم الاستقرار السياسي، سواء فيما يخص التلكؤ في تطور العملية السياسية ونموها وتطورها، وحالة العرقلة التي عاشتها السلطة مما اثر على تطور ونمو الاجهزة الامنية، او المنعطفات الخطيرة والتي مرت بها الحالة السياسية الفلسطينية واثرت بشكل كبير على تكوين وظيفة وعمل الأجهزة الأمنية، ومن أبرز هذه الأحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والممارسات الاحتلالية المتعاقبة تجاه عرقلة عمل، واضعاف الاجهزة الامنية، وهو ما ستم مناقشته بالتفصيل في هذه الجزئية لما تركته هذه المنعطفات من اثار على الاجهزة الامنية.

الانتفاضة

منذ اليوم الأول للانتفاضة، لم تمنع قيادة السلطة ومؤسساتها أجهزتها الأمنية من المشاركة في الانتفاضة، ودخلت بعض تلك القوى في مواجهة مكشوفة مع الجيش الإسرائيلي. كما منح عرفات قواته الأمنية مساحة لمشاركة منظمة أكثر في المواجهة، تحديدا قوات الأمن الوقائي والقوة 17 (الحرس الرئاسي) في الضفة الغربية. كما شاركت عناصر من قوات الأمن الفلسطيني بشكل أساس في تشكيل لجان المقاومة الشعبية التي تشكلت في قطاع غزة¹.

وأياً ما كانت أسباب الرئيس عرفات ودوافعه في اتخاذ هذا القرار، فإنه ومع حلول مارس 2001، كانت الانتفاضة قد تحولت إلى حرب غير معلن عنها رسمياً بين عناصر قوات

¹ Graham Usher, 'Facing Defeat: The Intifada Two Years On', 'Journal of Palestine Studies', Vol 32, no. 2 (Winter 2003), p.20

أمن السلطة وحركة فتح من جهة، والجيش الإسرائيلي من جهة أخرى. وهو ما ثبت أن تأثيره كان كارثياً على السلطة وعلى قطاعها الأمني وأدائه على وجه الخصوص.

ويمكن إيجاز أبرز الملامح التي اتسم بها أداء الأجهزة الأمنية خلال تلك المرحلة فيما

يلي:

1. الخروج عن نطاق السيطرة

رغم أن هناك كثيراً مما قيل عن أن المحرك الأول للانتفاضة كان رئيس السلطة ياسر عرفات نفسه، وأنه هو من أعطى أجهزته الأمنية الصلاحيات لمباشرة أعمال الانتفاضة، إلا أن هناك كثيراً مما قيل أيضاً عن فقدانه السيطرة في النهاية على مجريات الأمور. ففي أبريل 2001، وعندما أصدر عرفات أمراً بحل لجان المقاومة الشعبية وعودة العناصر الأمنية إلى أجهزتها الأصلية، رفضت قيادات اللجان تنفيذ الأمر وأعلنوا أنه إذا ما كانت السلطة تشعر بالحرص من كون أعضاء لجان المقاومة الشعبية أعضاء كذلك في القوات الأمنية فإنهم مستعدون لتقديم استقالاتهم من المؤسسات الأمنية¹ وهو ما أظهر بوضوح فقدان عرفات السيطرة على عناصره. وهكذا، أثبتت سياسة التعدد في الأجهزة وتعدد قياداتها، والتي هدف عرفات من ورائها إلى إضعافها كلها، وجعلها داخل نطاق سيطرته المركزية دائماً، أن لها وجهاً آخر، تفاعل مع إجراءات الإغلاق الإسرائيلي والفصل الجغرافي بين شطري الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، بالشكل الذي منح بعض إدارات الأجهزة الأمنية إمكانية العمل بشكل مستقل عن قيادتها، بل وبداية انفجار السخط على استمرار سيطرة عرفات على الملف الأمني. وقد تأكد ذلك فيما بعد في حوادث الإنفلات الأمني التي شهدتها شوارع غزة في يوليو من العام 2004، عندما اختطفت مجموعة تطلق على نفسها "كتائب جنين" اللواء غازي الجبالي، في الوقت نفسه الذي اختطفت فيه مجموعة ثانية العقيد خالد أبو العلا مسئول لجنة الارتباط العسكرية المشتركة في المنطقة الجنوبية، واختطاف مجموعة أخرى من "كتائب الشهيد أحمد

¹ Graham Usher, 'Facing Defeat: The Intifada Two Years On', Journal of Palestine Studies, Vol 32, no. 2 (Winter 2003), p.21

أبو الريش" أربعة فرنسيين من عمال الإغاثة. وقد تبع تلك الحوادث استقالات شملت رئيس الوزراء (أحمد قريع)، ومدير المخابرات العامة اللواء أمين الهندي، ومدير جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة العميد رشيد أبو شباك، احتجاجاً على التدهور الأمني¹.

2. تدمير وشلل أمني كامل

بين عامي 2000 و2002 قامت إسرائيل بتدمير البنية التحتية لأجهزة الأمن الفلسطينية عن بكرة أبيها كافة، حيث طال ذلك مراكز الشرطة، والثكنات العسكرية، ومراكز التوقيف، والمركبات وأنظمة الاتصالات، وخلال عملية "الدرع الواقي" (مارس - مايو 2002) وعملية "المسار الحاسم" (يونيو - يوليو 2002) دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي البنية التحتية المادية والتنظيمية لقوى الأمن الفلسطيني بشكل كامل، بما فيها المقرات وكميات كبيرة من الأسلحة والمعدات، بل وصل الأمر في بعض المناطق مثل محافظة رام الله إلى تدمير جميع المركبات وأجهزة الكمبيوتر التي كانت بحوزة قوات الأمن، وأعاد الجيش الإسرائيلي احتلال الضفة الغربية منذ تلك اللحظة وحتى الآن.

كل هذا تسبب في شلل كامل في قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على فرض القانون والمحافظة على النظام العام في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، ودخلت الأراضي المحتلة في حالة من الفوضى الأمنية.

في الوقت نفسه شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات طالت عدداً من عناصر القوات الأمنية، كما أبعدت المئات من الضباط المتخصصين في الشأن العسكري من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، مما تسبب في إضعاف قدرة الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، وكان من شأن سياسات الإغلاق التي فرضتها السلطات الإسرائيلية سلب حرية أفراد الأجهزة الأمنية من السفر والتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين مناطق الضفة الغربية كذلك، كما تسبب الإغلاق المضروب على الأراضي الفلسطينية في ارتفاع تكاليف المواصلات، مما دفع بعدد منهم للعمل

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "الأوضاع الداخلية الفلسطينية وتحديات الإصلاح"، ورقة موقف، أغسطس 2004،

في التجمعات السكانية التي يقطنون فيها، وقد أدى هذا الأمر إلى تردي مستوى الأمن في تلك التجمعات بسبب تقاعس عناصر الأجهزة الأمنية عن فرض القانون والنظام، فقد اختبأ بعضهم واعدوا أنفسهم في إجازة حتى تنتهي حالة الفوضى، بينما استمر عدد قليل من الضباط في العمل باللباس المدني من غير سلاح، ومن دون مقرات يعملون من خلالها، أو باستخدام مكاتب وشقق خاصة غير حكومية تفتقر إلى أبسط المعدات الأساسية اللازمة للعمل¹.

3. خلو الساحة الأمنية للفصائل المسلحة

ظهرت على الساحة الفلسطينية وبقوة في أثناء الانتفاضة الثانية الجماعات المسلحة غير النظامية وأكدت قدرتها في السيطرة على الأمن في بعض المناطق، في الوقت الذي كانت فيه البنية التحتية الإدارية للسلطة الفلسطينية تتعرض للتخريب والتدمير، وتولت جماعات مثل "كتائب عز الدين القسام" التابعة لحركة حماس و"سرايا القدس" التابعة لحركة الجهاد الإسلامي، فرض القانون والنظام إلى جانب أنشطتها العسكرية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وفي ظل عدم وجود للشرطة المدنية التابعة للسلطة استطاعت تلك الفصائل السيطرة على بعض المناطق التي تكونت نتيجة تقسيم إسرائيل للأراضي التابعة للسلطة، وتحولت بعض المناطق إلى معازل حقيقية لتلك الفصائل.

كما يشار أيضا في هذا الصدد إلى الدور الذي لعبته بعض العشائر والتشكيلات القبلية الفلسطينية في ممارسة دور أمني في السيطرة على مناطق نفوذهم، وبسط الأمن هناك بعد التدمير الكامل لقوات الأمن الفلسطينية².

العلاقة مع الاحتلال

كان الشكل الذي صممت على أساسه الأجهزة الأمنية وسقف إمكاناتها وتشكيلاتها يسمح لها بحماية اتفاقية أوسلو ومنع العمل المقاوم، أكثر مما يسمح لها بالدفاع عن الشعب الفلسطيني.

¹ مجموعة الأزمات الدولية، "تربيع الدائرة. إصلاح الأمن الفلسطيني تحت الاحتلال"، تقرير الشرق الأوسط، رقم 98، رام الله، القدس، بروكسل، 7 سبتمبر 2010، ص2

² المرجع السابق، ص4

وكانت إمكانيات الأجهزة الأمنية تكفي لضبط الناس وملاحقتهم ولكنها لا تكفي للدفاع عنهم، ثم إن شرط "السلامة الأمنية" في الانتماء للأجهزة الأمنية حصر إمكانيات التجنيد في فتح ومؤيديها، بينما استبعد شرائح واسعة يمكن أن تكون محسوبة أو قريبة من أي جهة معارضة¹.

الإشكالات الداخلية

من الصعوبة بمكان فصل الإشكالات الداخلية عن الخارجية التي عانت منها الأجهزة الأمنية حيث إن هناك تقاطع كبير بين، ما هو داخلي وما هو خارجي، كذلك هناك قضية مهمة وهي إن العديد من الإشكالات الداخلية يعود لسبب رئيسي وهو الإشكالات الخارجية، فكأن الإشكالات الداخلية هي انعكاس للإشكالات الخارجية، إلا إن الباحث قام بتقسيمها على هذا النحو من أجل تسهيل مهمة الدراسة الرئيسية وآلية منهجية علمية للوقوف على أبرز الإشكالات.

فعند النظر إلى مجمل الإشكالات الداخلية، سواء ما يتعلق بخطط (1) الإصلاح أو (2) الضائقة المالية، أو (3) الوضع الإداري نجد إن جميع هذه الإشكالات تعود لأسباب خارجية، إلا إنه كذلك هناك من يرى إنه ورغم العلاقة الوثيقة بين داخلية هذه الإشكالات وعلاقتها بالخارج نجد إن بها بعد داخلي كون الأجهزة الأمنية يجب إن تتجاوزها، والتعامل مع الإشكالات المسببة لها بصفقتها تحديات يجب التغلب عليها.

إن الوضع الإداري لمعظم الأجهزة الأمنية الفلسطينية يعاني من غياب عناصر العملية الإدارية اللازمة لنجاح هذه الأجهزة إدارياً، فمثلاً عند الحديث عن التوظيف الإداري في هذه الأجهزة فلا يتم بناءً على المؤهلات العلمية والخبرات العملية وفي أغلب الأحيان يتم بناءً على الوساطة والمحسوبية والانتماء السياسي.

¹ محسن صالح، إشكالية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير

وبالنسبة للتخطيط الإداري في هذه الأجهزة يعتقد الباحث إن التخطيط يغيب عن العمليات الإدارية المختلفة مما قد يؤدي إلى التخبط والعشوائية والتداخل في عمل هذه الأجهزة.

أما منظومة الرقابة الإدارية في هذه الأجهزة فلا تزال بحاجة إلى تطوير وإلى شمول مستويات أعلى من أجل زيادة الشفافية في عمل هذه الأجهزة ومن أجل التأكد إن هذه الأجهزة تؤدي الدور الذي وُجدت من أجله أصلاً.

تعدد خطط الإصلاح الأمني

تعدد خطط الإصلاح التي استهدفت الأجهزة الأمنية بداية من إعلان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في ربيع عام 2002 عن إطلاق "خطة المائة يوم" لإجراء الإصلاحات في القطاعين الإداري والأمني، وقد تضمنت المحاور الرئيسية التي استندت إليها الخطة تفعيل "مجلس الأمن القومي الأعلى"، وتوحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة - هي الشرطة المدنية والأمن الوقائي والدفاع المدني - تحت إمرة وزارة الداخلية التي منحت صلاحيات خاصة لتولي هذه المهمة. ولكن النتائج المترتبة على هذا الإجراء لم تؤت ثمارها¹. كما شهدت الساحة الفلسطينية بعد رحيل عرفات عدداً من خطط الإصلاح الأمني، وتتابع في البرامج التي تعد بالإجراءات الإصلاحية، سواء من جهة السلطة الفلسطينية ورئيسها الجديد أبو مازن، أم من جهة أطراف خارجية عربية ودولية. وقد ركزت تلك البرامج على إجراء إصلاحات تتعلق بإعادة تفعيل قيادة الأجهزة الأمنية من خلال سن قانون التقاعد، الذي أُحيل بموجبه عدد من القادة الذين تجاوزوا السن إلى التقاعد، واستبدلوا بقيادة أصغر سناً، بالإضافة إلى سن قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية الذي حدد فترة عمل قادة الأجهزة الأمنية بأربعة أعوام كحد أقصى، هذه الإجراءات كان الهدف المباشر من ورائها تجديد دماء أجهزة الأمن الفلسطينية بعناصر أصغر سناً، وأقرب إلى تقبل الأوامر وفي هذا الصدد أصر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً في أبريل 2005 يقضي بدمج جميع الأجهزة الأمنية الفلسطينية

¹ الائتلاف من أجل النزاهة والمساواة، "الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية"، رام الله، تقرير رقم (18)، سبتمبر 2008، ص 5.

في ثلاثة أجهزة فقط، هي: قوات الأمن الداخلي، وقوات الأمن الوطني، وجهاز المخابرات العامة، على أن تخضع جميعها إلى إشراف وزارة الداخلية، وعلى صعيد إصلاح الإدارة المالية أمرت الداخلية الفلسطينية في 2005 بمنع أجهزة الأمن الفلسطينية كافة من تلقي مساعدات خارجية بشكل مباشر، وأن يقتصر التعامل في هذا الشأن مع قنوات الوزارة نفسها. كما أنشئت "دائرة للرقابة والتفتيش" تختص بتدقيق نفقات القطاع الأمني، ومع ذلك، فإن المراقب لأداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية لا يجد مردوداً كبيراً لتلك الإجراءات الإصلاحية المتعددة على أدائها، حتى في أخطر الملفات الأمنية الداخلية وأهمها مثل: ضبط الفصائل المسلحة، وفرض النظام داخل الأجهزة نفسها وبين عناصرها¹، وبشكل عام، يمكن القول إن التقدم كان متواضعاً، ولم يؤت ثماره المرجوة.

الضائقة المالية

لا توجد ميزانيات رسمية معلنة أو معتمدة لدى المؤسسة الأمنية بشكل عام أو لكل جهاز وإن كان أحياناً يمكن الحصول على أرقام في الموازنات العامة دون تفاصيل تحدد الإيرادات والنفقات، ولم يتم إعداد كشف حقيقي عن الأرقام الدقيقة لميزانية قوى الأمن الفلسطينية، ولم يتم المجلس التشريعي أو ديوان الرقابة المالية والإدارية أو وزارة المالية بإعداد تقارير تفصيلية بهذا الشأن، وإن ميزانية قوى الأمن في موازنة السلطة الفلسطينية تراوحت بين (27% - 32%) من الموازنة العامة، إلا إنه في عام 2007م شهد ارتفاعاً ملحوظاً في ميزانية قوى الأمن في ميزانية السلطة بسبب ازدياد عدد الأشخاص الذين تدفع رواتبهم من خلال المؤسسة الأمنية حيث تراوحت اعداد المسجلين على قوى الأمن الفلسطينية ما بين (80-90 ألف شخص)².

إن الأمن هو جوهر الاتفاقيات مع إسرائيل، وللتأكيد على أهمية الأمن، تم ربط صرف أموال الدول المانحة، وأموال الولايات المتحدة الخاصة بالتنسيق الأمني مع إسرائيل. وفيما إذا توقفت السلطة الفلسطينية عن التنسيق الأمني أو قصرت في القيام به، أو أخذت تتردد فإن تدفق

¹ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، "الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية مرجع سابق، ص 6.

² الموازنة العامة الفلسطينية من حيث توازنها الاجتماعي/ دراسة لمعهد ماس.

الأموال سيتوقف، والمأساة العظيمة أن الحقوق الوطنية الفلسطينية قد تقلصت عملياً إلى راتب وسيارة ومنتع لصاحب السلطان، أما الشعب فعليه أن يبقى تحت مطارق الصديق والعدو. وقد يتحدث صاحب السلطان أحياناً عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، لكن الكلام يتهاوى أمام الحقائق الموضوعية على الأرض¹. وبالتالي عانت الأجهزة الأمنية الفلسطينية ولا زالت من ضائقة مالية تضيق وتتفرج حسب الوضع السياسي القائم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

4.1.2 إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية

رغم أن الاهتمام بضرورة إجراء إصلاحات في قطاع الأمن جاء متأخراً، إلا أن الوعي بأهمية قطاع الأمن ودوره في توفير البيئة السليمة لبناء المجتمع و تطوره لم يكن كذلك، وبخاصته أن الموضوع يتعلق بالحالة الفلسطينية وخصوصيتها المعقدة، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: عانى الفلسطينيون من فقدان نظام للأمن الجماعي (وهو ذلك النظام الذي يهدف إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين عن طريق تكاتف الدول المحبة للسلام في إطار تنظيم دولي للوقوف في وجه أي دولة تلجأ إلى انتهاك هذا السلم أو تعمل على تهديده)² منذ النكبة، وطيلة خضوعهم تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، و كان انعدام الأمن الوطني سبباً أساسياً لتأخر النمو الاقتصادي والتطور اللازم لتحقيق حلم الاستقلال وبناء الدولة المستقلة.

ثانياً: لم يؤد تشكيل أجهزه الأمن الفلسطيني كنتيجة لاتفاق أوسلو إلى توفير هذا النظام للأمن الجماعي فمن ناحية، لم تبين الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إطار جسم موحد ومنضبط خاضع لقيادة واحدة الأمر الذي أضعف بنية هذه الأجهزة وأنظمة السيطرة والتحكم عليها. وافقد السلطة الوطنية القدرة على توجيهها في إطار سياسة أمن وطني واضحة و متكاملة.

¹ البروفسور عبد الستار قاسم، التنسيق الأمني دفاع عن أمن الصهاينة، السبت 2011/1/29 منشور على موقع البروفسور عبد الستار قاسم، http://www.grenc.com/a/Akasssem/show_Myarticle.cfm?id=21067، تم الوصول إليه بموقع 2013/3/10

² خليل حسين، "مفهوم الأمن في القانون الدولي العام"، <http://www.f-law.net/law/threads/26537>

وفي ظل هذه الظروف، جاءت انتفاضة الأقصى في العام 2000 لتزيد الوضع الأمني سوءاً في الأراضي الفلسطينية، فمنذ الأيام الأولى للانتفاضة هدفت قوات الجيش الإسرائيلي إلى تدمير مقرات أجهزة الأمن الفلسطينية وقتل أو اعتقال رجال الأمن الفلسطيني ومنعهم من القيام بوظائفهم. كما حاصرت قوات الجيش الإسرائيلي مركز الأجهزة الأمنية في رام الله (المقاطعة)، وحصار قائدها العام الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وتدمير أجزاء من المقاطعة. وهكذا، فقد كانت حصيلة السنوات الخمس الأولى من الانتفاضة مأساوية على أجهزة الأمن التي فقدت جزءاً كبيراً من مقراتها و تسليحها وإمكانياتها اللوجستية. أما كادرها البشري وما تبقى من إمكانياتها اللوجستية هذه فبقي على حاله دون أي جهود تذكر لتحديثه و تقويته.

كما كان الفلتان الأمني أحد نتائج شل عمل أجهزة الأمن وتحييدها بسبب التدخل العسكري الإسرائيلي، وذلك بعد ظهور بعض المجموعات المسلحة التي اتخذت من المقاومة شعاراً لممارسة الفوضى، وتهديد أمن المواطنين وممتلكاتهم.

ومن ناحية منع التدخل العسكري الإسرائيلي أجهزة الأمن الضعيفة أصلاً من القيام بواجبها ومن ناحية أخرى فقد كان التعاطف الشعبي مع المقاومة سبباً آخر في ضعف التصدي لظاهرة الفلتان التي بدأت تتسع وتهدد المجتمع بمزيد من الفوضى، وتزيد من معاناة الناس الاقتصادية والاجتماعية.

وأمام هذه المعطيات كلها بدأت الاصوات تتعالى من داخل المجتمع وقواه الحية ممثلة بالمجتمع المدني بالإضافة إلى الدعوات الدولية بضرورة توفير الأمن على حياه الأفراد وممتلكاتهم وتوفير البيئة الأمنية السليمة التي تمكن المجتمع من البقاء، وإعادة بناء نفسه بعد سنوات التدمير المُنَهَج لكافة مناحي الحياة الفلسطينية. لقد كانت العبرة الأساسية من إخفاقات الماضي بأن الأمن السليم لن يتوفر إلا إذا كان نابعاً من دعم شعبي قوي لعمل أجهزة الأمن، ومن رقابة ديمقراطية تتيح للشعب الرقابة على أداء أجهزة أمنه التي أصبح المطلوب منها توفير الأمن لكل أفراد المجتمع بكفاءة وحيادية.

ويعتقد الباحث إن الدوافع الداخلية التي تنطلق من متطلبات الواقع الفلسطيني الذي عانى من ظروف أمنية صعبة جعلت الحاجة ملحة إلى إصلاح عمل الأجهزة الأمنية لتقليل مستويات الفساد قدر الإمكان، وتعالى مطالبات أفراد المجتمع الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة لإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية لتوفير مستوى جيد من الأمن والأمان لحياة المواطن الفلسطيني.

أما المطالبات الخارجية لإصلاح الأجهزة الأمنية من وجهة نظر الباحث فهي إما من الطرف الإسرائيلي الذي يشكل الأمن له هاجس دائم، بالإضافة إلى المطالبات العربية والإقليمية لإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية للقيام بواجبها، بالإضافة إلى المطالبات الغربية (الأمريكية والأوروبية) التي تلح على إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية كشرط لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية مالياً ومن أجل السير قدماً في عملية السلام.

وهكذا بدأت قياده السلطة الوطنية الفلسطينية بالاستجابة الى نداءات الإصلاح، وذلك في زمن الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي بدأ هذه الإصلاحات بإصداره مرسوماً في السابع و العشرين من حزيران من عام 2002 يقضي بوضع قوات الشرطة و الأمن الوقائي و الدفاع المدني تحت إمرة وزير الداخلية¹، الأمر الذي عدّ خطوة كبيرة على طريق توحيد قوات الأمن الفلسطينية في ظل قيادة واحدة. وقد استكمل هذا القرار في زمن الرئيس محمود عباس عندما أصدر مرسوماً رئاسياً في الثامن و العشرين من أكتوبر من عام 2005 يقضي بإعادة تشكيل مجلس الأمن القومي الذي من شأنه رسم وتنفيذ سياسة أمن قومي تخدم مصالح الشعب الفلسطيني ومن ثم قراره بإعادة تشكيل هذا المجلس في العام 2007. ولقد جاء هذا القرار في أعقاب قرار سابق له بتوحيد أجهزه الأمن الوقائي و الشرطة و الدفاع المدني في إطار قوات الأمن الداخلي التي تأسست بإمارة وزير الداخلية².

¹ مادة 1 من المرسوم الرئاسي رقم 12 لسنة 2002

² نظام صلاحات، إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول حول اصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، جامعة الإستقلال (الأكاديميه الفلسطينيه للعلوم الأمنية) بتاريخ 25 ايار 2008، ص 1.

إن عملية إصلاح الأجهزة الامنية الفلسطينية، وإيجاد قوانين تنظم عملها هو من أهم اولويات المجتمع الفلسطيني بكافة مؤسساته الحكومية والمدنية، وقد كانت من القضايا التي تم التوافق عليها في وثيقة الوفاق الوطني دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها، والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة، والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون¹.

وفي هذا السياق أكدت وثيقة الوفاق الوطني في بند رقم (16) على ضرورة إصلاح المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها وتطويرها على أساس عصري، و بما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن، والمواطنين في مواجهة العدوان و الاحتلال و حفظ الأمن و النظام العام، وتنفيذ القوانين، وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني، و إنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات، ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها، و يهدد وحدة المجتمع الفلسطيني، وضرورة تنسيق العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها.²

ويسعى القائمون على عملية الإصلاح إلى ضمان الرقابة على الخدمات الأمنية المقدمة، وتعزيز فعالية هذه الخدمات و كفاءتها. وتستلزم عملية إصلاح القطاع الأمني ما يلي:

- الأطر الخاصة بالمفاهيم، والأساليب التي من شأنها الارتقاء بعملية استخدام الموارد الأمنية المتوفرة.
- أسلوب إصلاح شامل يلعب من خلاله ذوو العلاقة دوراً مهماً.
- مشاركة الفاعلين سياسياً واجتماعياً في صياغة السياسات الأمنية.³

¹ وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) بتاريخ 2006/06/28.

² المرجع السابق.

³ منشورات مرصد قطاع الأمن الفلسطيني، كتيب ما هو القطاع الأمني؟، 2012.

ولقد تازمت الأوضاع المالية في الأراضي الفلسطينية في ظل تجاهل السلطة الوطنية الفلسطينية طوال سنوات مضت مطالب الإصلاح الحقيقية التي نادى بها منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية والمجلس التشريعي.

ولقد صدر مرسوم رئاسي بتاريخ 17 يوليو 2004 يقضي بتوحيد الأجهزة الأمنية كافة التي تقارب الـ 12 جهازاً في ثلاثة أجهزة هي: الأمن الوطني، والشرطة، والمخابرات العامة. بالرغم من أن أثر هذا المرسوم غير واضح على عمل الأجهزة الأمنية ومستوى أدائها¹.

إن عملية الإصلاح لقوات الأمن، وإن بدت سهلة نظرياً، فقد كانت في الواقع بداية لمسيرة شاقة معقدة تتداخل فيها العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية.

فمن ناحية كان عامل الاحتلال هو المهدد الأساس لعملية إصلاح قطاع الأمن. من ناحية أخرى فإن مجمل السياسات والإجراءات التي يقوم بها الاحتلال بدءاً من قطع أوصال التجمعات الفلسطينية إلى الحصار العسكري والاقتصادي، وفرض منع التجول، وإعاقة الحركة تجعل البيئة التي تعمل فيها قوات الأمن صعبة ومعقدة من الناحيتين اللوجستية والسيكولوجية. كما أن رفض الشعب الفلسطيني للاحتلال ومقاومته له يبرر ظهور المجموعات المسلحة التي يضعف وجودها مبدأ وحدانية السلطة وهو الإطار الأساس الناظم لعمل مؤسسة الأمن المحترفة².

ويعتقد الباحث إن إصلاح الأجهزة الأمنية يتطلب توفر بيئة ملائمة لتحقيق الإصلاح الحقيقي، ولطالما دأب الاحتلال الإسرائيلي على إعاقة أي جهود لعملية الإصلاح من خلال الاحتياجات المتكررة وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وعزلها، بل وصل الأمر إلى اقتحام بعض المقرات الأمنية واثارة الفساد فيها، والأنكى من ذلك وصل الأمر في بعض الأحيان إلى قصف مقرات الأجهزة الأمنية الأمر الذي أدى نسف جهود الإصلاح في مهدها.

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الأوضاع الداخلية الفلسطينية وتحديات الإصلاح 2012.

² نظام صلاحيات، إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول حول إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، جامعة الإستقلال (الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية) بتاريخ 25 ايار 2008، ص3.

لكن التهديد المتمثل بالاحتلال لا يتوقف على إجراءات الاحتلال لوحده، بل ما إنبنى على ذلك من اختلاف الفلسطينيين على طرق مقاومة الاحتلال ، وعلى رؤية الأمن القومي التي تعدّ الأساس الذي تستند عليه عملية بناء مؤسسة الأمن، والذي ظهر أثره من خلال:

1. دخول حركة حماس إلى معترك العملية السياسية

برزت حركة حماس كقوة سياسية وعسكرية على الساحة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، حيث سعت الحركة إلى تقويض المفاهيم والسياسات التي بنيت عليها رؤية الأمن القومي الفلسطيني التي استندت على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والقائمة على فكرة الدولة المستقلة في حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية. كما رفضت حماس مشروع المفاوضات التي اعتمدت عليها منظمة التحرير كوسيلة من وسائل تحقيق هدف الدولة المستقلة، وكتحصيل حاصل ترفض حماس وجود أجهزة الأمن الفلسطينية في إطار هذا المشروع وهذه الرؤية للأمن القومي الفلسطيني¹.

ومع أن قرار حماس المفاجئ بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي وفوزها فيها عام 2006 كان من الممكن أن يؤدي إلى توحيد الفلسطينيين حول رؤية أمن قومي مشتركة وإلى إجماع سياسي على بناء أجهزة الأمن على أساس هذه الرؤية الموحدة، ولكن بدلاً من ذلك فقد حدث العكس، إذ كرس دخول حماس في النظام السياسي الفلسطيني الانقسام والفرقة حول السياسة، وحول الأمن. وذلك بعد أن رفضت حماس وجود أجهزة الأمن القائمة ودورها واستبدالها بما عرف بالقوة التنفيذية و التي تبع تشكيلها السيطرة العسكرية لحماس على قطاع غزة في العام 2007.

2. إخفاقات عملية السلام

تعددت الاتفاقات السياسية والتسويات الأمنية المتعلقة بعملية السلام بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وقد شهدت هذه الاتفاقات والتسويات كثيراً من الضغوط

¹ نظام صلاحيات، إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، مرجع سابق، ص4.

الدولية والتي دائماً ما كانت تتعرض لإهمال الاسرائيلي وهذا مما يؤدي الى مباطلة بشكل مبالغ فيه وبالتالي إلى فشلها.

ولقد أثر ذلك سلباً على الرؤية الوطنية للقوى والفصائل الفلسطينية للحماية السياسية، مما أدى إلى وجود اختلاف في الرؤية السياسية، ولقد أضاف الانقسام السياسي تحدياً جديداً لمسيره إصلاح قطاع الأمن الذي تبين أنه من غير الممكن وجود اتفاق على الأمن بمعزل عن الاتفاق على السياسة وفي ظل هذه الصعوبات والتهديدات مجتمعة تتضح معضلة إصلاح قطاع الأمن في الأراضي الفلسطينية¹.

5.1.2 إصلاح الأجهزة الأمنية بين الضرورات الداخلية والتدخلات الخارجية

تخضع معادلة الأمن الفلسطيني لعدة جهات منها: العربي، والاقليمي، والدولي، كل حسب اهتمامه ومصالحه. وينطلق موضوع الأمن الفلسطيني من تشابك المصالح والتنافس المستمر بين أقطاب اللعبة المتنفذين عربياً وإقليمياً ودولياً² الذين يمارسون أشكال الضغط على الأمن الفلسطيني كافة.

وتعدّ هذه الضغوط إحدى الأسباب المهمة وراء انتهاك حقوق الإنسان التي تقترفها أجهزة السلطة بحق المواطنين الفلسطينيين وبخاصة فيما يتعلق بالاعتقالات السياسية إذ إن الهدف المقصود من الأقطاب الضاغطة في الأغلب هو العملية السلمية وليس حقوق الانسان³.

تعدّ عملية إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية من أهم المطالب الخارجية لخدمة أهداف أجنادات خارجية، وأهمها: هي ملاحقة المقاومة الفلسطينية. لقد كانت المهمة الرئيسية للأجهزة الأمنية، هي ضمان وفاء السلطة بالتزاماتها السياسية التي قطعتها على نفسها في اتفاقيات أوسلو، وبالذات وقف العمليات التي تضر بالمصلحة القومية العليا للشعب الفلسطيني⁴.

¹ نظام صلاحات، إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، مرجع سابق، ص4.

² نصر يوسف، مفهوم الأمن الفلسطيني، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد السابع والثمانين، 1995

³ أحمد أبو دية، نحو مجلس تشريعي فعال، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2004

⁴ صالح النعمي، الأجهزة الأمنية الفلسطينية: خضعت للإصلاح نتيجة مطالب الداخل وضغوط الخارج وتوحيدها لم ينه تعدد مرجعياتها، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء، 16 اغسطس 2005 العدد 9758

ولقد كانت مطالب الإصلاح واضحة في خارطة الطريق، وبخاصة فيما نصت عليه بخصوص الأمن على أن " يتم دمج جميع الاجهزة الامنية الفلسطينية في ثلاثة اجهزة تكون مسؤولة امام وزير داخلية له صلاحيات " ¹.

كما أن الولايات المتحدة الامريكية تلعب دوراً كبيراً في الموضوع الامني الفلسطيني ممثلاً بالجنرال دايتون، بالتخويف والإرغام والأصل ان يكون دورها في مجال تدريب افراد الاجهزة ورفع مستوى كفاءتهم واحترافهم، وما عدا ذلك فهو غير مقبول وغير مسموح به ولا يصب في المصلحة الوطنية².

أما داخلياً فإن إيجاد مرجعية واضحة، تحدد الية عمل الاجهزة الفلسطينية، ومهامها وهيكلها التنظيمية بما يتطابق ورسالة كل جهاز وأهدافه، وبرامجه التطويرية وفق قانون واضح ومرجعية واضحة يكون المواطن وحرياته محمياً من خلالها، وهو مطلب كل مواطن فلسطيني ومطلب مؤسسات، حقوق الانسان ومراكزه ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف انواعها ومجالاتها، ومطلب القوى الوطنية³ وبالعودة إلى وثيقة الأسرى التي تم التوافق عليها بين القوى الوطنية والاسلامية الفلسطينية التي نصت حرفياً على " ضرورة إصلاح المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها وتطويرها على أساس عصري وبما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين وفي مواجهة العدوان والاحتلال وحفظ الأمن والنظام العام، وتنفيذ القوانين، وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني، وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات، ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني <ضرورة تنسيق العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيمها وحماية سلاحها⁴.

¹ مشروع خارطة الطريق، 2003

² ماجد عاروري ومأمون عتيلي، الرقابة المدنية الديمقراطية على قطاع الأمن الفلسطيني، المدخل إلى اصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، رام الله، 2007.

³ معين الطناني، التغييرات في مجال الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مجلة مركز التخطيط الفلسطينية، العدد 18 تشرين ثاني، 2005.

⁴ وثيقة الوفاق الوطني، 2006

وقد بدأت ملامح هذا الاصلاح بإيجاد قوانين تنظم عمل الاجهزة الأمنية مثل قانون الدفاع المدني لسنة 1998 ، وقانون الخدمة في قوى الأمن لسنة 2005 ، وقانون التامين والمعاشات لسنة 2004 وقانون المخابرات العامة لسنة 2005 ، وقرار بقانون الامن الوقائي لسنة 2007 و بانتظار سن قوانين تنظم عمل الشرطة والأمن الوطني.

كما يتطلب الإصلاح أن تكون تبعية الأجهزة الأمنية للقانون، وليس للأحزاب السياسية، أي يجب أن تنتم الاجهزة الامنية الفلسطينية بالمهنية والبعد عن الأيدلوجيات الحزبية الأمر الذي يؤدي إلى إبعاد هذه الأجهزة عن المهمات المنوطة بعملها حيث إن تعدد الفلسفة الأمنية للأجهزة وتعدد المسؤولين فيها أدى إلى أن يكون الجهاز تابعاً لوجهتي النظر السياسية والأمنية الخاصة بقيادته المباشرة¹، الأمر الذي يؤثر على فعالية هذه الأجهزة وأنشطتها والتزامها بالقوانين، لأنه عندما يصبح القطاع الامني غير فعال ولا يعمل، وان كان كذلك، فانه يؤدي الى اساءات خطيرة جداً على مستوى حقوق الإنسان ويزيد من انعدام الامن في المجتمع².

6.1.2 متطلبات عملية الاصلاح الأمني

إن عملية الاصلاح تحتاج قراراً سياسياً وإرادة سياسية بالتغيير الحقيقي، تُترجم في سلسلة من الخطوات التي يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية القيام بها، ويأتي على رأس القطاعات التي تحتاج إلى اصلاح شامل قطاع الأجهزة الأمنية، ويمكن القول إن عملية اصلاح الأجهزة بدأت فعلياً بتاريخ 17 يوليو 2004 حينما صدر مرسوم رئاسي يقضي بتوحيد كافة الأجهزة الأمنية التي تقارب الـ 12 جهازاً في ثلاثة أجهزة هي الأمن الوطني، والشرطة، والمخابرات العامة، ورغم أن أثر هذا المرسوم غير واضح حتى الآن على عمل الأجهزة الأمنية ومستوى أدائها، إلا أن الاعتقاد السائد أن الأساس في إصلاح الأجهزة الأمنية لا يتعلق بعددها، وأن هناك مجموعة من الأمور لا بد من أخذها بعين الاعتبار على النحو التالي:

¹ حسن خريشة، ندوة توصية بضرورة بلورة استراتيجية ملائمة للإصلاح الأمني تستجيب للظروف والاحتياج الوطني، جريد الحياة، بتاريخ 30-7-2005، ص7

² ارنولد لوينتهول ورونالد فريديك، المدخل إلى اصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، رام الله، 2007، ص3.

1. التأكيد على دور الأجهزة الأمنية كقوة مكلفة بإنفاذ القانون وأنها تعمل في نطاقه وبموجبه، وأن أفرادها يخضعون لسيادة القانون.

2. من المحذور أن يكون لهذه القوة دور سياسي، ويجب إخضاعها تماماً للسلطة السياسية، لا أن تعمل كجزر مستقلة بعيدة عن سيطرة المستوى السياسي.

3. التشديد على وجود لوائح وأنظمة تحدد واجبات واختصاصات كل جهاز أمني، بشكل يكفل عدم تداخل صلاحياتها. وينبغي التشديد أيضاً على الملاحقة القضائية لأفراد الأجهزة الأمنية الذين ينتهكون القانون، ويستغلون مناصبهم ووظائفهم في الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم.

4. تفعيل التواصل الاجتماعي للأجهزة الأمنية وتوضيح صورتها الإعلامية، حيث كانت تغطي مظاهر العسكرة متمثلة بـ (انتشار أعداد كبيرة من مختلف الأجهزة الأمنية في الشوارع والمسيرات والاستعراضات المسلحة، واستخدام السلاح في حل النزاعات بين الأفراد سواء من رجال الشرطة أم من أفراد عاديين، أم مجموعات مسلحة، أم من فصائل وجهات فلسطينية مختلفة) على المجتمع الفلسطيني مما يهدد أمنه وسلامته، ويعطل عملية تحوله لمجتمع مدني ديمقراطي يتمتع بسيادة القانون.

وعلى الرغم من أن مظاهر العسكرة -التي كانت منتشرة بشكل كبير وبخاصة منذ بدء انتفاضة الأقصى في أيلول 2000- انتهت قبل العام 2006 أي أنها خارج حدود الدراسة إلى أن الباحث يرى أنها ما زالت تلقي بظلالها على نظرة الفلسطينيين تجاه الأجهزة الأمنية.

ونظراً لخطورة هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية يفترض العمل بشكل سريع وفعال للسيطرة عليها والحد منها، عن طريق تفعيل القانون، وملاحقة المخالفين، ومنع أفراد الأجهزة الأمنية من التواجد في الشوارع بلباسهم العسكري وبأسلحتهم، ما لم يكن واجبهم ودورهم يقتضي ذلك¹.

¹ أسامة البسط، مقومات الإصلاح في القطاع العام، بحث مقدم لمؤتمر (PASSIA)، أريحا، فلسطين، 2007.

ومن الجدير ذكره أن ديوان الرقابة المالية والإدارية تم انشاؤه بهدف تحقيق الرقابة على المال العام، وضمان حسن استغلاله، و تطوير السياسات والإجراءات الإدارية، وتحسين الأداء والإنتاج.

7.1.2 المعوقات التي تواجه عملية الإصلاح الأمني

واجهت وما زالت تواجه عملية اصلاح القطاع الامني الفلسطيني العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول الى نتائج ذات اثر ملموس وقوي يشعر به المواطن وترضى عنه المؤسسات الرسمية في السلطة الفلسطينية او حتى المؤسسة الامنية نفسها ويمكن تقسيم معوقات الإصلاح إلى معوقات موضوعية تتعلق بالبند العام وهي: الاحتلال, والنظام السياسي، وتركيبه، والمهمة التي خلقت الأجهزة الأمنية من أجلها، ومعوقات ذاتية تتعلق بالأجهزة الأمنية نفسها. وفيما يلي شرح لأهم هذه المعوقات.

أولاً المعوقات الموضوعية

تحتل المعوقات الموضوعية مركز الصدارة بالنسبة لعمليات اصلاح القطاع الامني الفلسطيني، خاصة عند مناقشة عمليات الاصلاح بالتنمية السياسية، حيث ان جوهر عملية الاصلاح يواجه بمعوقات موضوعية مهمة تحول دون تحقيق عمليات الاصلاح لمبتغاهها، مما يؤثر بشكل سلبي على التنمية السياسية، وعلى رأس هذه المعوقات الاحتلال، حيث ان الاحتلال يمنع تحول هذه الاجهزة الامنية الى اجهزة سيادية أو لا كما ان الاحتلال يعيق قدرة الاجهزة الامنية في القيام بمهامها الوطنية في خدمة المواطن الفلسطيني وحمايته من الاخطار والتهديدات الخارجية، وعلى رأسها التهديدات الوافدة من قبل الاحتلال، كذلك طبيعة النظام السياسي الفلسطيني المنقلب يعيق عمليات الاصلاح الأمني، علاوة على نظرة القوى الداعمة للسلطة الفلسطينية لطبيعة عمل ومهام الاجهزة الأمنية، ومن هنا ستقوم هذه الجزئية على معالجة هذه المعوقات بالتفاصيل.

أ- الاحتلال

لم تكن قوات الأمن الفلسطيني تعمل منذ البداية في بيئة طبيعية تحتكر فيها ممارسات الأمن، وتخضع فيها المناطق الفلسطينية حتى تلك المصنفة ضمن المنطقة (أ) إلى سيطرتها بالكامل من دون تدخل الاحتلال، فقد مارس الاحتلال ضغوطاً عديدة إبان تلك المرحلة أثرت سلباً على أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أولها وأهمها، اختراق الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهو الأمر الذي ظهرت شواهد أكثر من مرة، عندما كانت بعض عناصر أمن السلطة تلجأ إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية هرباً من المساءلة والعقاب، وهو ما يعني أن أحد أمرين قد حدث: إما أن هناك تنسيقاً أمنياً مسبقاً بين تلك العناصر الفلسطينية وأمن الاحتلال، وهو ما مكنهم من دخول تلك المناطق التي لا تقع ضمن نطاق سيطرة أمن السلطة، أو أن سلطات الاحتلال سمحت لهم بدخول تلك المناطق، استعداداً لاستغلال الموقف، وخرق صفوف الأجهزة الفلسطينية، وإيجاد نوع من التنسيق المعلوماتي بينها وبين تلك العناصر المنفلتة¹.

ب- المعوقات المتعلقة بالنظام السياسي وتركيبه

يعاني النظام السياسي الفلسطيني من درجة عالية من المركزية الأمر الذي أثر على عمل الأجهزة الأمنية حيث خضعت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية لنظام مركزي، أمسك رئيس السلطة بجميع خيوطه. فقد شغل الرئيس الراحل ياسر عرفات إبان تلك المرحلة وحتى عام 2002 منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ومنصب وزير الداخلية في الحكومة الفلسطينية الأولى المشكلة في الأول من يوليو 1994، وأحكم الرئيس الراحل عرفات الإمساك بخيوط العلاقة بين أشخاص قيادات الأجهزة الأمنية وبينه، إذ كانت الأجهزة الأمنية من أهم العناصر التي اعتمد عليها بشكل مباشر لتأمين حكمه وبسط سيطرته، وبقيت تلك العلاقة خارج

¹ أسامة البسط، مقومات الإصلاح في القطاع العام، مرجع سبق ذكره، ص3.

إطار أي تقنين، وظلت محكمة فقط بالعلاقة المباشرة، ووصلت إلى مستويات الصف الثالث والرابع، حيث كان الرئيس مرجعهم للترقية أو طلب المساعدة أو إصدار التكاليفات¹.

وفي المقابل لم تنتظم لتلك الأجهزة الأمنية هيكلية قيادية موحدة على غرار الأنظمة الأمنية الأخرى، وهو ما أدى في الواقع إلى تفتت إدارات تلك الأجهزة المتعددة أصلاً، واستقلاليتها في العمل والأداء، و إلى حدوث خلل كبير في أداء تلك الأجهزة وانعدام التوافق أو حتى التنسيق فيما بينها في كثير من الأحيان.

ومن الجدير ذكره أن معظم الأجهزة الأمنية الفلسطينية تشكو من أمور مثل: التسيس؛ فهي تتبع فصائل معينة مما يعني عدم استقلاليتها، كما يمكن القول إن التوظيف في هذه الأجهزة منذ إنشاء السلطة سنة 1994 كان توظيفاً عشوائياً، فقد عانت الأجهزة الأمنية الفلسطينية من طغيان المكون الفصائلي عليها حيث اعتمدت السلطة مبدأ الثقة وليس الكفاءة في سياسات تعيين عناصر الأجهزة الأمنية الجديدة، وبالرغم من أن منظمة التحرير كانت قد أعلنت في دعوتها للفلسطينيين بالتقدم لشغل الوظائف الأمنية في الأجهزة التي تزعم إنشاءها، وأن تلك الأجهزة ستشكل وفقاً لمعايير الكفاءة والمهنية والتخصص بعيداً عن السمة الفصائلية، إلا أن هذا لم يحدث في الواقع. فالمنظمة كانت قد وضعت بالفعل وقبل تأسيس السلطة قائمة بأسماء 5000 من العناصر الفتحاوية ومؤيدي الرئيس الراحل ياسر عرفات ليمثلوا نواة لقوة الأمن الفلسطيني والدفاع المدني، ويبدو أن الإعلانات الأولى التي تكررت مع كل زيادة مقررة في أعداد رجال الأمن الفلسطيني كانت مجرد دعايات للاستهلاك المحلي ومن جهة أخرى، لم يكن العدد الوافر من أعضاء حركة فتح الذين انخرطوا في العمل في القطاع الأمني الفلسطيني يملكون خبرة كافية في العمل في الشرطة والأمن الداخلي، وتمثلت الخبرة الأساس لديهم في العمل العسكري الميداني، وهو الأمر الذي كان له أثره في عسكرة ذلك القطاع وتسييسه في الوقت نفسه.

وعلى مستوى سياسات الترقي الوظيفي، خضعت تلك السياسات للولاءات الفصائلية والعائلية والمعايير الشخصية، بعيداً عن معايير المهنية والكفاءة، الأمر الذي كان له أثره في

¹ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ورشة عمل حول واقع الشفافية ونظم المساءلة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، رام الله، 2008، ص1.

استبعاد عناصر فعالة وتقديم عناصر أخرى على حسابها، مما أدى إلى تعميق السمة الفصائلية البحتة للقوات الأمنية، الذي تعدى معيار التقدم في سلكها الوظيفي في بعض الأحيان مجرد الانتماء لفتح، إلى دائرة أضيق من الولاء الشخصي لقيادة السلطة نفسها¹.

ج- المعوقات المتعلقة بالمهمة التي خلقت الأجهزة الأمنية من أجلها

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كانت مهمة الأجهزة الأمنية المعلنة تمكين السلطة من بسط سيطرتها على الأراضي التي خولت بحكمها بموجب اتفاقيات أوسلو، واستندت السلطة في تأسيسها لتلك الأجهزة إلى تراثها وخبرتها الأمنية في الشتات ومراكز اللجوء، ومن ثم انتقلت السياسات التي كانت تحكم آلية عمل تلك الأجهزة القديمة دون تمحيص يذكر إلى الأراضي الفلسطينية بعد عودة المنظمة إليها، ومن الأمثلة البارزة على ذلك إنشاء السلطة لعدد وافر من الأجهزة المتشابهة في المهمات المنوطة بها. وهو الوضع الذي أضعف قطاع الأمن في فلسطين منذ اليوم الأول من تشكيله. فقد أنشأ الرئيس الراحل ياسر عرفات خلال السنوات السبع التي أعقبت أوسلو وقبل اندلاع انتفاضة الأقصى عددا كبيرا من الأجهزة الأمنية تفاوتت التقديرات حول عددها الفعلي ما بين 12 إلى 17 جهازاً. ويعود السبب في عدم الاتفاق على العدد الفعلي لهذه الأجهزة، إلى حقيقة أن كل جهاز كان يعمل تحت إدارته عدد من الإدارات الفرعية التي كانت تعمل بشكل مستقل عن الجهاز الرئيس أحياناً، مما يعني أن العدد الحقيقي لأجهزة الأمن التي كان الواحد منها مستقلاً عن الآخر كانت أعلى بكثير من أي عدد معلن.

ولا يمكن تحديد مجالات عمل كل جهاز على حدة على وجه الدقة، إذ كان الرئيس الراحل ياسر عرفات يتبع سياسة من شأنها إنشاء مجموعة من الأجهزة الأمنية المتوازية التي تتولى مهام يتشابه بعضها مع بعض. كما كان يصدر أوامره لعدد من الأجهزة لتنفيذ مهمة أمنية واحدة، مما كان يدفعها إلى التنافس لتنفيذها والحصول على المعلومات بشأنها بالإضافة إلى حرص قادتها على نقل تلك المعلومات إلى الرئيس بصورة شخصية، وأنشأ كل جهاز من

¹ أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، ضمن: رونالد فريديريك وأرنولد ليتهود، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007)، ص3.

الأجهزة الأمنية مراكز احتجاز خاصة به. ولا شك أن هذه الفوضى في العدد والمهمات كان لها أثرٌ شديد السلبية على أداء تلك الأجهزة وفعاليتها.

وانخرطت الأجهزة الأمنية في دوائر من الصراعات والتنافس: فكان جهاز الأمن الوقائي يعمل بموازاة جهاز المخابرات العامة. وجهاز الأمن الوقائي يعمل بموازاة القوات الخاصة. وقوات الأمن الوطني تعمل بموازاة جهاز المخابرات العامة. وجهاز الأمن الرئاسي يعمل بموازاة الحرس الرئاسي. والأمن الرئاسي يعمل بموازاة الشرطة البحرية. والأمن الخاص يعمل بموازاة ما عرف بالأمن الخارجي في تونس¹.

كما كان لغياب إطار قانوني منظم للقطاع الأمني، أثرٌ سلبيٌّ ضخمٌ على تحديد طبيعة المهمات التي تطلع بها أجهزة هذا القطاع وواجباتها.

د- المعوقات الذاتية للأجهزة الأمنية

تعاني الاجهزة الأمنية من معوقات ذاتية تحول دون انتاج عمليات اصلاح امني ناجحة، وعلى الرغم من ان السنوات الاخيرة شهدت العديد من برامج الاصلاح الامني والخطط التدريبية، وقرار قانون التقاعد المبكر، وتطوير الدوائر المختلفة داخل الاجهزة الامنية والمتخصصة لتواكب التطورات في الحقل الأمني من جهة، وكذلك لتحسين قيام الاجهزة الامنية بمهامها المناطة بها، الا انه ما زالت هناك العديد من المعوقات الذاتية التي تواجه عمليات الاصلاح في الاجهزة الامنية ومن ابرزها:

1. ضعف تأهيل الموارد البشرية

عانى القطاع الأمني الفلسطيني من أوجه متعددة ومركبة من ضعف موارده البشرية وبالذات في المراحل الأولى لإنشاء الاجهزة الامنية، فمن جهة، لعبت الصبغة الفصائلية لقوات الأمن الفلسطيني دورا كبيرا في إضعاف تلك الأجهزة منذ اليوم الأول لتأسيسها، إذ لم تكن

¹ أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، ضمن: رونالد فريديريك وأرنولد ليتهولد، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين مرجع سابق، ص 51.

الكفاءة والقدرة على قمة سلم معايير التوظيف، بل الثقة والولاء الشخصي فقط، وكان من الطبيعي في ظل بيئة كهذه أن تنتشر شبكات من العلاقات الشخصية والمحسوبة في أوساطها.

وقد أدت تلك السياسة غير السليمة إلى نتائج سيئة على مستوى أداء العناصر الأمنية، ففي الوقت الذي كان يحصل فيه طائفة من العناصر المقربة على ترفيات وحوافز مالية ليست من حقهم، كان قطاع كبير من ذوي الرتب العسكرية المتوسطة يعانون من انعدام الحوافز المادية والمعنوية والرواتب المتدنية مقارنةً مع الموظفين العموميين، وهو ما انعكس في صورة خيبة أمل في أوساط ضباط الأجهزة الأمنية إلى جانب انعدام ثقتهم في مسؤوليهم¹.

ومن ناحية أخرى، لم تستطع الأجهزة الأمنية في تلك المرحلة تطوير آليات لفرض النظام والانضباط بين عناصرها، ويبدو أن ثقافة العنف والممارسات الأمنية غير النظامية لكثير من عناصر تلك الأجهزة، التي مارسوها قبل تأسيس السلطة، كانت قد ترسخت بما يكفي لتفصح عن نفسها. كما تسبب غياب آليات للمساءلة والعقاب والازدواجية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية في ظل تواجد قوتين للأمن، إحداهما تابعة للسلطة والأخرى تابعة للاحتلال، في عدم قدرة الأجهزة على إخضاع العناصر المخالفة للمساءلة والعقاب على أفعالهم، لأنهم كانوا في بعض الأحيان يلوذون بالمناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية².

ومن ناحية ثالثة، فإن جانباً أساسياً من ضعف الموارد البشرية تمثل في محدودية العناصر المتخصصة في جوانب معينة، مثل خبراء الاتصالات، وهو ما أدى إلى تولي المتخصص الواحد عدة وظائف ومهام في عدد مختلف من الأجهزة في وقت واحد مما كان له أثره السلبي على مستوى أدائهم، وفي المقابل عمل عدد من المتخصصين في وظائف لا علاقة

¹ عزمي الشعيبي، "إصلاح الأمن. فلسطين"، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، رام الله، 2008،

² جمان قنيص، "وسائل الإعلام الفلسطينية وتشريعات القطاع الأمني"، ضمن: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على

القوات المسلحة، الإعلام الفلسطيني وحكم القطاع الأمني، جنيف، 2009، ص12

لها بتخصصاتهم مثل بعض أفراد القوات الجوية، بمن فيهم الطيارون والفنيون الذين أسندت إليهم مهمات في جهاز الشرطة المدنية، وليس في الطيران المدني¹.

2- ضعف التسليح والمعدات

اتسمت عملية تسليح الأجهزة الأمنية منذ بداياتها بالضعف من ناحيتي الكم والنوع. فمن جهة الكم سمحت اتفاقية أوسلو الثانية لأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية بامتلاك ما لا يزيد عن 4000 بندقية، و4000 مسدس، و120 بندقية آلية من عيار 0.3 أو 0.5، بالإضافة إلى 15 مركبة خفيفة غير مسلحة لمكافحة الشغب في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فقد سمحت الاتفاقية للسلطة بامتلاك 7000 قطعة سلاح خفيف، و120 بندقية آلية من عيار 0.3 أو 0.5، وما لا يزيد عن 45 مركبة مدرعة، أما من جهة الجودة فقد كان الكم الأكبر من تلك الأسلحة من أنواع منخفضة الجودة ومقلدة عن أسلحة روسية، صنعت في دول عربية².

أما من جهة أنظمة الاتصالات فقد مثل افتقار أجهزة الأمن الفلسطينية لأنظمة اتصالات فعالة وناجعة أحد الأسباب الرئيسة التي تقف وراء تدني مستوى أدائها. إذ كانت القوات الأمنية تستخدم أجهزة اتصالات لاسلكية مختلفة وغير متوافقة فيما بينها. بالإضافة إلى أنه كان يتم الاتفاق على عمليات توريد لأجهزة لم تكن العناصر الأمنية على علم بكيفية استخدامها وتشغيلها وصيانتها. وكذلك الحال بالنسبة للمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة، فقد اعتمد قطاع الأمن الفلسطيني في بداية عهده على آلية المطالبات اليومية المبعثرة في تأمين احتياجات لتشغيل ومتطلباته. وكان غالباً ما يتم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لها بأوامر من رئيس السلطة مباشرة، وفي أحيان كثيرة لجأ بعض المتنفذين من ضباط الأجهزة الأمنية إلى توفير احتياجاتهم واحتياجات الأجهزة من خلال طلب المساعدة من الأصدقاء أو الميسورين أو من خلال

¹ جمان قنيص، "وسائل الإعلام الفلسطينية وتشريعات القطاع الأمني"، مرجع سابق، ص13.

² أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، ضمن: رونالد فريديريك وأرنولد ليتهود، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مرجع سابق، ص52.

استثمارات وممارسات أثير بشأنها إشاعات واتهامات مست هببة الأمن الفلسطيني وبعض قياداته¹.

وإجمالاً، عانت الأجهزة الأمنية من غياب إجراءات واضحة وشفافة خاصة بالتوريدات الأمنية، إذ لم تنجح "دائرة التوريدات العامة" في السلطة الوطنية الفلسطينية في تقنين آليات موحدة لتوريد الأجهزة الأمنية اللازمة، إضافة إلى أن بعض الأجهزة الأمنية كانت تختار الموردين على أساس العلاقات الشخصية بغض النظر عن جودة المعدات الموردة وتكلفتها².

3- انعدام الرقابة بكافة أشكالها

لقد أدى تحكم الرئيس الراحل ياسر عرفات بشكل مباشر في قوات الأمن الفلسطينية دون إيجاد إطار مدني ديموقراطي للرقابة عليها أو مساءلتها، فلم تكن الحكومة ولا المجلس التشريعي ولا السلطة القضائية تتمتع بأي نوع من الرقابة الناجعة على ما كان يجري على صعيد القطاع الأمني. وكان من بين العوامل الرئيسية التي خلقت هذا الوضع غياب إطار قانوني شامل ينظم مسألتي الرقابة والمساءلة، إضافة إلى التدخل المباشر للرئيس الراحل ياسر عرفات وقادة الأجهزة الأمنية في عمل القضاء العسكري وسير مجرياته، ولم يكن عدد كبير من أجهزة الأمن يحتكم إلى آليات داخلية للرقابة على منتسبيها، كما كانت أجهزة الأمن تعوزها إجراءات موحدة تمكنها من التعامل مع قضايا الانضباط العسكري.

أما على صعيد الرقابة من جانب المجتمع المدني ووسائل الإعلام، فمنذ البداية وكما هو الحال في أغلب البلدان العربية، كان مستوى الثقة بين الأمن الفلسطيني ومؤسسات الإعلام متدنياً بشدة، وهو الأمر الذي يعود جزئياً إلى غياب التعريف المشترك للأمن، بين المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية. ففي الوقت الذي عرفت فيه المؤسسات الأمنية الأمن على أنه يعني بشكل

¹ أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، ضمن: رونالد فريديريك وأرنولد ليتهودل، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مرجع سابق، ص52.

² محمد جمعة، "تجربة الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية (1993-2010)"،

<http://digital.ahram.org.eg/articales.aspx?serial=695954&eid=1531>

أساس حماية السلطات الحاكمة ومؤسساتها، كانت وسائل الإعلام تحديداً توسع هذا المفهوم ليشمل في الوقت نفسه توفير الخدمات للمجتمع كافة وتلبية احتياجات السكان.

كذلك فرض قانون المطبوعات والنشر، وهو المرجع الأساس لعمل وسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية الصادر عام 1995، قيوداً على التغطية الإعلامية للقضايا المتعلقة بالأمن. وعرقل غموض بعض مواد قانون المطبوعات والنشر حق الصحفيين في معالجة القضايا الأمنية بحرية. بالإضافة إلى أنه أتاح للحكومة وللمسؤولين الأمنيين اعتماد تقديراتهم الخاصة في أمر تحديد الوثائق المتعلقة بالأمن وإمكانية حصول الصحفيين عليها (مثل تقارير أو مخصصات الميزانية أو سجلات الحكومة أو الإحصاءات)، وهو الأمر الذي حرم المجتمع الفلسطيني من أداة مهمة للرقابة وكشف الحقائق¹.

4- تضخم الميزانية وسوء التوزيع

بلغت نفقات المؤسسات الأمنية الفلسطينية أكثر من 37% من النفقات العامة للسلطة² وهي في ذلك لا تزيد كثيراً عن موازنات القطاع الأمني في بلدان العالم العربي التي تراوح نسبة الـ30% من الموازنة العامة لكل دولة. ومع ذلك فقد عانى القطاع الأمني الفلسطيني من سوء في توزيع موارده المالية، ففي مقابل قوات الأمن الوطني التي لا تحصل على ما يكفيها من الأموال لتنفيذ مهماتها، تلقت أجهزة أخرى دعماً مالياً سخياً قدمته له الدول المانحة بصورة مباشرة في أغلب الأحيان ومن المرجح أن تكون قد وجهت تلك الموارد السرية لتمويل نشاطات حددت أهدافها من قبل الدول المانحة مثل حماية نقاط التماس الحدودية التي تشرف عليها السلطة الوطنية الفلسطينية.

¹ جمان قنيس، "وسائل الإعلام الفلسطينية وتشريعات القطاع الأمني"، ضمن: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مرجع سابق، ص14.

² عزمي الشعيبي، "إصلاح الأمن. فلسطين"، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، رام الله، 2008

ومن أشكال سوء إدارة الموارد المالية الأخرى، كانت تلك الأجهزة تضع اعتمادات مالية كبيرة جداً تصرف في أوجه تسديد إيجارات المقرات وسكن أفراد الأمن، ولم تخضع يوماً للمساءلة، إذ لم تكن هناك آليات فعالة للرقابة والمساءلة والمحاسبة¹.

8.1.2 مكونات الإصلاح الأمني للأجهزة الأمنية الفلسطينية

هناك العديد من مكونات إصلاح الأجهزة الأمنية لتتحول إلى أجهزة أمنية عصرية، وقادرة على القيام بمهامها المناطة بها، ومن أهم هذه المكونات، مكون الرقابة التشريعية والمؤسسية، مكون التدريب مكون العلاقات مع المجتمع.

المكون الأول: المراجعة التشريعية والمؤسسية

تشكل مراجعة التشريعات السارية التي تنظم قطاع الأمن ودراسة الهيكليات التنظيمية للمؤسسات الأمنية في فلسطين محور عمل برنامج "تعزيز الإدارة الرشيدة في قطاع الأمن في فلسطين".

وتستمدّ التشريعات النافذة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أصولها من الأنظمة القانونية التي سنّتها السلطات السياسية التي تعاقبت على حكم فلسطين منذ انفصالها عن الدولة العثمانية حتى يومنا هذا. ولذلك يعدّ النظام القانوني الفلسطيني، بما فيه التشريعات الأمنية، انعكاساً للاحتياجات القانونية والأمنية التي أفرزتها تلك السلطات السياسية. وبالتالي تشكّل المنظومة القانونية الفلسطينية مزيجاً من التشريعات العثمانية (الإسلامية والأوروبية) التي سنّت طوال الفترة الواقعة بين عامي 1516 و1917، بالإضافة إلى القانون العام البريطاني الذي طُبّق في فلسطين بين عامي 1917 و1948، والتشريعات الأردنية الصادرة في الضفة الغربية والقوانين التي أنفذتها الإدارة المصرية في قطاع غزة منذ عام 1948 حتى عام 1967.

وأخيراً عمل الاحتلال الإسرائيلي على تعديل التشريعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى تطبيق قوانينه في باقي فلسطين المحتلة، وقد ورثت السلطة الفلسطينية، التي

¹ عزمي الشعيبي، "إصلاح الأمن. فلسطين"، مرجع سابق.

أبصرت النور عام 1994 بعد التوصل إلى اتفاقية للحكم الذاتي الانتقالي مع "إسرائيل" ضمن "اتفاقيات أوسلو"، مزيجاً من التشريعات الصادرة عن الأنظمة السياسية التي كانت تُعنى بأمنها هي أكثر من عنايتها بأمن الفلسطينيين، وفي الواقع، تعدّ التشريعات الأمنية الهجينة السارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة متناقضة ولا تلبي احتياجات الفلسطينيين في الوقت الحالي، وفي سعيها لتجاوز هذا الفراغ القانوني والإرباك الناجم عنه، شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية في إجراء الإصلاحات القانونية التي تستهدف قطاعها الأمني، والتي أفضت بدورها إلى تبني عدد من التشريعات الأمنية، ومع ذلك لا تزال التشريعات الأمنية التي أصدرتها السلطة الفلسطينية عاجزةً عن التغلب على التحديات التي تفرزها الاحتياجات الأمنية للمواطنين الفلسطينيين. فقد كانت هذه التشريعات تصدر في عدد من المناسبات دون الاحتكام إلى إستراتيجية واضحة المعالم، كما كانت تصدر في خضمّ أحداث معينة أو استجابةً لضغوط خارجية، وبذلك فقد باتت الحاجة إلى إصلاح التشريعات الأمنية ملحةً أكثر من أي وقت مضى¹.

المكون الثاني: تدريب الأجهزة الأمنية

تشكل الدورات التدريبية، التي يتم اختيارها وتحديدها بعناية، المكون الثاني من مكونات الإصلاح الأمني الثلاثة. ولابد من التركيز في كل دورة من الدورات، على المرجعيات القانونية الفلسطينية والدولية، والعلاقات التي تربط الأجهزة الأمنية بعضها ببعض ووظائف الأجهزة وحقوق أفرادها وواجباتهم؛ وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية للفلسطينيين؛ ومعايير القانون الدولي المتعلقة بالموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، ويتألف كل برنامج تدريبي من مواد تدريبية تتضمن أوراقاً حول الجهاز الأمني الذي يستهدفه ذلك البرنامج، وتفويض الصلاحيات الممنوحة له، ومجالات اهتمامه وبدائل الإصلاح ذات العلاقة، إلى جانب التشريعات المحلية ذات الصلة، والمعايير الدولية، ودراسات الحالة والتشريعات الصادرة في دول أخرى في هذا

¹ تعزيز الإدارة الرشيدة في قطاع الأمن في فلسطين، سلسلة القانون والأمن (3)، معهد الحقوق - جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2010، ص 2.

الخصوص. وسيتم استخدام البرامج التدريبية كأساس لإعداد دليل تدريب أو كتاب إرشادي لاستعمال قوى الأمن الفلسطينية¹.

المكون الثالث: التواصل المجتمعي

يتمثل المكون الثالث من مكونات الإصلاح الأمني بعقد سلسلة من اللقاءات المجتمعية، التي تركز على محورين أساسيين: الأول، يستهدف تعزيز العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية. من خلال عقد سلسلة من اللقاءات التشاورية مع ممثلين عن كبرى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية العاملة في المجال الأمني، إضافة لوسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية المختصة بالتعليم الأمني.

أما المحور الثاني، فيستهدف المجتمعات المحلية وطلبة الجامعات، فينظم البرنامج جملة من اللقاءات في بعض الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي المنتقاة في مختلف المحافظات الفلسطينية.

يهدف هذا المكون من مكونات العمل على البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف في آن واحد: (1) إتاحة الفرصة لطلبة الجامعات الذين يمثلون كافة شرائح المجتمع الفلسطيني وقطاعاته للمشاركة في عملية الإصلاح المنشود ورفع درجة وعيهم حول ضرورة إجراء الإصلاح وحول أهمية مشاركة المواطنين فيه؛ (2) تعزيز التفاعل ورفع مستوى التعاون بين المسؤولين المعنيين والمنظمات غير الحكومية وجمهور المواطنين على صعيد عملية الإصلاح؛ (3) مشاركة أجهزة الإعلام المحلية التي تتكفل بتعميم النقاشات الدائرة حول المسائل الأمنية في المحافظات الفلسطينية².

¹ تعزيز الإدارة الرشيدة في قطاع الأمن في فلسطين، مرجع سابق، ص 2.

² المرجع السابق، ص 2.

9.1.2 أهمية الإصلاح السياسي

يكتسب الإصلاح أهميته من كونه حالة عامة تقوم في كل مناحي الدولة، يكون غرضها تصويب الخلل أو تطوير واقع، وبالتالي الوصول إلى "الأفضل" و"الأحسن" حسب رؤية المواطنين وهذا يعني، بالضرورة أن يكون الفساد أو النقص أو الخلل سابقة على الإصلاح.

كما تكتسب عملية الإصلاح معناها من العلاقة المباشرة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية حيث إن الأخيرة تعني الانتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية، ومن الممكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوفر له الشرعية والقيادة الفاعلة، ويكافئ البعض بين التنمية السياسية وبين نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية وبالتالي تحصل التنمية السياسية على غرار النموذج الغربي، ويحدد بعض علماء السياسة المفهوم بنمو قدرات النظام السياسي وتطوره في تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته¹.

وعند المقاربة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية فإن الهدف بينهما هو تعديل وتطوير جذرية لبنى النظام السياسي، وشكل الحكم، وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة، ويلتقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفعاليتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات، وبشكل عام فإن النظام السياسي المتطور يمتاز بعدة سمات أهمها²:

1. وجود سلطة مركزية تتميز بضعف مراكز السلطة المحلية والتقليدية لكن المركزية السياسية ليست مطلقة ولا تتعارض مع السماح بقدر من الاستقلال والذاتية على صعيد المحليات.

¹ أمين المشاقبة، الإصلاح السياسي، المعنى والمفهوم، جريدة الدستور، العدد رقم 15356 السنة الرابعة والأربعون، بتاريخ 6-02-2011، ص15.

² المرجع السابق.

2. الانتقال السلمي للسلطة أو التغيير السلمي للقادة "مبدأ تداول السلطة السلمية" من خلال الانتخابات التي تجري بشكل دوري ومنتظم.

3. وجود جهاز إداري ذي كفاءة ولديه القدرة على تنفيذ سياسات وبرامج الحكومة في مختلف الميادين

4. تأسس شرعية النظام السياسي على مرتكزات واضحة مثل احترام الدستور والقانون والأداء السياسي المميز والمرموق.

5. المشاركة السياسية الواسعة بهدف المساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر والمشاركة باختيار نواب الشعب وحكامه.

10.1.2 دور المجلس التشريعي في عملية الإصلاح الأمني¹

لقد استسلم المجلس التشريعي لسياسة تجاهل الرئيس الراحل ياسر عرفات لاقتراحاته وتقاريره وتوصياته بشأن قطاع الأمن بسبب التعارض بين مضمون وأهداف ما ورد في القانون الأساسي من أحكام تبناها المجلس التشريعي وبين مفاهيم وتقاليد عمل الرئيس الراحل ياسر عرفات التي حملها مع بقايا المنظمة وكوادرها من المنفى وطبيعة المهمات الخاصة بالأجهزة الأمنية التي فرضتها اتفاقات السلام بين المنظمة وإسرائيل، وقد قدم المجلس التشريعي أكثر من تقرير يطالب فيه إصلاح قطاع الأمن بعد التحقيق في الصورة السلبية لممارسات بعض قادة الأجهزة التي اتسمت بالفساد المالي وسوء الإدارة إضافة إلى ضعف في الكفاءة والفعالية بسبب عدم توفير الاحتياجات المهنية والفنية التي تتعلق بالأداء المباشر من إدارة وتدريب وتسليح وتجهيز، كما عمل المجلس على إعداد منظومة قانونية تستند للقانون الأساس حيث أدى غيابها إلى تقويم صلاحيات كل جهاز ومهامه والقيود المفروضة عليه وعلى المنتسبين له.

¹ عزمي الشعيبي إصلاح الأمن في "فلسطين"، دراسات المبادرة الأملوقراطية العربية وإصلاح القطاع الأمني، منشورات مباداة الاصلاح العربي، نيسان، 2012

وكذلك أكد المجلس على أهمية وجود المرجعية المؤسساتية المناط بها الإشراف على جميع إدارات الأجهزة بما فيه تحديد السياسات التي تتعلق بالعدد اللازم لكل جهاز وطبيعة الأفراد المنتسبين له وطرق تقييمهم ورتبهم ورواتبهم وآليات الرقابة الداخلية على ممارستهم لمهامهم كما أوصى أن على المؤسسة الأمنية أن تضع آليات تضمن إخضاع العاملين فيها إلى القرارات السياسية والمساءلة أمام الأطراف الرسمية ذات العلاقة، حيث إن ذلك يشكل الأسس والخطوط العامة لسلوك وأعضاء المؤسسة وكادرها وبالرغم من اعتراف المجلس التشريعي بأن بعض المعلومات لا بد وأن تكون سرية للغاية، فإن هذا لا يتعارض مع الالتزام بشفافية الإجراءات ونظم المساءلة والتي شكل غيابها فرصا استفاد منها بعض الفاسدين من قادة الأجهزة. و أشارت تقارير المجلس بشكل خاص إلى تدخل بعض قادة المؤسسة الأمنية في حياة المواطنين واقتصاد السوق تحت مبررات متعدد كان أساسها البحث عن تمويل ذاتي لعمل الجهاز مما قد أساء إلى هيبة الأجهزة ومصداقيتها ومشروعيتها لدى المواطنين

وبناء على ما سبق طالب المجلس بتوفير الموازنة الضرورية لعمل قطاع الأمن في إطار الموازنة العامة .

أهم القرارات التي أخذها المجلس التشريعي لإصلاح الأجهزة الأمنية كانت ما يلي

مهام قوات الأمن العام والأمن الوطني هي:

- حماية أمن الوطن والمواطن والممتلكات الخاصة والعامة المحافظة على النظام العام وتنفيذ القانون.
- يتم إصدار قانون أو مجموعة قواعد تستند إلى ما ورد في القانون الأساس والقوانين ذات الصلة من مبادئ وأسس منظمة لعمل الأجهزة الأمنية وشروط الالتحاق بها وتحيد صلاحياتها واختصاصاتها بشكل يمنع التداخل والازدواجية.
- تحديد مدة منصب رؤساء الأجهزة الأمنية بأربع سنوات.

- تقليص عدد الأجهزة الأمنية وتوحيد المتشابه الصلاحيات وإخضاع الأجهزة الأمنية الفلسطينية لسلطة مدنية (وزير الداخلية) ورقابة المجلس التشريعي.
- تشكيل مجلس للأمن القومي، برئاسة الرئيس، للإشراف على المؤسسات والأجهزة الأمنية.
- منع الأجهزة الأمنية ومسؤوليها من التدخل في العمل السياسي والإعلامي إلا وفق القانون والاختصاصات المنصوص عليها.
- منع الأجهزة الأمنية ومسؤوليها من القيام بأية جباية مالية إلا ما يخولها به القانون على أن تحول مباشرة لوزارة المالية.
- منع الأجهزة الأمنية ومسؤوليها من العمل في أي مجال اقتصادي أو مدني إلا ما يخولها به القانون، وبتفويض من القيادة السياسية.

مراحل إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية

مرت عمليات اصلاح الاجهزة الامنية الفلسطينية بعدة مراحل مهمة، وتقدمت العديد من المبادرات سواء الداخلية او الخارجية لإعادة اصلاح وبناء الاجهزة الأمنية، وسيتم التركيز على مرحلتين رئيسيتين في هذه الدراسة لما لهما من أهمية، وهما المرحلة الأولى، وهي الاصلاح الامني في عهد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وما قدم من مبادرات في هذه المرحلة، والمرحلة الثانية وهي الاصلاح في عهد الرئيس محمود عباس ابو مازن، وما قدم من مبادرات وسياسات اصلاحية تم اتباعها.

المرحلة الاولى: اصلاح القطاع الامني في عهد الرئيس ياسر عرفات:

وكان من ابرز توجهات الإصلاح في عهد الرئيس ياسر عرفات هو ما قامت به حكومة رئيس الوزراء محمود عباس والتي تركزت في النقاط التالية:

- إعادة هيكلية وزارة الداخلية وتحديث أجهزتها بما يتناسب مع متطلبات الظرف الراهن.

- إحقاق جهازي الأمن الوقائي و الشرطة المدنية والدفاع المدني بوزارة الداخلية، بحيث تتولى جميع شؤون الأمن الداخلي وفقاً للقانون.
- تفعيل دور وزارة الداخلية وأجهزتها في تطبيق أحكام القضاء.
- إيلاء حاجة الناس للأمن والنظام واحترام القانون أهمية قصوى واتخاذ إجراءات تتجاوب مع توقعات الناس وطلباتهم ضمن القانون.
- معالجة المظاهر السلبية التي تعكس غياب الانضباط الأمني والضبط الاجتماعي.
- ترسيخ نهج الولاء للسلطة الوطنية الفلسطينية، وللأجهزة الأمنية، باعتبارها مهنة، وانطلاقاً من انتمائها الوطني.
- توعية الناس إزاء الإجراءات المطلوبة ضماناً لتفهمهم وتعاونهم ودعمهم

المرحلة الثانية: الإصلاح الأمني في عهد الرئيس محمود عباس أبو ما زن بعد السيطرة العسكرية لحماس على قطاع غزة: ¹

قامت حركة حماس بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة في العام 2007، وعلى إثر هذا الأمر أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس حالة الطوارئ وحل الحكومة الفلسطينية بقيادة اسماعيل هنية وشكل حكومة جديدة برئاسة سلام فياض دون أي أعضاء من حماس، واعتبرت حركة فتح السيطرة على غزة انقلاباً عسكرياً وهداماً لأي اتفاقيات تهدئة بين حماس وفتح. وسمت حكومة إسماعيل هنية بالحكومة المقالة. في حين بررت حماس موقفها بأنه ليس انقلاباً على فتح ولا أجهزتها ولكنه حسم عسكري وطرد بعض الخونة واستلام للأجهزة الأمنية التي هي من حق الحكومة المنتخبة. وبعد هذه السيطرة استمرت عملية إصلاح المؤسسة الأمنية في الضفة

¹ حسين أغا وأحمد الخالدي، إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني (رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص33).

بواسطة كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض ووزير الداخلية عبد الرزاق اليحىي وشملت توحيد الأجهزة الأمنية في ثلاث مجموعات:

1. مجموعة الأمن الداخلي واشتملت على أجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني.

2. مجموعة الأمن الخارجي وشملت أجهزة الاستخبارات.

3. مجموعة الأمن الوطني حيث تم دمج قوات الأمن الوطني والحرس الرئاسي ووحدات الاستخبارات العسكرية والشرطة العسكرية وجهاز الارتباط العسكري؛ وتم حل جهاز الأمن الخاص وجهاز القوات الخاصة.

وعلى مستوى بناء القدرات، تم تدريب الكوادر الجديدة داخليا(الضفة)كما في مصر

والأردن.

وكذلك تم تحسين مستوى الإمدادات اللوجستية مثل إعادة بناء مقرات وتأمين موازنات ورفع رواتب العاملين وبشكل خاص الشرطة والقوات المساندة لها وجرى تعيين عدد من الكوادر الشابة في مواقع قيادية بعد تقاعد بعض القيادات التقليدية، وتم تعزيز الرقابة الإدارية والمالية من قبل وزارة المالية والداخلية. وتم كذلك وقف علاقة بعض الأجهزة المباشرة مع المانحين وبالتالي تم وقف الدعم المباشر والتدخل المباشر من بعض الدول مثل أمريكا وبريطانيا. وبشكل عام فإن عمليات الإصلاح هذه تسير ببطء شديد بالرغم من رغبة الرئيس محمود عباس بالإصلاح، إن القدرة على فعل المزيد محدودة بأسباب عديدة، منها على سبيل المثال: غياب الرؤية الشاملة وعدم العمل الجماعي (غياب المجلس التشريعي) وعدم مشاركة المجتمع المدني، ووجود معارضة سياسية ووجود تجاذبات إقليمية ودولية متعارضة بالإضافة لموقف الحكومة الإسرائيلية المضاد لعملية الإصلاح بالمفهوم الفلسطيني¹. وكان من أبرز ما تضمنته هذه المرحلة قضيتين

¹ حسين أغا وأحمد الخالدي، إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني (رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،

أساسيتين: الأولى، دور المجتمع المدني في الإصلاح الأمني ومبادراته¹. والثانية بداية دخول مفاهيم جديدة لإصلاح المؤسسة الأمنية .

حتى عام 2000 عندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية طالبت بعض منظمات حقوق الإنسان بوضع حد لانتهاكات بعض العاملين في الأجهزة لحقوق الإنسان، وقد لعبت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان دوراً ريادياً في هذا المجال. وانضمت مؤسسات أهلية أخرى للتدخل بعد تدهور وضع الأمن الاجتماعي والشخصي للفلسطينيين بعد عام ال 2002 بعد أن بدأت مجموعات مسلحة تطبق القانون بأنفسها، مما هدد بنية النسيج المجتمعي وأمن المجتمع نفسه.

وهكذا تداعت عدة منظمات حقوقية في الضفة والقطاع وطالبت السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع حد لظاهرة فوضى السلاح وإعادة هيكلية الأجهزة الأمنية في إطار خطة إصلاح شاملة للسلطة الوطنية. وقد تم ذلك في الحقيقة بعد تشكيل السلطة أول لجنة إصلاح وطنية بعد زيارة الرئيس الراحل ياسر عرفات للمجلس التشريعي، حيث اعترف بوجود خلل وفساد في عمل إدارات السلطة وأبدى استعداده لإجراء إصلاحات وطلب مساعدة المجلس التشريعي. وسرعان ما تقدم المجلس بخطة إصلاح شاملة، كان من ضمنها مجموعة من المقترحات الخاصة بإصلاح الأجهزة الأمنية، بيد أن الرئيس الراحل ياسر عرفات كان في ذلك الوقت يخوض مفاوضات قاسية مع ممثلي المجتمع الدولي وإسرائيل. وكانت النتيجة أن تقاطعت مطالب الإصلاح التي جاءت من الداخل ومن الخارج على حد سواء، لقد تمحورت توصيات المجلس في ذلك الوقت حول توحيد عدد من الأجهزة تحت صلاحية وزير الداخلية وتوضيح صلاحية كل جهاز ووقف التداخل بينها وإعداد وإصدار قوانين منظمة لعمل الأجهزة، بيد أن نشطاء المجتمع المدني وفي المذكرة التي تقدموا بها عبر ممثلهم في لجنة الإصلاح الوطني التي تشكلت و أثناء الحكومة الأولى التي رأسها محمود عباس بعد تعديل القانون الأساس الذي تم بموجبه إنشاء منصب رئيس الوزراء وتكليفه بالإشراف على الأمن الداخلي وإتباع أجهزة الأمن الوقائي والمخابرات والدفاع المدني لوزير الداخلية وكانت النقطة المركزية هي ضرورة الاتفاق الوطني على دور المؤسسة الأمنية ومهامها

¹ حسين أغا وأحمد الخالدي، إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني، مرجع سابق، ص 35.

وأهمية عدم تدخلها في الحياة اليومية السياسية والاجتماعية للمواطنين، كما أشار الناشطون أيضا إلى أهمية اعتماد المهنية في عمل كادرها وإخضاع المؤسسة الأمنية للمساءلة وإخضاع موازنات المؤسسة الأمنية لرقابة المجلس التشريعي ودورية استبدال قادتها وإخضاعهم لسلطة المستوى السياسي¹.

وفي عام 2006، فازت حركة حماس في انتخابات نزيهة وشفافة. ونتيجة لذلك قام الرئيس أبو مازن بنقل السلطة المدنية لها، وكلفها رسميا بتشكيل الحكومة. ولكن نقل السلطة كان، كما اتضح، مشوبا بوجود إشكالات وتعقيدات جديّة، كان الأبرز فيها دور عدم تعاون بعض مسؤولي الأجهزة الأمنية الذين في غالبيتهم من حزب سياسي (فتح)، مما أضاف ساحة جديدة للصراع الداخلي الأمر الذي أفشل عملية الانتقال السلمي للسلطة وفشل مبدأ تقاسم الحصص في المؤسسة الأمنية بين الأحزاب لتجنّب المؤسسة الأمنية أن تصبح طرفاً في التنافس على السلطة. وعليه ازدادت نداءات مؤسسات المجتمع المدني إلى إصلاح للمؤسسة الأمنية بالتركيز على الحيادية والمهنية وأهمية التوافق على المهمات الموكلة لهم كأساس للمشروعية.

وقد لاقت هذه المبادرات قبولا من أطراف فلسطينية داخلية باستثناء فتح وحماس كان أبرز النشاطات للمجتمع المدني الورقة التي تم إعدادها في مؤسسة مواطن بإشراف الدكتور عزمي الشعيبي ومشاركة الدكتور أحمد أبو دية، و الدكتور علي الجرباوي و جورج حزبون والتي أعدت ورقة خاصة تضمنت أبرز القضايا التي يركز عليها مفهوم وطني توافقي حول إعادة بناء المؤسسة الأمنية.

وقد أوصت مؤسسة أمان للشفافية بالتوصيات التالية فيما يتعلق بالشفافية في قطاع الأمن

بما يلي:

¹ عزمي الشعيبي إصلاح الأمن في "فلسطين"، دراسات المبادرة الأمنوقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني، مرجع سابق، ص3.

- ضرورة إعداد موازنة المؤسسة الأمنية الفلسطينية وفق الأصول المحددة في قانون الموازنة العامة رقم (09) لسنة 1994 وتعديلاته، وكذلك ضرورة إخضاع موازنة المؤسسة الأمنية في أثناء التنفيذ للرقابة وفق الأصول القانونية المتبعة¹.

- تحديد مرجعية كل المؤسسة الأمنية بشكل واضح وجلي، وذلك بإعداد قانون ينظم عمل المؤسسة الأمنية، ويوحد المرجعية القانونية لها، بحيث تكون تحت تنظيم قانوني واحد لتلافي

التعارض الحاصل على أرض الواقع.

- يكون مجلس الوزراء هو المسؤول عن جميع الأجهزة الأمنية، ومراقبة عملها بما يشمل قادة المؤسسة العسكرية.

- إصدار اللوائح الخاصة بالقانون الساري للخدمة في قوى الأمن، ولاسيما اللوائح الخاصة بالتعيينات، والترقيات والعقوبات.

- مراجعة أسس التعيينات في قوى الأمن بشكل جدي، ولجم التوسع غير المبرر في إعداد قوى الأمن الفلسطينية المتزايدة، مما سيخفف العبء المالي والإداري عن كاهل الخزينة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية المرهقة أصلاً، وإقرار هيكلية ووصف وظيفي للأجهزة الأمنية جميعها.

- مراجعة أسس الترقيات، وضرورة إصدار اللوائح التنفيذية في هذا الشأن بأسرع وقت ممكن.

- تفعيل نظام للشكاوي فعال وجاد، وفتحه أمام الجمهور، ومتابعة الشكاوي بشكل فعال، وربط دائرة الشكاوي بمكتب وزير الداخلية ومكتب الرئاسة ورئاسة الوزراء.

- إعداد نظام فعال للرقابة بما يشمل أسس التعيين في الأجهزة الأمنية جميعها، وتفعيل نظام للمساءلة بما يشمل أيضاً قادة الأجهزة الأمنية.

¹ عزمي الشيبيني إصلاح الأمن في "فلسطين"، دراسات المبادرة الأملوقراطية العربية وإصلاح القطاع الأمني، مرجع سابق، ص4.

- اعتماد المؤسسة الأمنية مدونات سلوك لرؤساء الأجهزة الأمنية، وللأفراد وللضباط وضباط الصف.

- تفعيل أحكام التزام مسؤولي وقيادات الأجهزة الأمنية بالذمة المالية.

- الالتزام بعدم البقاء في الرتبة القيادية لأكثر من أربع سنوات.

والثانية وهي بداية دخول مفاهيم جديدة لإصلاح المؤسسة الأمنية

بالرغم أن مؤسسة الأمن أصبحت مجالاً واسعاً ودمويًا للصراع، حيث أحكمت السلطة سيطرتها على الضفة وسيطرت حماس على قطاع غزة، وبالرغم من تراجع الإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فقد تعالت الأصوات المطالبة بالحوار والإصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني على قاعدة جديدة تركز على مجموعة من المبادئ:¹

أولاً: حيادية المؤسسة الأمنية

ينبغي على الأجهزة الأمنية وقادتها ألا يتدخلوا لصالح فئة أو فصيلة على حساب الفئات أو الفصائل الأخرى، باعتبار ذلك مبدأً أساسياً في إنجاح التبادل السلمي للسلطة، كأساس رئيس من أسس النظام الديمقراطي. وما دام قادة الأجهزة الأمنية المنحازين في مناصبهم، فإن استقرار القطاع الأمني سيكون عرضة للخطر، وسوف يمس ذلك بشرعيتها ومصداقيتها باعتبارها خادمة للوطن.

ثانياً: مهنية العاملين

إعادة بناء المؤسسة وفق أسس مهنية خاضعة لإمرة الحكم المدني (السلطة السياسية) وتقوم بتنفيذ تعليماته، وأن لا تتدخل الأجهزة الأمنية في القرار السياسي، وأن لا يتولى رؤساء الأجهزة الأمنية مهام سياسية ولا يسمح لهم بالتدخل في الحياة السياسية ما داموا على رأس عملهم.

¹ حسين أغا وأحمد الخالدي، إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني (رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص37).

ثالثاً: إخضاع المؤسسة الأمنية للمساءلة

خضوع المؤسسة الأمنية وقادتها للرقابة والمساءلة سواء كان على المستوى التنفيذي المسؤول مباشرة عن هذه المؤسسة، أم من خلال الأجهزة الرقابية الأخرى مثل المجلس التشريعي وديوان الرقابة المالية والإدارية.

رابعاً: قانون أساس للأمن

توضيح الإطار القانوني الناظم لعمل المؤسسة الأمنية الفلسطينية من خلال إصدار قانون أساس للأمن، فالأجهزة الأمنية الفلسطينية بالرغم من صدور بعض القوانين الفرعية المتعلقة بالخدمة في قوى الأمن والتقاعد لمنتسبي الأجهزة الأمنية إضافة إلى قانون المخابرات العامة والأمن الوقائي لا زالت تعمل بموجب تعليمات وأوامر إدارية.

خامساً: الكفاءة والاحتراف وتدوير القيادات

اعتماد معايير جديدة في اختيار منتسبي الأجهزة الأمنية تقوم على المهنية والكفاءة وليس على أسس الانتماء السياسي أو الديني أو العرقي أو الطائفي. و تغيير رؤساء الأجهزة الأمنية بشكل دوري وبمشاركة السلطتين التنفيذية والتشريعية، وخضوعهم لرقابة السلطة التشريعية.

سادساً: البناء المؤسسي¹

ينبغي تحديد البنية التحتية المناسبة للمؤسسة الأمنية، ربما بالاعتماد على التصور الذي وضعته مؤسسات المجتمع المدني، والذي يوصي بدمج الأجهزة الأمنية المتشابهة وتحديد صلاحيات ومرجعية كل منها، وذلك على النحو التالي:

الأمن الداخلي: ويتشكل من الشرطة والأمن الوقائي وقوى الدفاع المدني، ويناط بهم

المهام التالية:

¹ عزمي الشعبيي إصلاح الأمن في "فلسطين"، دراسات المبادرة الأملوقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني، مرجع

- حفظ الأمن العام.

- حماية أمن المواطنين وحياتهم وممتلكاتهم.

- تقديم المساعدة المباشرة في أعمال الدفاع والإنقاذ وإطفاء الحرائق.

وتحدد مرجعية هذا الجهاز بوزير الداخلية المسؤول أمام مجلس الوزراء، وبالتالي خضوعه للمستوى السياسي من خلال الحكومة وللرقابة والمساءلة أمام المجلس التشريعي.

(المخابرات العامة) (الأمن الخارجي): ويناط بهذا الجهاز جمع المعلومات الاستخبارية ذات العلاقة بأمن الوطن في حدود احترام أحكام القانون، ودون المساس بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وتقديم تقاريره وتقييماته في القضايا التي يطلبها المستوى السياسي، ويخضع لمسؤولية رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء.

الأمن الوطني: ويشمل الوحدات العسكرية بما فيها القوات الخاصة، والأمن الوطني، والشرطة العسكرية ويعدّ نواة الجيش الوطني، وتتمثل مهمته في الدفاع عن أمن الوطن من أية اعتداءات خارجية، وينبغي أن يتبع لرئيس مجلس الوزراء.

سابعاً: تمويل وطني وشفافية الإيرادات ورقابة على النفقات:

وذلك من خلال تخصيص موازنة للمؤسسة الأمنية محددة ومعتمدة وفق الأصول القانونية، ويجرى تحويل مخصصاتها بانتظام، ووضع آلية للصرف منها تكفل رقابة وزارة المالية، ووقف سياسة التمويل الذاتي العشوائي للأجهزة الأمنية.

ويحظر على الأجهزة الأمنية وقادتها جباية أية أموال من المواطنين أو الاتصال بأي طرف خارجي إلا في حدود التفويض من الجهات ذات الاختصاص والمرجعية، كما يمنع إقامة قوات تنفيذية أو سجون تابعة لها خارج إطار القانون، كما ينبغي تحسين رواتب العاملين في أجهزة الشرطة المسؤولين عن تنفيذ سيادة القانون وحفظ النظام العام) شرطة المرور، مكافحة الجريمة، مكافحة المخدرات والحراسات للأشخاص والمؤسسات والتحقيق... الخ).

ثامنا: إصلاحات شاملة¹

لا يمكن الكلام عن إنجازات حقيقية في إصلاح قطاع الأمن دون إصلاح المجالات الأخرى في السلطة الوطنية الفلسطينية، وأساسها وضوح مبدأ الفصل بين السلطات بما يتضمن بناء سلطة تشريعية فعالة، وسلطة قضائية مستقلة، وسلطة تنفيذية رشيدة ومساءلة.

2.2 مفهوم التنمية السياسية

التنمية السياسية عملية معقدة تتجاوز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت غير منفصلة عنها، وهي تتضمن من خلال بحثها في مجموعة متعددة من العناصر، الانتقال إلى منظومة سياسية حديثة تؤدي دورا إيجابيا في عملية التنمية الشاملة.

ولقد وضع الباحثون عدة تعاريف لمفهوم التنمية السياسية، فهناك من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، والعلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقات بين هذه وأولئك. ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهيكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنهم من اهتم خاصة بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، ومنهم من أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع. وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة يمكن اختصار مضمونها في:

- التنمية السياسية: هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.²

- التنمية السياسية: هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية وبناء الديمقراطية.³

ومن خلال دراسة عدد من المراجع في هذا المجال، فإنه لا بد من الإشارة الى

الملاحظات التالية حول عملية التنمية السياسية:

¹ عزمي الشعبيي إصلاح الأمن في "فلسطين"، دراسات المبادرة الأئموقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأئمني، مرجع سابق.

² فيليب برو، علم الاجتماع السياسي ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص357

³ المرجع السابق، ص357

أ- إنها عملية (process) أو تطور، وليست مرحلة (stage) أو درجة، بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغييرات التي تحدث في الهياكل السياسية ووظائفها المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها، ومع أن التنمية هي عملية ولكن ذلك لا ينفى عدم وجود مراحل في إطار هذه العملية.

ب- إنها مفهوم حركي ديناميكي، أي لا تعرف نقطة تنتهي عندها فهي حركة وتطور مستمر من جانب الهيكل السياسي والنظام المجتمعي لملاءمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغييرات الجديدة.

ت- إنها مفهوم نسبي، بمعنى أنه لا يوجد مرجع معياري مطلق للحكم على أن دولة ما وصلت القمة في مجال التنمية السياسية، فالعملية التنموية تتباين بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، ويبدو أن لكل دولة خبرتها الخاصة بها التي تحدد معالمها خلفياتها التاريخية والثقافية والحضارية.

ث- وإنطلاقاً مما سبق فإنها مفهوم عالمي، بمعنى أنها تحدث في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة.

1.2.2 أهمية التنمية السياسية

تؤكد الدراسات على أهمية التنمية السياسية كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك للتداخل بين عناصرها المختلفة، وبسبب الشراكة الوطنية التي تربط بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المحلي، مما يؤكد على أن التنمية السياسية في النهاية ليست خياراً بل هي ضرورة وطنية. كما يؤكدون على أن الهدف منها هو أن يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية كي يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية؛ لهذا كان لا بد من إجراء إصلاحات تشريعية من خلال القوانين التي لها علاقة بالحريات والواجبات التي تمس

المواطنين، لتحفيزهم على المشاركة السياسية، وخلق المواطن الصالح، لكن تبقى المشكلة عادة في المسافة بين النظرية والتطبيق¹.

وتركز التنمية السياسية في مفهومها ودلالاتها النظرية، على مقولات وافترادات التحديث في أنماط النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تهدف إلى الإلحاق الحضاري للمجتمعات النامية مع الدول المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها، وبناء الدولة الوطنية القوية، وتدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية. وتعدّ التنمية السياسية عملية معقدة ومتشعبة، تتطلب تضامر مختلف الجهود الرسمية والشعبية في الوطن الواحد من أجل إنجازها. لأنها تعني إحداث تغيير ضمن الثوابت وإخلاصا في العمل وعدالة عند التطبيق. وهي بحاجة أيضا إلى استراتيجية طويلة الأمد ومشاركة فاعلة من جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمواطنين، وإلى تغيير في التفكير والممارسة، وإحداث تعديل في بعض القوانين والأنظمة كي تتماشى مع أهداف التنمية في جعل المجتمع عصريا ومتطورا ومنفتحا ومتسامحا لكل أبنائه، قوامه العدل والحق وسيادة القانون .

ومع أن أهداف التنمية السياسية تختلف من مجتمع لآخر، وتتأثر بالظروف المحيطة بها والظروف التاريخية التي تمر بها الدولة والثقافة السائدة فيها، إلا أنه توجد قواسم مشتركة تجمع بين معظم المجتمعات والأنظمة السياسية، وخاصة في الدول النامية. وهي تهدف إلى تفعيل دور السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ومبدأ الفصل بينها، وتوفير بيئة سياسية وحيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وتيارات وطنية ذات تمثيل واسع، وتعزيز قيم الانتماء والديمقراطية والمساواة والكفاءة والمشاركة، وضمان حقوق المرأة ومشاركة فاعلة للشباب. وانتهاج سياسة الانفتاح وإشاعة ثقافة سياسية وبرامج تنقيفية حول المواطنة والحوار وحرية التعبير والمشاركة السياسية².

¹ ناجي صادق شراب، التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، الطبعة الثانية، غزة، مكتبة دار المنارة، 2001، ص37.

² عبد المنعم المشاط. التنمية السياسية في العالم الثالث، العين: مؤسسة العين للإعلان، 1988، ص5.

2.2.2 ضرورات التنمية السياسية

من الضروري لنجاح التنمية السياسية في أي بلد، وجود ديمقراطية حقيقية نشطة، واستقرار سياسي، وسلطة سياسية ترعى مطالب الأمة وتنفذها، وتحقق الوحدة الوطنية، وتعزز مفهوم المواطنة والانتماء للوطن، والمساواة بين المواطنين كافة، من دون تمييز، كما تهدف التنمية السياسية إلى التخلص من الأزمات التي تواجهها الدولة، مما يعني أنها مصلحة مشتركة للسلطة السياسية وللمواطنين، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي الذي يبتغيه أي نظام سياسي. مما يتطلب من الجميع - مسؤولين ومواطنين - الإسهام في إنتاج حالة جديدة تأخذ بعين الاعتبار كيفية التعامل بكفاءة مع التنمية السياسية¹.

ومن أجل تحقيق التنمية السياسية في أي مجتمع، لا بد من توفر شروط رئيسية منها:²

1. إطلاق الحريات بين جميع فئات المجتمع الواحد، بعيدا عن الخوف والإرهاب الفكري، وحماية الحريات المسؤولة؛ لأنها هي عماد الديمقراطية.
2. وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت القائم عليها أي مجتمع، من دون ادعاء طرف بامتلاكه الحقيقة، أو حماية المصلحة الوطنية على حساب طرف آخر، فالجميع تهمه المصلحة الوطنية، مع التأكيد على القواسم المشتركة لمحددات المصلحة الوطنية، لأن ما يراه فريق من وجهة نظره قد يختلف عما يراه فريق آخر، لكن وبالحوار المسؤول يستطيع الجميع التوصل إلى ثوابت وطنية لا يجوز الخروج عنها، مع الأخذ بعين الاعتبار تغيير نمط التفكير والممارسة لدى النخب السياسية المثقفة.
3. تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بغض النظر عن اختلاف انتماءاتهم، وعدم النظر إلى الدولة من زاوية المصالح الشخصية ومدى قدرة الفرد على الاستفادة منها، من دون أن يقوم الفرد بتحمل مسؤولياته الكاملة تجاه دولته، فإذا حصل على

¹ إبراهيم حسن. دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، القاهرة: دار المعرفة، 1995، ص8

² ناجي صادق شراب، التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، مرجع سابق، ص41-42.

امتيازات كان من المدافعين عنها، وإذا لم يحصل على فوائد شخصية انقلب عليها وأصبح من المهاجمين لها من دون موضوعية.

4. قيام أحزاب سياسية قوية لديها القدرة على العمل في بيئة ملائمة بعيدة عن التحزب الأعمى واحتكار الوطنية، ومشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطياً من خلال المؤسسات الدستورية، وتسهيل عمل تلك الأحزاب على أساس أنها شريك في الحياة السياسية وليس طارئاً عليها.

5. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والمرأة والشباب في الحياة السياسية لأنها تؤدي إلى خلق ثقافة سياسية واعية لمسئولياتها في المجتمع المدني الواحد، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجتمع، ومراعاة الثقافة والتقاليد السائدة فيه.

6. سن تشريعات وقوانين تحمي حقوق الأفراد على صعيد الحريات الفردية الخاصة وقوانين لها علاقة بالأحزاب السياسية والانتخابات تضمن للجميع مزاولة حقوقهم السياسية كاملة.

3.2.2 معوقات التنمية السياسية

شأن التنمية السياسية شأن معظم مناحي التنمية، وبالتالي فهي تتأثر بالمعوقات التي تؤثر على التنمية بشكل عام ومن هذه المعوقات ما يلي:¹

معوقات اقتصادية: وتتمثل في انخفاض مستوى دخل الفرد، و انخفاض الدخل القومي، ومحدودية المصادر الاقتصادية للدولة، و البطالة.

كما أن هناك معوقات سياسية تتمثل في التهديد الخارجي المستمر للدولة، وعدم توفر المناخ الديمقراطي، والاستبداد من الطبقة الحاكمة للشعب.

كما أن هناك معوقات اجتماعية تتمثل في الجهل وتدني مستوى التعليم، وضعف الأمن والاستقرار، والتباين الاجتماعي بين طبقات المجتمع من النواحي الدينية والفكرية والعرقية.

¹ عبد الخالق عبد الله. التبعية والتبعية السياسية، ط4، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2004، ص80.

الا ان التنمية في الواقع الفلسطيني لها خصوصيتها، كون الاحتلال ما زال قائما وبالتالي فالتنمية دائما منطاة بالدول وليس بالمؤسسات تحت الاحتلال، الا انه ونتيجة لوجود السلطة الفلسطينية ومؤسساتها التي تطمح للتحويل الى دوله، وبالتالي تحويل مشروع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الى موضع الدولة تصبح قضية التنمية قضية مهمة بحيث تكون هذه المؤسسات جاهزة لاحتضان الدولة هذا من ناحية، اما من ناحية اخرى فتكمن في ان الدول المانحة تركز على موضوع التنمية كاحد اهم المداخل اما لتقديم الدعم السلطة الفلسطينية او لتقبل فكرة تحويلها الى دولة في المستقبل.

ومن هنا تاتي اهمية دور المؤسسة الامنية الفلسطينية، فالاجهزة الامنية الفلسطينية مناط بها الحكم على مقدار تحقيق التنمية في السلطة الفلسطينية، وهذا كذلك يشوبه تناقضين كبيرين، حيث ان الاجهزة الامنية يجب ان تقوم بدورها التنموي المعتمد على رفع ثقة المواطن الفلسطيني بها كاجهزة امنية للشعب الفلسطيني، وبالتالي القيام بحفظ امن وامان المواطن من التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهه هذا من جهة، ومن جهة ثانية فان الاجهزة الامنية مكبله بالاتفاقيات التي تحول دون قدرتها على تحقيق امن المواطن الفلسطيني من المخاطر التي يواجهها من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

الفصل الثالث

المنهجية ومجتمع الدراسة وعينتها

1.3 مقدمة

2.3 منهجية الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة

4.3 عينة الدراسة

5.3 أداة الدراسة

6.3 إجراءات الدراسة

7.3 تصميم الدراسة

8.3 المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

منهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها

1.3 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهج الدراسة و مجتمعتها، و عينتها، وأداة ودلالات الصدق والثبات المستخدمة فيها ومتغيرات الدراسة ، وإجراءاتها، والمعالجات الإحصائية، وفيما يلي بيان ذلك:

2.3 منهجية الدراسة

من أجل التعرف على أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها استخدم الباحث المنهج الوصفي الإحصائي لجمع البيانات لأنه يقوم بدراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها بشكل دقيق ويعبر عنها تعبيراً كميّاً أو تعبيراً كميّاً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

3.3 مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه: جميع الأفراد أو العناصر التي تعاني من مشكلة الدراسة أو ذات علاقة بها، ويسعى الباحث إلى تعميم نتائجها عليها؛ وبذلك فإن المجتمع في هذه الدراسة هم جميع العاملين في القطاع الأمني في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية والبالغ عددهم (30 ألف) موظف وموظفة إداريين .

4.3 عينة الدراسة

قام الباحث باستخدام الطريقة الطبقيّة العشوائية في اختيار عينة البحث، فقد تم توزيع (320) إستبانة على عينة الدراسة، وقد تم الحصول على (280) إستبانة بنسبة استرداد

بلغت 99%، وبذلك تكونت عينة الدراسة الحالية من (280) فرداً من الموظفين الإداريين العاملين في القطاع الأمني في محافظات الضفة الغربية الفلسطينية، وتبين الجداول التالية توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

1- متغير الجنس

يبين الجدول رقم (1) أن ما نسبته 88.9% من عينة الدراسة هم من الذكور بينما الباقي 11.1% هم من الإناث

جدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	249	88.9
أنثى	31	11.1
المجموع	280	100.0

ويعزو الباحث ارتفاع نسبة عدد الموظفين الذكور عن عدد الإناث إلى طبيعة المجتمع الذكوري الذي يمثل ثقافة المجتمع، والذي يلعب دوراً كبيراً فيه وأن البحث يدور حول قطاع معين وهو قطاع الأمن، حيث إن المشاركة النسوية المجتمعية في أي مجتمع عربي في مؤسسة الأمن تكاد تكون ضعيفة أو أنها تقتصر على بعض الوظائف المحددة، والتي كما تعارف عليها عربياً مهمات تخص طبيعة المرأة ودورها.

2- متغير المؤهل العلمي

يتضح من جدول رقم (2) أن ما نسبته (50.7%) من عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، وأن 9.6% من حملة الدرجات العليا (ماجستير فأعلى)، وتوضح النتائج أيضاً أن 19.6% من عينة الدراسة من حملة درجة الدبلوم. بالإضافة لذلك أن هناك نسبة 20.0% من عينة الدراسة يحملون شهادات مدرسية (من صف أول ابتدائي حتى صف التوجيهي).

جدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
مدرسي	56	20.0
دبلوم	55	19.6
بكالوريوس	142	50.7
دراسات عليا	27	9.6
المجموع	280	100.0

ويلاحظ من النتائج تنوع المؤهلات العلمية للعاملين في القطاع الأمني (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير فأعلى)، وهذا يعطي مؤشراً حول اهتمام الجهات المسؤولة في القطاع الأمني الفلسطينية في عملية التوظيف وبخاصة في السنوات الأخيرة، وبالذات منذ العام 2007م، حول تبني خطة بناء المؤسسات التي تركزت فيما يخص الوضع الأمني على قضيتين أساسيتين: الأولى وهي قانون التقاعد المبكر للعاملين في قطاع الأمن والثانية: التركيز على تأهيل الكادر الأمني والتوظيف¹ وبالتالي نشهد ان هناك كوادر علمية في الاجهزة الامنية بمؤهلات علمية عالية تعبر عن كفاءات أكاديمية كما أن غالبية العاملين يحملون شهادة البكالوريوس وأعلى حيث أنه لا يوجد هناك إلا عدد قليل من العاملين الذين يحملون درجات علمية أقل.

3- متغير سنوات الخبرة

يتبين من الجدول (3) أن ما نسبته 5.7% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات ، وأن 26.4 % تتراوح خبرتهم ما بين 5 إلى 10 سنوات، وأن 67.9% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة لهم أكثر من 10 سنوات.

¹ وزارة الداخلية الفلسطينية، الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن من 2011-2013. رام الله، فلسطين.

جدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	16	5.7
من 5-10 سنوات	74	26.4
أكثر من 10	190	67.9
المجموع	280	100.0

ويبين الجدول تمتع نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الأمني الفلسطيني بعدد سنوات خبرة تزيد عن 10 سنوات فأكثر مما يعزز قدرتهم على الإدارة والقيادة والتقييم واتخاذ القرارات المهمة بحكم الفترة الزمنية التي مارسوا فيها العمل الوظيفي؛ مما أكسبهم خبرة في التعامل مع أمور متعددة ومختلفة في الحياة الوظيفية. كما ان هذه النسبة تزيد من مصداقية العينة حيث ان من قضى أكثر من خمس سنوات تكون لديه القدرة على الحكم على أسئلة الدراسة لأنه قد عايش ثلاث مراحل مهمة من حياة الاجهزة الامنية الاولى وهي: مرحلة التأسيس الأولى وما شابها من أخطاء وضعف البناء، وتاهيل الكادر الامني، والمرحلة الثانية؛ وهي مرحلة الفلتان الامني وما رافقها من اشكالية الفعل الامني ودور قوى الأمن، وعدم وضوح المسؤوليات، والثالثة؛ وهي مرحلة الاصلاح الأمني وبناء المؤسسات.

إن معايشة 67% من افراد العينة لجميع المحطات يجعلها اكثر قدرة على تقديم رؤى و إجابات علمية وواقعية، ويمكن الاستناد عليها، وبخاصة ان اغلب هذه الشريحة تلعب ادواراً مركزية في مستويات الاجهزة الامنية المختلفة.

4- متغير طبيعة العمل

يتبين من الجدول (4) أن ما نسبته 47.9% من عينة الدراسة من مديري الأقسام وأن، 33.2% من الموظفين، وأن ما نسبته 18.9% من مديري الدوائر.

جدول (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

النسبة المئوية	التكرارات	طبيعة العمل
18.9	53	مدير
47.9	134	رئيس قسم
33.2	93	موظف
100.0	280	المجموع

ويبين الجدول تنوع وظائف أفراد عينة الدراسة مما يعزز قدرتهم على الإجابة عن أسئلة الدراسة، والتعامل معها على أسس علمية وعملية، مما يعطي نتائج دقيقة.

5.3 أداة الدراسة

قام الباحث بتطوير أداة للدراسة، و جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة الذي يتعلق بأثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية بعد الاطلاع على الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة، وتكونت الاستبانة (ملحق رقم 1):

القسم الأول: شمل مقدمة الاستبانة؛ ويحتوي على مجموعة من العناصر التي تحدد هدف الدراسة ونوع البيانات والمعلومات التي يود الباحث جمعها من أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى فقرة تشجع المبحوثين على الإجابة بموضوعية وصراحة عن فقراتها، وطمأنة المبحوثين على سرية المعلومات، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الثاني: معلومات عامة (المتغيرات الديموغرافية). والتي دخلت كمتغيرات في البحث وهذه المتغيرات هي: متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، و طبيعة عمل المبحوث.

القسم الثالث: تكون من 29 سؤالاً يتعلق بأثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية، حيث تم تقسيم الأسئلة إلى أربعة مجالات تتعلق بأثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية، وهذه المجالات موضحة في الجدول التالي:-

جدول (5): مجالات الدراسة

الرقم	المجال	الأسئلة
1	إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية	7-1
2	الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية	13 -8
3	الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية	21 -14
4.	الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية	29-22
	مجموع الأسئلة	29

هذا وقد تم تصميم الاستبانة على الأساس التالي:

مقياس ليكرت خماسي الأبعاد؛ وقد بينت الفقرات وأعطيت الأوزان على النحو الآتي:

- أوافق بشدة: خمس درجات

- أوافق: أربع درجات

- محايد: ثلاث درجات

- أعارض: درجتين

- أعارض بشدة: درجة واحدة

والجدول التالي يوضح ذلك

الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

تفسير النتائج (مقياس التقويم):

يتم تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية وتفسر النتائج على هذا الأساس وفق

المعيار التالي للموافقة:

(80-100%) كبيرة جدا.

(70 - 79.9%) كبيرة.

(.60%-69.9%) متوسطة.

(50-59.9%) قليلة

(أقل من 50%) قليلة جداً.

1.5.3 صدق الأداة

بعد إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية وللتحقق من صدقها قام الباحث بعرضها على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات المكونة للاستبانة، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها، وقد أشاروا إلى صلاحية أداة الدراسة بعد القيام بتعديل بعض فقراتها.

2.5.3 اختبار ثبات الأداة

يقصد بثبات الأداة (الاستبانة) أن تعطي هذه الأداة النتيجة نفسها لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، أو بعبارة أخرى؛ إن ثبات الأداة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معادلة كرونباخ الفا

(Chronback Alpha)، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (6)

جدول (6) معامل ثبات الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ الفا (Chronback Alpha) في ما يتعلق بمجالات الدراسة

الرقم	المجال	معامل الثبات
1	إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية	0.808
2	الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية	0.620
3	الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية	0.684
4	الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية	0.574

وبلاحظ من الجدول (6) السابق أن قيمة معامل كرونباخ ألفا مرتفعة لكل مجال حيث تراوحت بين (0.574 - 0.808) كذلك كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا لجميع فقرات الاستبانة (0.835)، وتشير هذه النتائج إلى أن هذه النسب جيدة وتفي بأغراض البحث العلمي.

6.3 إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- توزيع الاستبانة.
- تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).
- تفريغ إجابات أفراد العينة.
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

7.3 تصميم الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

1- المتغيرات المستقلة

- الجنس وله مستويان (ذكر وأنثى)
- المؤهل العلمي وله أربعة مستويات: (مدرسي، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير فأعلى)
- سنوات الخبرة في العمل وله ثلاثة مستويات: (أقل من 5 سنوات، من 5-10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).

- طبيعة العمل: وله ثلاث مستويات: (مدير، رئيس قسم، موظف).

2- المتغيرات التابعة

وتشتمل على المتوسطات الحسابية، والانحرافات المئوية، والنسب المئوية ، لاستجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المتعلقة بالتعرف على أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية.

8.3 المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية.
2. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية
3. اختبار (ت) للعينتين المستقلتين (T- Two Independent test)
4. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).
5. اختبار LSD للمقارنات البعدية.
6. معامل كرونباخ ألفا.

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

1.4 مقدمة

2.4 تحليل أسئلة الدراسة

3.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

1.4 مقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها، وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لأسئلتها وفرضياتها.

2.4 تحليل أسئلة الدراسة

من أجل تحليل أسئلة الدراسة قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ل فقرات الدراسة ومجالاتها ومن ثم ترتيبها تنازليا وفق النسبة المئوية، وذلك للإجابة عن السؤال الرئيس المتمثل في (ما هو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها؟)

ونظراً لوجود أربعة مجالات تتناولها النتائج تحت السؤال الأول تتمثل في: (إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية، و الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية، و الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية، والإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية)، فقد تناول الباحث هذه النتائج كل واحدة منها بشكل منفرد.

1.2.4 تحليل السؤال الأول

الذي ينص على: ما أثر إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها؟

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال أثر إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية

كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (7): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للفقرات مرتبة تنازلياً وفق المتوسط الحسابي لمجال أثر إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية

رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
3	إن عدم الوضوح في الهياكل التنظيمية يؤثر سلباً على التنمية السياسية لدى الأفراد فيها	4.4536	0.69146	89.07	كبيرة جداً
1	يعمل الهيكل التنظيمي على تسهيل الاتصالات بين الإدارات المختلفة بشكل يعزز التنمية السياسية داخل الجهاز	4.1929	0.96458	83.86	كبيرة جداً
5	إن الهيكل التنظيمي يخفف كثيراً من الأعباء الإدارية وبخاصة تلك المتشابهة والمتكررة مما يعزز تنمية أفرادها	4.0143	0.99090	80.29	كبيرة جداً
2	تتم مراجعة الهيكل التنظيمي دورياً وبشكل مدروس مما يعزز التنمية السياسية لأفرادها من قبل الإدارة	3.7214	1.11727	74.43	كبيرة
6	هناك تناسق بين عمل الهيكل التنظيمي والمسؤوليات والمهام التي يضطلع بها الجهاز مما يعزز التنمية السياسية	3.6143	1.09470	72.29	كبيرة
7	تقوم الإدارة بإعادة هيكلة الجهاز لمواجهة المتطلبات الأمنية المستجدة	3.5500	1.14738	71.00	كبيرة
4	يتصف الهيكل التنظيمي في الجهاز بالمرونة مما يعزز التنمية السياسية لأفرادها	3.5393	1.14780	70.79	كبيرة
	الدرجة الكلية لمجال أثر إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية	3.8694	0.64887	77.39	كبيرة

يتبين من الجدول رقم (7) السابق:

أثبتت الدراسة أن (77.4%) من العاملين يؤيدون الإصلاح التنظيمي في الأجهزة الأمنية لأنه يعزز من التنمية السياسية، وتعدّ هذه النسبة العالية بسبب ما يشعر به الكادر الأمني للمؤسسة الأمنية بعد الإصلاحات التي قامت بها السلطة الفلسطينية سواء الإصلاحات التنظيمية الإدارية على الأجهزة الأمنية خلال السنوات السابقة.

ومنذ عام 2007 شرعت السلطة الفلسطينية بمجموعة من الإصلاحات كان مركزها الإصلاحات التي تستهدف قطاعها الأمني حيث اعتبرت السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة الدكتور سلام فياض أن إنهاء حالة الفلتان الأمني تعدّ أولوية أساسية للنظام السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة.¹، مما افضى إلى تبني عدد من الإصلاحات الإدارية في عملية التوظيف والتخطيط للعمل والخبرة التي اكتسبها أفراد الأجهزة الأمنية في العمل داخل الأجهزة من أجل إيجاد مرجعية واضحة، تحدد الية عمل الاجهزة الفلسطينية، ومهامها وهيكلها التنظيمية بما يتطابق ورسالة كل جهاز و أهدافه، وبرامجه التطويرية وفق قانون واضح ومرجعية واضحة يكون المواطن وحرياته محمياً من خلالها.²

كما يتضح من الجدول السابق رقم (7) ما يلي:

- أن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جداً من عينة الدراسة لمجال أثر إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية هي بالترتيب: (3، 1، 5) وهي الفقرات: (إن عدم الوضوح في الهياكل التنظيمية يؤثر سلباً على التنمية السياسية لدى الأفراد فيها، و يعمل الهيكل التنظيمي على تسهيل الاتصالات بين الإدارات المختلفة بشكل يعزز التنمية السياسية داخل الجهاز، وإن الهيكل التنظيمي يخفف كثيراً من الأعباء الإدارية وبخاصة تلك المتشابهة والمتكررة مما يعزز تنمية أفرادها) وهي تشير إلى وجهة نظر العاملين في القطاع الأمني الفلسطيني نحو أهمية الهيكل التنظيمي في المؤسسة الأمنية.

¹ وزارة الداخلية الفلسطينية، الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن من 2011-2013. مرجع سابق.

² فقد قامت الإصلاحات الفلسطينية في القطاع الأمني على دمج الاجهزة الامنية في ثلاث اجهزة أمنية، بدل حالة التعدد الأمني التي كانت تسود قبل العام 2007 م، كما تم استحداث القوة المشتركة للأجهزة الامنية بقيادة المحافظ في كل محافظة للتنسيق بين الأجهزة وعملها.

• إن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة هي بالترتيب: (2، 6، 7، 4) وهي تشير إلى (تتم مراجعة الهيكل التنظيمي دورياً وبشكل مدروس مما يعزز التنمية السياسية لأفراده من قبل الإدارة، و هناك تناسق بين عمل الهيكل التنظيمي والمسؤوليات والمهام التي يضطلع بها الجهاز مما يعزز التنمية السياسية و تقوم الإدارة بإعادة هيكلة الجهاز لمواجهة المتطلبات الأمنية المستجدة، و يتصف الهيكل التنظيمي في الجهاز بالمرونة مما يعزز التنمية السياسية لأفراده) وهي تشير إلى وجهات نظر العاملين نحو واجبات الهيكل التنظيمي في التنمية السياسية للأفراد.

• لم تحصل أية فقرة من فقرات المجال على درجة استجابة متوسطة أو قليلة أو قليلة جداً.

2.2.4 تحليل السؤال الثاني

والذي ينص على: ما هو ما أثر الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية

في الضفة الغربية؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات

المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال الإصلاح المالي؛ كما يتضح من الجدول

الآتي:

جدول (8) الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات مجال الإصلاح المالي

رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	يتم رفع التقارير الشهرية ويتم تدقيقها من قبل وزارة المالية مما يعزز تنمية أفراد	4.0107	0.95970	80.21	كبيرة جداً
2	أعتقد أن هناك تجاوزات في أمور الترقية مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية	3.9179	1.05598	78.36	كبيرة
3	هناك حزم مع أية تجاوزات مالية يتم اكتشافها داخل الجهاز مما يشكل رادعاً للآخرين	3.7607	1.20775	75.21	كبيرة
4	يخصص الجهاز جزءاً من ميزانيته لتطوير العاملين فيه وتنميتهم سياسياً	3.5821	1.14552	71.64	كبيرة
5	هناك رقابة على الأمور المالية من قبل جهات خارجية مما يعزز التنمية السياسية	3.1964	1.14878	63.93	متوسطة
6	إن الأجهزة الأمنية تعاني من نقشي الفساد المالي فيها مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية فيها	3.0607	1.22103	61.21	متوسطة
الدرجة الكلية لمجال الإصلاح المالي					
		3.5881	0.58894	71.76	كبيرة

يتبين من الجدول رقم (8) السابق:

أثبتت الدراسة أن (71.7%) من العاملين يرون أن الإصلاح المالي في الأجهزة الأمنية يعزز من التنمية السياسية لدى العاملين فيها، وهذا مرده إلى أن الأجهزة الأمنية ترفع التقارير الشهرية ويتم تدقيقها من قبل وزارة المالية للرقابة على أوجه الصرف فيها، بالإضافة إلى الأدوار المهمة التي يقوم بها ديوان الرقابة العام، ومنظومة الرقابة الداخلية في الأجهزة الأمنية نفسها، وهيئة مكافحة الفساد، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني المهمة بهذا الشأن، الأمر الذي أدى إلى الحزم مع من يثبت بحقهم تجاوزات في ظل المطالبات الداخلية والخارجية للرقابة على

النواحي المالية في هذه الأجهزة وبخاصة في ظل الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية. إذ إن الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية ساعدت في زيادة مستويات الرقابة على النفقات فيها مما أدى إلى اكتشاف بعض مصادر الهدر والاختلاس والتجاوزات المالية.

كما يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- إن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جداً من عينة الدراسة من حيث أثر الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية هي الفقرة (1) وهي تشير إلى أنه يتم رفع التقارير الشهرية ويتم تدقيقها من قبل وزارة المالية مما يعزز تنمية أفرادها.
- إن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة من عينة الدراسة من حيث أثر الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية هي الفقرات: (6، 2، 3) والتي تشير إلى (أعتقد أن هناك تجاوزات في أمور الترقية مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية و هناك حزم مع أية تجاوزات مالية يتم اكتشافها داخل الجهاز مما يشكل رادعاً للآخرين و يخصص الجهاز جزءاً من ميزانيته لتطوير العاملين به وتنميتهم سياسياً).
- إن الفقرات التي حصلت على موافقة متوسطة من عينة الدراسة من حيث أثر الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية هي الفقرات: (5، 4) والتي تشير إلى (هناك رقابة على الأمور المالية من قبل جهات خارجية مما يعزز التنمية السياسية و إن الأجهزة الأمنية تعاني من نقشي الفساد المالي فيها مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية فيها). حيث إن الجهات المانحة أصبحت تؤكد على أهمية وجود تقارير رقابية من جهات خارجية مستقلة لمعرفة مناحي الصرف المختلفة للمساعدات الممنوحة لهذه الأجهزة.
- لم تحصل أي فقرة من فقرات المجال الأول على درجة استجابة قليلة أو قليلة جداً.

3.2.4 تحليل السؤال الثالث

والذي ينص على: ما هو أثر الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة الموافقة لمجال أثر الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية كما يتضح من الجدول الآتي رقم (9):

جدول (9): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمجال أثر الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية

رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	ترتيب
4	يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعادة تصميم العمليات الإدارية	3.7786	0.93569	75.57	كبيرة	1
5	السياسات الإدارية ترشد العاملين في أداء وظائفهم	3.7286	1.01842	74.57	كبيرة	2
8	تعتمد الإدارة على التدريب المستمر لتنمية العاملين فيها	3.6500	1.11956	73.00	كبيرة	3
3	يعتمد الجهاز على خطة طوارئ لمواجهة الأمور غير الاعتيادية في أثناء سير العمل	3.5786	1.12047	71.57	كبيرة	4
1	يحتفظ المدير بجميع الصلاحيات مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية	3.5107	1.25576	70.21	كبيرة	5
7	تساعد آليات التخطيط المتبعة على تسهيل تنمية الموظفين	3.4857	1.06077	69.71	متوسطة	6
6	يوجد في الجهاز سياسات إدارية واضحة ومفهومة تعزز التنمية السياسية للعاملين فيه	3.4393	1.07924	68.78	متوسطة	7
2	يوجد ازدواجية في عمل الموظفين مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية	3.3536	1.20334	67.07	متوسطة	8
	الدرجة الكلية لمجال أثر الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية	3.5656	0.60287	71.31	كبيرة	

يتبين من الجدول رقم (9) السابق:

أثبتت الدراسة أن (71.31%) من العاملين يرون أن الإصلاح الإداري في الأجهزة الأمنية يعزز من التنمية السياسية لدى العاملين فيها، وهذا مرده إلى انخفاض نسبة التداخل بين الأجهزة، وزيادة التنسيق بين قيادات هذه الأجهزة فمثلاً المخابرات لها علاقة بالأمن الداخلي والخارجي.

وبات هذا الأمر واضحاً في اقرار قانون المخابرات الفلسطينية الذي يحدد الدور والمهام علاوة على التنظيم الاداري والهيكلي للجهاز¹. أما فيما يخص الأمن الوقائي والشرطة فلغاية الآن ما زال هناك عدم وضوح وبخاصة لجهاز الأمن الوقائي، فلا يوجد قانون ينظم عمل الجهاز لغاية الآن، وكذلك جرى الحديث مؤخراً عن دمج الجهاز في الشرطة أو في جهاز المخابرات العامة وفق خطة الاصلاح².

وعلى الرغم من عدم اقرار القانون، وعدم الشروع في قضية الدمج إلا أنه من الملاحظ أن هناك تنسيقاً إلى حد ما في الأدوار، وتم تشكيل هيئة مشتركة من القوى الأمنية جميعها للتنسيق والتشاور³، مما أدى إلى وضوح في المهام بشكل عملي وعلى أرض الواقع.

كما يعود السبب أيضاً في الإصلاح الإداري إلى التدريب المهني الذي تلقته الأجهزة في العدد من دول العالم، وإلى التجهيزات اللوجستية (وسائل وشبكات اتصال وإدخال الحاسوب في العمل الإداري)، وإلى مراجعة أسس التعيينات في قوى الأمن بشكل جدي، ولجم التوسع غير المبرر في أعداد قوى الأمن الفلسطينية المتزايدة⁴. كما بدأت السلطة الفلسطينية خطوات حثيثة نحو الإصلاح الإداري، تأخذ منحى صحيحاً بالحفاظ على الاختصاصات. وتوجهت نحو بناء

¹ قانون المخابرات العامة، رام الله.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

⁴ المرجع السابق.

هيكلية أمنية حقيقية لجميع الأجهزة الأمنية الفلسطينية على غرار جهاز المخابرات الفلسطيني الذي لديه نظام داخلي واضح وفعال.

كما يتضح من الجدول السابق ما يلي:

• حصلت خمس فقرات من فقرات الدراسة على درجة موافقة كبيرة من عينة الدراسة، وهي الفقرات: (4، 5، 8، 3، 1) التي تشير إلى: (يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعادة تصميم العمليات الإدارية و السياسات الإدارية ترشد العاملين في أداء وظائفهم و تعتمد الإدارة على التدريب المستمر لتنمية العاملين فيها و يعتمد الجهاز على خطة طوارئ لمواجهة الأمور غير الاعتيادية في أثناء سير العمل، و يحتفظ المدير بجميع الصلاحيات مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية.

• حصلت خمس فقرات من فقرات الدراسة على درجة موافقة كبيرة من عينة الدراسة، وهي: الفقرات (7، 6، 2) التي تشير إلى: (تساعد آليات التخطيط المتبعة على تسهيل تنمية الموظفين و يوجد في الجهاز سياسات إدارية واضحة ومفهومة تعزز التنمية السياسية للعاملين فيه و يوجد ازدواجية في عمل الموظفين مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية.

ويرى الباحث أن نسبة الاستجابة للفقرة السابعة أقرب ما تكون إلى الكبيرة وهذا يوضح موافقة العاملين عليها حيث أشارت إلى دور آليات التخطيط ومساعدتها وتسهيلها لعملية تنمية الموظفين إلا أن هناك نظرة مسبقة بعدم شمولية عملية التخطيط لتنمية الموظفين كافة.

أما بالنسبة للفقرة السادسة التي حصلت على نسبة متوسطة في الاستجابة وهي بخصوص وضوح السياسات الإدارية ودورها في تعزيز التنمية، مرده إلى أن السياسات الإدارية في القطاع الأمني الخاصة تختلف من جهاز إلى آخر نظراً لطبيعة عمله ولتدخل المديرين فيه بشكل مباشر في صياغة السياسات الإدارية الخاصة بالجهاز وتطبيقها، حيث أن الإدارة العامة وبصفتها المسؤولة عن هذه السياسات تقوم بصياغة السياسات الإدارية بشكل عام، مع احتفاظ المدير المباشر بصلاحيات تخصيص هذه السياسات وتحويلها بما يتناسب مع طبيعة

العمل في الجهاز المسؤول عنه، مما خلق حالة من الضبابية في فهم هذه السياسات من قبل العاملين في القطاع الأمني. كما إن المركزية في عمل الأجهزة الأمنية شأنها مؤسسة من مؤسسات القطاع العام تجعل معظم الصلاحيات متركرة في أيدي المسؤولين، الذين يقومون برسم السياسات الإدارية دون الرجوع في كثير من الأحيان إلى مختلف الموظفين من ذوي الخبرة والتخصص والقائمين على تنفيذ هذه السياسات.

أما فيما يخص الفقرة الثانية التي حصلت على أدنى نسبة استجابة في هذا المجال والتي كانت بخصوص ازدواجية العمل، فإن الباحث يرى أن مرد ذلك لموافقة العاملين على أن ازدواجية العمل لها أثر سلبي واضح على التنمية السياسية في القطاع الأمني حيث إن معظم العاملين في القطاع الأمني عاصروا فترة الازدواجية في العمل، التي شددت السياسات الإصلاحية في المجال الإداري على منعها ومراقبة كل من يخالف في القوانين والتعليمات المستجدة بخصوص الازدواجية في العمل ومعاقبته، قللت بنسبة كبيرة جداً من ظاهرة الازدواجية في العمل وبالتالي قل تأثيرها على التنمية السياسية.

• لم تحصل أية فقرة من فقرات الدراسة على درجة استجابة كبيرة جداً أو قليلة أو قليلة جداً، ويعزو الباحث عدم وجود فقرات بدرجة استجابة قليلة و قليلة جداً إلى وجود إصلاح فعلي في القطاع الأمني، أما عدم حصول أية فقرة على نسبة استجابة كبيرة جداً إلى أن عملية الإصلاح في القطاع الأمني هي عملية طويلة، حيث إن المراحل التي تم تحقيقها في هذا الجانب لم تصل إلى المستوى المنشود مقارنة بالدول المتقدمة والمستقلة سياسياً واقتصادياً.

4.2.4 تحليل السؤال الرابع

والذي ينص على: ما هو أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة الموافقة لمجال أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (10): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة
لمجال أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية

رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
8	من الضروري إجراء الإصلاحات التشريعية اللازمة للقوانين واللوائح التنظيمية، وبخاصة اللوائح المنظمة لمسؤوليات ولصلاحيات موظفي الجهاز	4.3107	0.72825	86.21	كبيرة جداً
1	إن غياب القوانين والتشريعات التي يعمل على إعادة بناء وتطوير الجهاز مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية	3.9750	1.07568	79.50	كبيرة
2	يؤثر عدم استخدام القوانين والتشريعات كمعيار رقابي لقياس الأداء سلباً على التنمية السياسية	3.9036	0.98809	78.07	كبيرة
5	إن إدارة الجهاز تقوم بتعريف الموظفين بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل مما يعزز التنمية السياسية	3.5893	1.10354	71.79	كبيرة
3	يوجد تعارض بين السياسات الإدارية المتبعة وبين القوانين والتشريعات مما يؤثر سلباً على التنمية السياسية للعاملين	3.4750	1.12932	69.50	متوسطة
6	إن أداء الأعمال في الجهاز يعتمد على القوانين بعيداً عن الممارسة والتقدير الشخصي	3.4107	1.12923	68.21	متوسطة
7	إن القوانين واللوائح المطبقة في الجهاز تصلح كمعيار لقياس أداء العاملين فيه	3.3821	1.11701	67.64	متوسطة
4	إن القوانين والتشريعات التي تحكم عمل الجهاز لا تساعد على التنمية السياسية للعاملين في الجهاز	2.9929	1.16703	59.89	قليلة
	الدرجة الكلية لمجال أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية	3.6299	0.48352	72.60	كبيرة

يتبين من الجدول رقم (10) السابق:

أثبتت الدراسة أن (72.60%) من العاملين يرون أن الإصلاح القانوني في الأجهزة الأمنية يعزز من التنمية السياسية لدى العاملين فيها، وهذا مرده إلى التحول الذي حصل في قطاع الأمن من قطاع غير مؤسس على تشريع قانوني، إلى قطاع متطور من خلال قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لعام 2005 الذي حظر على العاملين في الأجهزة الأمنية ما يلي:¹

1. إبداء الآراء السياسية والاشتغال بالسياسة أو الانتماء إلى الأحزاب أو الهيئات أو الجمعيات أو المنظمات ذات الأهداف السياسية.

2. الاشتراك في أية مظاهرة أو اضطرابات. 3. الاشتراك في تنظيم اجتماعات حزبية أو دعايات انتخابية.

كما تم تعزيز دور المجلس التشريعي في عملية الإصلاح، حيث أصدر المجلس قراراً بأن لا يزيد منصب أي مدير عام لأي جهاز عن أربع سنوات فقط.²

كما أصدر المجلس التشريعي عام 2005 م قانون الخدمة في قوى الأمن رقم 8 الذي حدد عدد الأجهزة الأمنية بثلاث أجهزة رئيسة هي: قوى الأمن الوطني، وقوى الأمن الداخلي، والمخابرات العامة.³

كما يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- حصلت فقرة واحدة من فقرات الدراسة على درجة موافقة كبيرة جداً من عينة الدراسة، وهي الفقرة (8) وهي تشير إلى أنه (من الضروري إجراء الإصلاحات التشريعية اللازمة للقوانين واللوائح التنظيمية، وبخاصة اللوائح المنظمة لصلاحيات موظفي الجهاز مسؤولياته)

¹ قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لعام 2005 ، مادة 90.

² المجلس التشريعي الفلسطيني، نص قرار دمج الأجزاء الأمنية، 2005.

³ المرجع السابق.

- حصلت ثلاث فقرات من فقرات الدراسة على درجة موافقة كبيرة من عينة الدراسة، وهي: الفقرات (1، 2، 5) وهي تشير إلى (أن غياب القوانين والتشريعات التي تعمل على إعادة بناء الجهاز وتطويره مما تؤثر بالسلب على التنمية السياسية، و يؤثر عدم استخدام القوانين والتشريعات كمعيار رقابي لقياس الأداء سلباً على التنمية السياسية، وأن إدارة الجهاز تقوم بتعريف الموظفين بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل مما يعزز التنمية السياسية)
- حصلت أربع فقرات من فقرات الدراسة على درجة موافقة متوسطة من عينة الدراسة، وهي: الفقرات (3، 6، 7، 4) وهي تشير إلى (يوجد تعارض بين السياسات الإدارية المتبعة وبين القوانين والتشريعات مما يؤثر سلباً على التنمية السياسية للعاملين و أن أداء الأعمال في الجهاز يعتمد على القوانين بعيداً عن الممارسة والتقدير الشخصي وأن القوانين واللوائح المطبقة في الجهاز تصلح كمعيار لقياس أداء العاملين فيه و أن القوانين والتشريعات التي تحكم عمل الجهاز لا تساعد على التنمية السياسية للعاملين في الجهاز)
- حصلت فقرة واحدة من فقرات الدراسة على درجة موافقة قليلة من عينة الدراسة، وهي الفقرة (4) وهي تشير إلى (أن القوانين والتشريعات التي تحكم عمل الجهاز لا تساعد على التنمية السياسية للعاملين في الجهاز).
- لم تحصل أي فقرة من فقرات الدراسة على درجة استجابة قليلة جداً.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة اثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها لمجالات الدراسة والدرجة الكلية

الرقم	ترتيبه	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
.1	1	إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية	3.8694	0.64887	77.39	كبيرة
.2	4	الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية	3.6299	0.48352	72.60	كبيرة
.3	2	الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية	3.5881	0.58894	71.76	كبيرة
.4	3	الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية	3.5656	0.60287	71.31	كبيرة
		الدرجة الكلية	3.6633	0.41933	73.27	كبيرة

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (11) ما يلي:

إن درجة أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها لمجالات الدراسة كانت كبيرة. فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (71.39) إلى (71.31) وهما المجالان: إصلاح الهيكل التنظيمي ، و الإصلاح الإداري وتشير هذه النتيجة إلى أن أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها كانت كبيرة، وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (73.27).

3.4 اختبار فرضيات الدراسة

1.3.4 اختبار الفرضية الأولى

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة

الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس. " تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول (12): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس

مستوى الدلالة *	قيمة (ت)	الانحراف	النسبة المئوية	المتوسط	العدد	الجنس	إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية
0.185	01.329	0.65852	77.752	3.8876	249	ذكر	
		0.55320	74.47	3.7235	31	أنثى	
مستوى الدلالة *	قيمة (ت)	الانحراف	النسبة	المتوسط	العدد	الجنس	الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية
0.350	0.937	0.59623	71.994	3.5997	249	ذكر	
		0.52614	69.892	3.4946	31	أنثى	
مستوى الدلالة *	قيمة (ت)	الانحراف	النسبة	المتوسط	العدد	الجنس	الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية
0.852	-0.186	0.61136	71.266	3.5633	249	ذكر	
		0.53850	71.694	3.5847	31	أنثى	
مستوى الدلالة *	قيمة (ت)	الانحراف	النسبة	المتوسط	العدد	الجنس	الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية
0.798	0.256	0.48802	72.65	3.6325	249	ذكر	
		0.45270	72.178	3.6089	31	أنثى	
مستوى الدلالة *	قيمة (ت)	الانحراف	النسبة	المتوسط	العدد	الجنس	الدرجة الكلية
0.397	0.849	0.42655	73.416	3.6708	249	ذكر	
		0.35632	72.058	3.6029	31	أنثى	

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول رقم (12) إن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية لأثر الإصلاح للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس يساوي (0.397) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية

ونقول بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة الأربعة، فيلاحظ من النتائج السابقة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو (الإصلاح التنظيمي، والمالي، والإداري والقانوني، فقد بلغت قيمة الدلالة لهذه المجالات على التوالي (0.185، 0.350، 0.852، 0.798)، وهذه القيم أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05) ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول إنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس للمجالات الأربعة.

يتعزز هذا الرأي بالنظر إلى النسبة المئوية لكل من الذكور والإناث على موضوع أثر إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية حيث كانت النسبة المئوية للموافقين من الذكور (77.752) والنسبة المئوية للموافقات من الإناث (74.47) وهذا يؤكد عدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس.

أما وجهات نظر أفراد العينة على أثر الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية كانت متقاربة بدلالة النسبة المئوية للذكور (71.994) والنسبة المئوية للإناث (69.892) وهذا يؤكد عدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس.

وبخصوص وجهات نظر أفراد العينة على أثر الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية كانت متقاربة بدلالة النسبة المئوية للذكور (72.65) والنسبة المئوية للإناث (71.694) وهذا يؤكد عدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس.

أما وجهات نظر أفراد العينة على أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية كانت متقاربة بدلالة النسبة المئوية للذكور (71.994) والنسبة المئوية للإناث (72.178) وهذا يؤكد عدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس.

2.3.4 اختبار الفرضية الثانية

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح الأجهزة الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي " تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة، ونتائج الجداول التالية توضح ذلك:

جدول (13) الوصف الإحصائي لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي للدرجة الكلية

الدرجة الكلية	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
اثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي	مدرسي	56	3.7978	75.956	0.39078
	دبلوم	55	3.5997	71.994	0.47865
	بكالوريوس	142	3.6605	73.21	0.40599
	ماجستير فأعلى	27	3.5281	70.562	0.35705
المجموع		280	3.6633	73.266	73.266

ويتضح أن إجابات أفراد العينة من ذوي التأهيل المدرسي كانت نسبة موافقتهم على موضوع أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية (75.956%)، أما حملة شهادة الدبلوم فكانت نسبة موافقتهم (71.994%)، بينما كانت النسبة المئوية للموافقين من حملة شهادة البكالوريوس (73.21%)، ووصلت درجة الموافقة لذوي شهادات الماجستير أو أعلى إلى (70.562%)، وتدل النسب السابقة إلى وجود بعض الفروق في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة بحسب مؤهلاتهم العلمية. (موضح في الصفحتين التاليتين بالتفصيل)

جدول (14) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية
0.301	1.226	0.301	3	1.545	المربعات بين الفئات	
		0.420	276	115.924	المربعات الداخلية	
			279	117.468	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية
0.058	2.518	0.860	3	2.579	المربعات بين الفئات	
		0.341	276	94.193	المربعات الداخلية	
			279	96.771	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية
0.131	1.892	0.681	3	2.043	المربعات بين الفئات	
		0.360	276	99.360	المربعات الداخلية	
			279	101.404	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية
*0.044	2.741	0.629	3	1.887	المربعات بين الفئات	
		0.229	276	63.340	المربعات الداخلية	
			279	65.228	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية
*0.019	3.365	0.577	3	1.731	المربعات بين الفئات	
		0.171	276	47.327	المربعات الداخلية	
			279	49.058	المجموع الكلي	

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول رقم (14) أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية لأثر الإصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي يساوي (0.019) وهذه القيمة أقل من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية التي تقول بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات المؤهل العلمي أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة الأربعة، فيلاحظ من النتائج السابقة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، من بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو المجال الرابع (الإصلاح القانوني)، فقد بلغت قيمة الدلالة لهذا المجال (0.044)، وهذه القيمة أقل من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05) ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني في المجال القانوني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولمعرفة لمن تعود الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو الدرجة الكلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، فقد تم استخدام اختبار المقارنات البعدية LSD والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (15): يبين اختبار المقارنات البعدية LSD لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو الدرجة الكلية لأثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المستوى	مدرسي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
مدرسي	***	0.19816*	0.13732*	0.26978*
دبلوم	***	***	-0.06084	0.07162
بكالوريوس	***	***	***	0.13246
ماجستير فأعلى	***	***	***	***

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يلاحظ من الجدول السابق وجود فروق بين مستوى مؤهل (مدرسي) من جهة ومستويات (دبلوم) ومؤهل (بكالوريوس) ومؤهل (دراسات عليا) من جهة أخرى، وأن هذه الفروق تعود لصالح مؤهلات (دبلوم) و(بكالوريوس) و (دراسات عليا).

جدول (16): يبين اختبار المقارنات البعدية LSD لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المجال الرابع (الإصلاح القانوني).

المستوى	مدرسي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
مدرسي	***	0.22963*	0.09501	0.23165*
دبلوم	***	***	-0.13462	0.00202
بكالوريوس	***	***	***	0.13664
ماجستير فأعلى	***	***	***	***

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يلاحظ من الجدول السابق وجود فروق بين مستوى مؤهل (مدرسي) من جهة ومستويات (دبلوم) ومؤهل (دراسات عليا) من جهة أخرى وان هذه الفروق تعود لصالح مؤهلات (دبلوم) و (دراسات عليا).

3.3.4 اختبار الفرضية الثالثة

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة. " تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة، ونتائج الجداول التالية توضح ذلك:

جدول (17) الوصف الإحصائي لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة للدرجة الكلية

الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	العدد	المستوى	الدرجة الكلية
0.46361	74.166	3.7083	16	أقل من 5 سنوات	اثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة
0.41991	74.764	3.7382	74	من 5-10 سنوات	
0.41345	72.606	3.6303	190	أكثر من 10 سنوات	
0.41933	73.266	3.6633	280	المجموع	

ويتضح أن إجابات أفراد العينة من ذوي الخبرات الأقل من خمس سنوات كانت نسبة موافقتهم على موضوع اثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية (74.166%)، أما ذوي الخبرات المتوسط (من 5-10) فكانت نسبة موافقتهم (74.764)، بينما كانت النسبة المئوية للموافقين من ذوي الخبرات العالية (72.606)، وتدل النسب السابقة إلى عدم وجود فروق كبيرة (ذات دلالة إحصائية) في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة بحسب خبراتهم العملية.

وقد جاءت جميع نسب استجابة العاملين كبيرة، غير أن النسبة الأعلى جاءت لدى العاملين من ذوي الخبرات المتوسطة (من 5-10) حيث تركزت عملية الإصلاح في الفترة الزمنية التي عاصروها وشكلت بالنسبة إليهم فترة انتقالية وخطوة كبيرة نحو التقدم في جوانب الإصلاح في القطاع الأمني، حيث عاصروا عملية إصلاح واسعة في المجالات كافة مما خلق لديهم رضى عن عملية الإصلاح المنجزة، التي توحى بمستقبل مهني ووظيفي أفضل بالنسبة إليهم.

ويرى الباحث أن نسبة الاستجابة الكبيرة من العاملين من ذوي الخبرات العالية التي جاءت على الرغم من ذلك أدنى نسبة استجابة بين فئات سنوات الخبرة؛ مردها إلى أنهم يرون أن الإصلاحات التي حصلت في قطاع الأمن ما زالت في بدايتها وذلك بحكم تجربتهم الكبيرة في العمل في القطاع الأمني وكذلك تلقبهم لدورات تدريبية متخصصة ومتقدمة في المجال الأمني مقارنة بالحالة الفلسطينية.

جدول (18) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية
0.309	1.179	0.496	2	0.991	المربعات بين الفئات	
		0.420	277	116.477	المربعات الداخلية	
			279	117.468	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية
0.606	0.501	0.174	2	0.349	المربعات بين الفئات	
		0.348	277	96.423	المربعات الداخلية	
			279	96.771	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية
0.576	0.552	0.201	2	0.403	المربعات بين الفئات	
		0.365	277	101.001	المربعات الداخلية	
			279	101.404	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية
0.058	2.881	0.664	2	1.329	المربعات بين الفئات	
		0.231	277	63.899	المربعات الداخلية	
			279	65.228	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية
0.156	1.873	0.327	2	0.654	المربعات بين الفئات	
		0.175	277	48.403	المربعات الداخلية	
			279	49.058	المجموع الكلي	

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول رقم (18) أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية لأثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة. يساوي (0.156) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين متوسطات المؤهل العلمي أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

كذلك تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في المجالات الأربعة (الهيكل التنظيمي، و المالي، والإداري، والتنظيمي)، فقد بلغت قيمة الدلالة لهذا المجالات على التوالي (0.309، 0.576، 0.606، 0.058)، وهذه القيم أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05) ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول إنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني في المجالات الأربعة على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

4.3.4 اختبار الفرضية الرابعة

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل. " تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة، ونتائج الجداول التالية توضح ذلك:

جدول (19) الوصف الإحصائي لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل للدرجة الكلية

الدرجة الكلية	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
اثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي	مدير	53	3.6741	73.482	0.35258
	رئيس قسم	134	3.6149	72.298	0.41797
	موظف	93	3.7268	74.536	0.45039
المجموع		280	3.6633	73.266	0.41933

ويتضح أن إجابات أفراد العينة من المديرين كانت نسبة موافقتهم على موضوع أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية (73.482%)، أما رؤساء الأقسام فكانت نسبة موافقتهم (72.29%)، بينما كانت النسبة المئوية للموافقين من الموظفين (74.536%)، وتدل النسب السابقة إلى عدم وجود فروق كبيرة (ذات دلالة إحصائية) في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة بحسب طبيعة عملهم.

ويعزو الباحث هذا التقارب في نسب الاستجابة -التي جاءت جميعها كبيرة- إلى أن عملية الإصلاح في القطاع الأمني شملت جميع فئات العاملين على اختلاف رتبهم وطبيعة عملهم وقد امتازت عملية الإصلاح بالمساواة وفقاً لما يتناسب مع الحالة الوظيفية وطبيعة العمل لكل فئة.

جدول (20) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل.

مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية
0.247	1.404	0.589	2	1.179	المربعات بين الفئات	
		0.420	277	116.289	المربعات الداخلية	
			279	117.468	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية
0.104	2.284	0.785	2	1.570	المربعات بين الفئات	
		0.344	277	95.202	المربعات الداخلية	
			279	96.771	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية
0.432	0.841	0.306	2	0.612	المربعات بين الفئات	
		0.364	277	100.791	المربعات الداخلية	
			279	101.404	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية
0.465	0.768	0.180	2	0.359	المربعات بين الفئات	
		0.234	277	64.868	المربعات الداخلية	
			279	65.228	المجموع الكلي	
مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية
0.138	1.992	0.348	2	0.696	المربعات بين الفئات	
		0.175	277	48.362	المربعات الداخلية	
			279	49.058	المجموع الكلي	

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول رقم (20) أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية لأثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل يساوي (0.138) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول إنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات طبيعة العمل أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل.

كذلك تبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، من حيث متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في المجالات الأربعة (الهيكل التنظيمي، و المالي، والإداري، والتنظيمي)، فقد بلغت قيمة الدلالة لهذا المجالات على التوالي (0.247، 0.104، 0.432، 0.465)، وهذه القيم أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي: (0.05) ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول إنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية في المجالات الأربعة على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مناقشة النتائج

2.5 التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مناقشة النتائج

1.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

ما هو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة

نظر العاملين فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تجزئته إلى أربعة أسئلة شكّلت مجالات الدراسة وهي (إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية، و الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية، والإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية، والإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية)، من هنا سيتناول الباحث الإجابة عن هذا السؤال وفق المجالات على النحو الآتي:

1- ما هو أثر إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها ؟

يتضح من نتائج التحليل أن الدرجة الكلية لمجال هو أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها بلغت (77.39%) وهي نسبة كبيرة، من هنا يمكن القول إن أثر إصلاح الهيكل التنظيمي للقطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية بلغ درجة كبيرة من وجهة نظر العاملين فيها

وكان من أهم البنود التي يتضمنها هذا المجال التي حصلت على أعلى النسب المئوية ودرجات الموافقة هي إن عدم الوضوح في الهياكل التنظيمية يؤثر سلباً على التنمية السياسية لدى الأفراد فيها و يعمل الهيكل التنظيمي على تسهيل الاتصالات بين الإدارات المختلفة بشكل يعزز التنمية السياسية داخل الجهاز و إن الهيكل التنظيمي يخفف كثيراً من الأعباء الإدارية وبخاصة تلك المتشابهة والمتكررة مما يعزز تنمية أفرادها) وهي تشير إلى وجهة نظر العاملين في القطاع الأمني الفلسطيني نحو أهمية الهيكل التنظيمي في المؤسسة الأمنية.

ويتضح من النتائج السابقة وجود دور كبير للهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية في عملية التنمية السياسية، كذلك يتبين من النتائج نفسها أهمية الوضوح والشفافية وتحديد المسؤوليات في الهيكل التنظيمي للمؤسسة في رفع مستوى التنمية السياسية، كذلك هناك أهمية كبيرة لوجود هيكل تنظيمي حديث داخل المؤسسة يعمل على تسهيل قنوات الاتصال بين الإدارات المختلفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الأعباء الملقاة على الأفراد العاملين، وهذا يعزز من الكفاءة الإنتاجية لديهم.

ويرى الباحث ضرورة تحديث مستمر للهيكل التنظيمية بما يتوافق مع المتطلبات الزمنية وحاجات العمل، وذلك في سبيل المصلحة العامة للدولة.

2- ما هو أثر الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها ؟

تبين من نتائج التحليل أن أثر الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها قد حصلت على نسبة (71.76%) وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة نحو الأسئلة المتعلقة بهذا المجال، وهذا يشير إلى أن أثر الإصلاح المالي للقطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية بلغ درجة كبيرة من وجهة نظر العاملين فيها.

وكان من أكثر الفقرات التي حصلت على أعلى درجات الموافقة وذلك برأي الباحث أن هناك تجاوزات في أمور الترقية مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية وهناك حزم مع أية تجاوزات مالية يتم اكتشافها داخل الجهاز مما يشكل رادعاً للآخرين يخصص الجهاز جزءاً من ميزانيته لتطوير العاملين به وتمييزهم سياسياً.

وقد توافقت نتيجة الاستجابة مع ما قاله الناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية اللواء عدنان ضميري: "وزارة المالية لديها تفاصيل كاملة بهذا الخصوص وكذلك وزارة الداخلية.

وديوان الرقابة العام، والرقابة الداخلية في الأجهزة الأمنية"¹، كما شدد عطوفة السيد عصام أبو بكر على وجود الرقابة حيث قال: "هناك رقابة مالية مشددة على موازنة قطاع الأمن من قبل جهات الرقابة التنفيذية وبشكل خاص وزارة المالية، كما يوجد رقابة من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بهذا الشأن"².

ويتبين من النتائج السابقة أن هناك نظرة نحو عدم عدالة الترقية حصلت سابقاً تم تجاوزها إلا أن تأثيرها لا يزال قائماً، كذلك وجود حزم في أي تجاوزات مالية يتم اكتشافها يشير إلى نتيجة إيجابية على مستوى المؤسسة الأمنية، وهذا بدوره يعزز شفافية ومصداقية ومهنية العمل داخل الأجهزة الأمنية، كذلك فإن تخصيص جزء مالي من ميزانية القطاع الأمني لعملية التطوير في الموارد البشرية يدل على وجود اهتمام بعنصر القطاع البشري وتحديثه من خلال دورات تدريبية مما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة والقدرة على مواجهة متطلبات العمل ورفع مستوى التنمية السياسية لدى الأفراد.

3- ما هو أثر الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها ؟

أشارت نتائج التحليل أن درجة مجال أثر الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها بلغت (71.76%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة نحو الأسئلة المتعلقة بهذه الدرجة.

وكان من أهم البنود التي يتضمنها هذا المجال هي: يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعادة تصميم العمليات الإدارية و السياسات الإدارية ترشد العاملين في أداء وظائفهم، و تعتمد الإدارة على التدريب المستمر لتنمية العاملين فيها، و يعتمد الجهاز على خطة طوارئ لمواجهة

¹ لقاء مع السيد اللواء عدنان ضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية رام الله الساعة 12 ظهراً يوم الأربعاء 20 2013/3/ م

² لقاء مع السيد عصام أبو بكر، يوم الأحد 2013/3/31 م

الأمر غير الاعتيادية في أثناء سير العمل، ويحتفظ المدير بجميع الصلاحيات مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية.

ويرى الباحث أنه يجب أن يتم استخدام أحدث تقنيات المعلومات في الهيكل الإداري، ووضع خطط طوارئ لمواجهة الأمور غير الاعتيادية في أثناء سير العمل، والعمل على تحديث هذه الخطط وذلك لمصلحة العمل.

ويتبين من نتائج السؤال السابق أن هناك استخدام تقنيات حديثة لتكنولوجيا المعلومات داخل الإدارات تعمل على توضيح مهمات وواجبات العاملين، وهذا بدوره ينعكس بالإيجاب على تنفيذ الأعمال الإدارية التي يقوم بها المكلفون، مما يعمل على زيادة إنتاجيتهم المهنية، كذلك يعمل على رفع مستوى هذا القطاع وكفاءته للوصول إلى مستوى متقدم إقليمياً ودولياً على المستويات المهنية المختلفة كافة، كذلك فإن التدريب المستمر للعاملين والمكثف يعدّ عاملاً إيجابياً تضطلع به المؤسسة الأمنية، ويزيد من فرص التنمية السياسية للعاملين، كذلك وجود خطة طوارئ لمواجهة الأمور غير الاعتيادية في أثناء سير العمل كونه وجود حالة من عدم الاستقرار في جميع المجالات المختلفة التي تحيط بواقع ظروف حياتية داخل المنطقة وخارجها، أما بالنسبة لاحتفاظ المدير بجميع الصلاحيات فهي من وجهة نظر العاملين تعدّ سلبية، وواجباته في إدارة المؤسسة لاعتقادهم أن رأس الهرم المؤسسي يتخذ القرارات بصورة فردية، وهذا يعزز من نتيجة سابقة أوصى بها الباحث بضرورة وجود وضوح في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي يوضح واجبات الأفراد ومسؤولياتهم.

4- ما هو أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها ؟

أشارت نتائج التحليل أن درجة مجال أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها بلغت (72.60%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة نحو الأسئلة المتعلقة بهذه الدرجة.

وكان من أهم البنود التي يتضمنها هذا المجال هي من الضروري إجراء الإصلاحات التشريعية اللازمة للقوانين واللوائح التنظيمية، وبخاصة اللوائح المنظمة لمسؤوليات موظفي الجهاز و صلاحياته وإن غياب القوانين والتشريعات التي تعمل على إعادة بناء الجهاز وتطويره مما تؤثر بالسلب على التنمية السياسية و يؤثر عدم استخدام القوانين والتشريعات كمعيار رقابي لقياس الأداء سلباً على التنمية السياسية وأن إدارة الجهاز تقوم بتعريف الموظفين بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل مما يعزز التنمية السياسية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن القوانين والتشريعات المعمول بها داخل إطار الأجهزة الأمنية قديمة وتستند إلى تشريعات مختلفة من مراحل مرت بها القضية الفلسطينية، والعمل جارٍ على تحديثها رغم غياب المؤسسة التشريعية، الأمر الذي أدى إلى غياب الرقابة التشريعية وعدم تطبيقها على قطاعات كثيرة من ضمنها الأجهزة الأمنية.

وبالإشارة إلى ما ذكره عطوفة محافظ محافظة نابلس اللواء جبرين البكري بخصوص قدم التشريعات المعمول بها واستنادها إلى تشريعات مختلفة، قال: "إن اعتماد القانون الأردني يجب أن يتغير بالنسبة لنا"، وقد أشار السيد محمد جبريني وكيل وزارة الداخلية إلى ضرورة تطوير القوانين بما يتناسب مع مؤسسة أمنية مهنية وعصرية قوية ومستقرة يخضع عملها لقوانين ولوائح تنظيمية وتعمل على تنفيذ السياسات وتوجيهات القادة السياسيين في إطار مجتمع مدني ديمقراطي يؤمن بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون وتحقيق التكامل الاجتماعي بين قطاع الأمن وقطاع العدالة.¹

ويرى الباحث أنه يجب أن يتم تحديث الإصلاحات القانونية وتعريف موظفي الأجهزة الأمنية بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل، ولذلك لضرورتها في التنمية السياسية.

¹ لقاء مع محافظ محافظة نابلس اللواء جبرين البكري، 2012/3/31

2.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

حيث إن هناك أربعة مجالات للدراسة، وفي ظل وجود درجة كلية يتم الاستناد عليها في تفسير الفرضيات نظراً لوجود مقياس موحد استخدمه الباحث في الإجابة عن مجالات الدراسة، فقد لجأ الباحث إلى تفسير فرضيات الدراسة تبعاً لمجالاتها وللدرجة الكلية على النحو التالي:

أ- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية لأثر الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس يساوي (0.397) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05) ، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة الأربعة، فيلاحظ من النتائج السابقة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، من بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو (الإصلاح التنظيمي، والمالي، والإداري والقانوني، فقد بلغت قيمة الدلالة لهذه المجالات على التوالي $(0.185, 0.350, 0.852, 0.798)$ ، وهذه القيم أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05) ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول إنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس للمجالات الأربعة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الذكور والاناث من عينة الدراسة لديهم متوسطات استجابات متقاربة نحو اسئلة الدراسة وذلك لتشابه طبيعة العمل التنظيمي والمالي والاداري والقانوني داخل القطاع الأمني، وكون الواجبات والمسؤوليات التي يتحملها العامل واحدة ولا يوجد فيها تمييز بين الذكر والأنثى في طبيعة العمل.

ب- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: التي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية لأثر الإصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي يساوي (0.019) وهذه القيمة أقل من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05) ، ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات المؤهل العلمي أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة الأربعة، فيلاحظ من النتائج السابقة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، من بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو المجال الرابع (الإصلاح القانوني)، فقد بلغت قيمة الدلالة لهذا المجال (0.044) ، وهذه القيمة أقل من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05) ولذلك نرفض صحة الفرضية ونقول

إنه: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية في المجال القانوني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وأن هذه الفروق تعود لصالح مستوى (مدرسي).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الموظفين من ذوي التعليم المدرسي هم في الأغلب من الموظفين القدامى الذين عاصروا الأوضاع الأولى للأجهزة الأمنية ولاحظوا الفروق الكبيرة في التطور المؤسسي والهيكلية للأجهزة الأمنية، حيث عاصر هؤلاء فترة الإصلاحات التي حصلت في القطاع الأمني في كافة المستويات كافة.

ج- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: التي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية لأثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة يساوي (0.156) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05) ، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات المؤهل العلمي أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

كذلك تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، من بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في المجالات الأربعة (الهيكل التنظيمي، و المالي، والإداري، والتنظيمي)، فقد بلغت قيمة الدلالة لهذا المجالات على التوالي (0.309) ، (0.576) ، (0.606) ، (0.058) ، وهذه القيم أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05) ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول إنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية في المجالات الأربعة على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

د- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: التي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل.

أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية لأثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل يساوي (0.138) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول إنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين متوسطات طبيعة العمل أفراد عينة الدراسة نحو أثر إصلاح الأجهزة الأمنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل.

كذلك تبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في المجالات الأربعة (الهيكل التنظيمي، و المالي، والإداري، والقانوني)، فقد بلغت قيمة الدلالة لهذا المجالات على التوالي (0.247، 0.104، 0.432، 0.465)، وهذه القيم أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05) ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول إنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو اثر إصلاح الأجهزة الأمنية في المجالات الأربعة على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير طبيعة العمل.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن طبيعة العمل لا تؤثر في اتجاهات العاملين في الأجهزة الأمنية نحو اثر الاصلاح على التنمية السياسية لأن الاصلاح قد شمل جميع العاملين في القطاع الأمني على اختلاف وظائفهم وطبيعة عملهم.

النتائج العامة للدراسة

أولاً: ان ما قامت به السلطة الفلسطينية على مدار السنوات السابقة من اصلاح إداري وتنظيمي وقانوني في الأجهزة الأمنية أثر بشكل ايجابي على نظرة أبناء الأجهزة الأمنية تجاه الدور التنموي للأجهزة الأمنية.

ثانياً: إن هناك عدم معرفة من قبل المستويات الدنيا في الأجهزة الأمنية بطبيعة التعليمات والقوانين الأمنية واللوائح مما يؤثر سلباً على تقييمهم ونظرتهم لموضوعية الشفافية والإدارة المالية.

ثالثاً: على الرغم من العديد من الجهود التي بذلت بشأن الاصلاح الاداري والتنظيمي، داخل الاجهزة الامنية الا انه من الملاحظ ان هناك ما زال نقصا فيما يخص الحوكمة الامنية، حتى نرقى بالمؤسسة الامنية وتصبح تلعب دورا رائدا ومميزا سواء في انفاذ القانون، او في نظرتها لدورها.

رابعا: على الرغم من الاصلاحات القانونية المتعددة والتي طالت مختلف الاجهزة الامنية، الا ان هناك نقصا في التشريعات واللوائح الداخلية التي تنظم عمل بعض الاجهزة، مع استثناء جهاز المخبرات المحكوم بقانون عام 2005 اما باقي الاجهزة فهي ما زالت تفنقر، اما لقانون ناظم، واما للوائح التنظيمية لعملها.

خامسا: على الرغم من وجود اليات متعددة للرقابة على الاجهزة الامنية سواء من مؤسسات المجتمع المدني او، من مؤسسات الدولة الا ان هذا لا يلغي الدور الالهم الذي يجب ان تضطلع به المؤسسة التشريعية، كونها السلطة الرسمية في الرقابه، حيث ان تقارير الجهات غير الرسمية متعددة ومتناقضة أحيانا ولا يمكن الاستناد اليها بصفتها تقارير غير رسمية.

2.5 التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج خرجت الدراسة بعدة توصيات هي:

1.2.5 التوصيات المتعلقة بمجال إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية

- بالرجوع إلى كتب الإدارة حول الهيكل التنظيمي الملائم للقطاعات ذات الحجم الكبير كما هو الحال في الأجهزة الأمنية يتضح أن الهيكل القطاعي هو التنظيم الهيكلي الأنسب حيث يتم تجميع كل تخصص في إدارة واحدة ويكون لكل قطاع قدر من السلطة والسيطرة على القطاع ويتركز دور الإدارة العليا الإشراف العام، وتوفير الخدمات المساندة، وتقييم أداء كل قطاع أو وحدة أمنية. ومتابعته ويتميز هذا القطاع بقدرة عالية لمواكبة تطورات المحيط، ومواجهة الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من اللامركزية، وتخفيف العبء عن الإدارة العليا، ويؤدي إلى تنمية العاملين سياسياً.
- ضرورة أن يتصف الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية بالوضوح بحيث يعرف كل فرد فيها واجباته، وحقوقه، والتوصيف الوظيفي الدقيق لمهنته الأمر الذي يساعد في تقليل الأعباء الإدارية الناجمة عن التداخل في ممارسة المهمات، وبالتالي يساعد في تنمية العاملين سياسياً.
- ضرورة أن يتم توفير قنوات اتصال فعالة بين مستويات الهيكل التنظيمي المختلفة (الإدارة العليا، الإدارة الوسطى، الإدارة التنفيذية)، وتقليل صعوبة إيصال شكاوي ومقترحات أفراد الإدارة التنفيذية (الدنيا) إلى المديرين بشكل مباشر لأن اعتقاد أفراد الأجهزة الأمنية بأنهم قريبون من مستويات اتخاذ القرار يحسن من أدائهم وينميهم سياسياً.
- إن القطاع الأمني في فلسطين يواجه ظروفًا متغيرة بشكل شبه يومي، وبالتالي فإن هيكله التنظيمي بحاجة إلى مستوى عالٍ من المرونة لمواكبة هذه التطورات، وهناك حاجة إلى درجة من المرونة تصل إلى حد إعادة هيكلة الأجهزة في حال تطلبت الظروف ذلك ضمن إشراف مختصين من إداريين وأمنيين، وعلى أسس إدارية سليمة تراعي اللامركزية، ومنح السلطات للعاملين، وتطبيق الرقابة السابقة واللاحقة على أداء عمل الأجهزة الأمنية.

- ضرورة أن يتم إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ودمج المتشابه منها بشكل يخدم المصالح الفلسطينية، والمصالح الفلسطينية فقط دون الرضوخ للمطالبات الخارجية.
- ضرورة أن يتم إجراء دراسات تتعلق بقضايا أخرى تؤثر على التنمية السياسية مثل الانتماء السياسي لأفراد الأجهزة الأمنية، أو الاتفاقات السياسية، أو السياسات المالية للسلطة الفلسطينية.
- ضرورة إجراء الدراسات التي تتعلق بالتنمية السياسية لأفراد الأجهزة الأمنية، ولكن من وجهة نظر الخبراء السياسيين والإداريين والقانونيين، وليس العسكريين فقط.
- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول هذا الموضوع المهم حيث لاحظ الباحث قلة الدراسات في المكتبة الفلسطينية بخاصة والعربية عامة حول هذا الموضوع.

2.2.5 التوصيات المتعلقة بمجال الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية

- ضرورة وجود رقابة سابقة من أجهزة الضبط والتدقيق الداخلي في الأجهزة الأمنية، ونشر التقارير بشكل شهري حول أداء الأجهزة الأمنية المالي.
- ضرورة أن يتم إجراء الرقابة اللاحقة من قبل وزارة المالية كجهة رقابة خارجية على الأداء المالي للأجهزة الأمنية لمعرفة مواطن الخلل إن وجدت ومعالجتها.
- ضرورة أن يكون هناك نظام واضح للترقية يقوم على أسس موضوعية بعيداً عن الوساطة والمحسوبية، ولا مانع من أن يتم إعادة تقييم الرواتب بشكل يتفق مع المؤهلات العلمية وسنوات الخبرة لأفراد الأجهزة الأمنية.
- أن هناك فساداً مالياً تعاني منه أجهزة السلطة الفلسطينية ويتمثل ذلك في ممارسات عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: (نثرات المكاتب، كوبونات البنزين، مصاريف السفر، تكاليف التدريب المبالغ فيها.. الخ) فلا بد من ضبط هذه الممارسات، وكشف التلاعب فيها ضماناً للنزاهة والشفافية.

- ضرورة أن يتم تخصيص جزء من ميزانية كل جهاز أمني لتطوير العاملين فيه عبر الدورات التدريبية التي تلامس الاحتياجات التدريبية الحقيقية لهم، مع الاقتصاد في الإنفاق قدر الإمكان، وضرورة إجراء تقييم لهذه الدورات التدريبية لمعرفة جدواها.

3.2.5 التوصيات المتعلقة بمجال الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية

- من المستحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعادة تصميم العمليات الإدارية للأجهزة الأمنية، والاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تقدمها التكنولوجيا في التخطيط والرقابة والتنظيم والتوجيه، ومحاولة التوجه نحو مفهوم الإدارة الإلكترونية في هذه الأجهزة بشكل يحقق الجودة والسرعة، ورفع مستوى الأداء للعاملين في هذه الأجهزة.
- ضرورة أن يتم تعديل السياسات الإدارية بحيث ترشد أداء العاملين وتوجه جهودهم نحو تحقيق أهداف الأجهزة الأمنية بأقل تكلفة سواء على صعيد الجهد أم المال أم الوقت.
- من الضروري وجود خطط للطوارئ وخطط بديلة لمواجهة الظروف المتغيرة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، على أن تتصف هذه الخطط بالمرونة وإمكانية التعديل السريع وفق الظروف المتغيرة.
- ضرورة اتباع مبدأ اللامركزية في العمل، وتفويض بعض السلطات مع وجود رقابة على هذه السلطات والصلاحيات لضمان استخدامها في المسار الصحيح من قبل العاملين.
- تشير كتب الإدارة إلى حاجة القطاعات الأمنية إلى ما يسمى بالتخطيط الاستراتيجي لأن فكرة الإدارة الإستراتيجية هي فكرة عسكرية بالأساس تهدف إلى التخطيط الاستراتيجي للقطاعات الأمنية المختلفة.
- من الممكن لضمان الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية استخدام مفهوم الهندرة في إعادة تصميم عمليات الأجهزة الأمنية وسياساتها الإدارية و تقوم الهندرة على الإعداد والتخطيط الجيد في الأجهزة الأمنية، ودراسة الوضع الحالي للعمليات، والاستماع إلى صوت العاملين، والإقتداء بالنماذج الناجحة، ووضع التصميم الجديد للعمليات، والتطبيق والتحسين المستمر.

4.2.5 التوصيات المتعلقة بمجال الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية

- من الضروري إجراء الإصلاحات التشريعية اللازمة للقوانين واللوائح التنظيمية، وبخاصة اللوائح المنظمة لمسؤوليات موظفي الجهاز وصلاحياتهم.
- ضرورة سن قوانين وتشريعات جديدة تنص على إعادة بناء الأجهزة الأمنية وتطويرها، بحيث يتضح فيها الأسس القانونية لعملية بناء الأجهزة الأمنية ودمجها وذلك بإشراف خبراء مختصين دون الاهتمام بالضغط الخارجية المتعلقة ببناء الأجهزة الأمنية وتشكيلها وهيكلتها.
- ضرورة أن تكون القوانين بمثابة معايير رقابية لأداء الأجهزة الأمنية مع ضرورة التأكيد على أن يعتمد العمل في الأجهزة الأمنية على القوانين فقط بعيداً عن الممارسة والتقدير الشخصي، وأي تجاوز للقانون لا بد أن تكون عقوبته الرادعة واضحة للجميع مع ضمان أن يتم تنفيذ هذه العقوبات بحق المتجاوزين.
- ضرورة أن يتم اطلاع العاملين في الأجهزة الأمنية بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل بشكل يعزز التنمية السياسية لديهم.
- ضرورة أن لا يوجد تعارض بين السياسات الإدارية المتبعة، وبين القوانين والتشريعات لأن ذلك يؤثر سلباً على التنمية السياسية للعاملين

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

أغا، حسين وأحمد الخالدي: إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني (رام الله)، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

برو، فيليب: علم الاجتماع السياسي ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 .

حداد، معين: أرض لا تهدأ، الرهانات الجيوبوليتيكية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر الطبعة الثانية 2008.

حسن، إبراهيم: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، القاهرة: دار المعرفة، 1995.

شراب، ناجي صادق: التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، الطبعة الثانية، غزة، مكتبة دار المنارة، 2001.

الشعبي، عزمي: "إصلاح الأمن. فلسطين"، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، رام الله، 2008.

الشعبي، عزمي: إصلاح الأمن في "فلسطين"، دراسات المبادرة الأموقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني، منشورات مباداة الإصلاح العربي، نيسان، 2012.

صايغ، يزيد: إصلاح قطاع الأمن في المنطقة العربية: التحديات التي تواجهه وضع أجندة محلية. منشورات المبادرة العربية للإصلاح، كانون الأول، 2007.

عاروري، ماجد ومأمون عتيلي: الرقابة المدنية الديمقراطية على قطاع الأمن الفلسطيني، المدخل إلى اصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، رام الله، 2007.

عبد الله، عبد الخالق: **التبعية والتبعية السياسية**، ط4، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2004.

غانم، السيد: **دراسات في التنمية السياسية**، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 2004.

فريدريك، رولاند وارنولد، وفرانس ملحم: **التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن**. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، رام الله، 2008.

قنيص، جمان: **وسائل الإعلام الفلسطينية وتشريعات القطاع الأمني**، ضمن: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، الإعلام الفلسطيني وحكم القطاع الأمني، جنيف، 2009.

لويتهول، رنولد ورونلاد فريدريك: **المدخل إلى اصلاح القطاع الأمني في فلسطين**، مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، رام الله، 2007.

المشاط، عبد المنعم: **التنمية السياسية في العالم الثالث**، العين: مؤسسة العين للإعلان، 1988.

المجلات والتقارير والصحف

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ورشة عمل حول واقع الشفافية ونظم المساءلة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، رام الله، 2008.

أبو دية، أحمد: **نحو مجلس تشريعي فعال**، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2004.

البسط، أسامة: **مقومات الإصلاح في القطاع العام** بحث مقدم لمؤتمر (PASSIA)، أريحا، فلسطين، 2007.

تعزيز الإدارة الرشيدة في قطاع الأمن في فلسطين، سلسلة القانون والأمن (3)، معهد الحقوق -
جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2010.

حسين، أحمد "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، ضمن: رونالد فريديريك وأرنولد
ليتهولد، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين (جنيف: مركز جنيف للرقابة
الديموقراطية على القوات المسلحة، 2007).

خريشة، حسن: ندوة توصية بضرورة بلورة استراتيجية ملائمة للإصلاح الأمني تستجيب
للظروف والاحتياج الوطني، جريد الحياة، بتاريخ 30-7-7.

رابي، عبد الناصر: إصلاح أجهزة الأمن الفلسطيني، مجلة دنيا الرأي، 1-6-2011..

سلطان، مريم: نحو صياغة لنظريات التنمية السياسية من منظور عربي اسلامي، سلسلة بحوث
سياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، اكتوبر، 1995..

صلاحات، نظام: إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول حول
إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، جامعة الإستقلال (الأكاديميه الفلسطينيه للعلوم الأمنية)
بتاريخ 25 ايار 2008.

الضميري، عدنان: الاستيطان وقدرة الأمن الفلسطيني على السيطرة وعلى تنفيذ الإجراءات
القانونية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع عشر، تشرين
أول 2009م.

الطناني، معين: التغييرات في مجال الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مجلة مركز التخطيط
الفلسطينية، العدد 18 تشرين ثاني، 2005.

عباس، خضر محمود: الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته، سلسلة علم النفس الأمني،
" الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته "، مركز الوعي للدراسات والتدريب،
فلسطين - غزة، 2003م.

ما هو القطاع الأمني؟، منشورات مرصد قطاع الأمن الفلسطيني، 2012.

مجموعة الأزمات الدولية، "تربيع الدائرة. إصلاح الأمن الفلسطيني تحت الاحتلال"، تقرير الشرق الأوسط، رقم 98، رام الله، القدس، بروكسل، 7 سبتمبر 2010.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "الأوضاع الداخلية الفلسطينية وتحديات الإصلاح"، ورقة موقف، أغسطس 2004.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الأوضاع الداخلية الفلسطينية وتحديات الإصلاح، 2012.

المشاقبة، أمين: الإصلاح السياسي، المعنى والمفهوم، جريدة الدستور، العدد رقم 15356 السنة الرابعة والاربعون، بتاريخ 6-02-2011.

النعامي، صالح: الأجهزة الأمنية الفلسطينية: خضعت للإصلاح نتيجة مطالب الداخل وضغوط الخارج وتوحيدها لم يمهدها تعدد مرجعياتها، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء، 16 اغسطس 2005 العدد 9758.

نقرش، عبد الله: إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي، مقاربة نظرية، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 3، 2005.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير خاصة (43) حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، تشرين الثاني، 2005.

يوسف، نصر: مفهوم الأمن الفلسطيني، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد السابع والثمانين، 1995.

القوانين والاتفاقيات

اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا - القاهرة، 5 أيار 1994، سلسلة الوثائق الفلسطينية رقم 2، القدس، مركز القدس للاتصال والإعلام، 1994.

الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1995 سلسلة الوثائق الفلسطينية رقم (6)، القدس، مركز القدس للاتصال والإعلام 1996، الملحق الأول - بروتوكول حول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية.

الإطار القانوني الناظم لقطاع الأمن في فلسطين: دراسة تحليلية للتشريعات الصادرة بعد العام 1994 - 2009.

القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، مادة رقم 84.

قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005

قانون المخابرات العامة الفلسطيني رقم (17) لسنة 2005، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المفتي -، اعداد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت.

مادة 1 من المرسوم الرئاسي رقم 12 لسنة 2002

المجلس التشريعي الفلسطيني، نص قرار دمج الأجزء الأمنية، 2005.

مذكرة واي ريفير بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، سلسلة الوثائق الفلسطينية رقم (9)، القدس: مركز القدس للاتصال والإعلام، 1998 .

الموازنة العامة الفلسطينية من حيث توازنها الاجتماعي/دراسة لمعهد ماس.

وثيقة إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (النسخة المترجمة)، سلسلة الوثائق الفلسطينية، القدس، مركز القدس للاتصال والإعلام، 1994.

وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) بتاريخ 28/06/2006.

وثيقة الوفاق الوطني، 2006.

المقابلات الشخصية

مقابلة شخصية مع السيد وكيل وزارة الداخلية محمد جبريني رام الله الساعة 11 ظهراً يوم الخميس 2013/3/13م

مقابلة شخصية مع اللواء عدنان ضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية رام الله الساعة 12 ظهراً يوم الأربعاء 2013/3/20 م

مقابلة شخصية مع محافظ محافظة سلفيت السيد عصام أبو بكر، يوم الأحد 2013/3/31م.

مقابلة شخصية مع محافظ محافظة نابلس اللواء جبرين البكري، 2013/3/31.

المراجع الأجنبية

Usher, Graham: **'Facing Defeat: The Intifada Two Years On**, Journal of Palestine Studies, Vol 32, no. 2 (Winter 2003), p.20

مواقع الانترنت

سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الأجهزة الأمنية الفلسطينية، إحدى أهم بوئر الخلاف بين فتح وحماس، قسم المعرفة، موقع الجزيرة الالكترونية،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6cdc6c1c-9587-45ec-879c-cf6d86a901e1>، نشر بتاريخ 7/10/2007.

محمد جمعة، "تجربة الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية (1993-2010)"،

<http://digital.ahram.org.eg/articales.aspx?serial=695954&eid=1531>

قاسم، عبد الستار: التنسيق الأمني دفاع عن أمن الصهاينة، السبت 2011/1/29 منشور على موقع البرفسور عبود السداتار قاسم،

http://www.grenc.com/a/Akasssem/show_Myarticle.cfm?id=21067

تم الوصول إليه بموقع 2013/3/10.

الملاحق

ملحق (1): أداة الدراسة بصورتها النهائية

ملحق (2): قانون المخابرات الفلسطينية رقم (17) لعام 2005

ملحق رقم (1)

أداة الدراسة بصورتها النهائية (الاستبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

يقوم الباحث بدراسة بعنوان: (أثر إصلاح القطاع الأمني على التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها) وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في التنمية السياسية من جامعة النجاح الوطنية، لذا يرجى من حضرتكم الإجابة عن فقرات الاستبانة بأمانة وموضوعية، ولن تستخدم هذه البيانات إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حُسن التعاون

الباحث: ابراهيم خطاطبة

الأسئلة الشخصية:

في المكان الذي يناسبك: ضع /ي إشارة (x)

1. الجنس: ذكر أنثى
2. المؤهل العلمي: مدرسي دبلوم بكالوريوس دراسات عليا
3. سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات من 5-10 سنوات أكثر من 10 سنوات
4. طبيعة العمل: مدير رئيس قسم موظف

القسم الثاني: ضع اشارة (x) مكان ما يتفق مع اجابتك

الرقم	الأسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
أ-	إصلاح الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية					
1	يعمل الهيكل التنظيمي على تسهيل الاتصالات بين الإدارات المختلفة بشكل يعزز التنمية السياسية داخل الجهاز.					
2	تتم مراجعة الهيكل التنظيمي دورياً بشكل منهجي ومدروس مما يعزز التنمية السياسية لأفراده من قبل الإدارة.					
3	إن عدم الوضوح في الهياكل التنظيمية يؤثر سلباً على التنمية السياسية لدى الأفراد فيها					
4	يتصف الهيكل التنظيمي في الجهاز بالمرونة مما يعزز التنمية السياسية لأفراده.					
5	إن الهيكل التنظيمي يخفف الكثير من الأعباء الإدارية خاصة تلك المتشابهة والمتكررة مما يعزز تنمية أفراده					
6	هناك تناسق بين عمل الهيكل التنظيمي و المسئوليات والمهام التي يضطلع بها الجهاز مما يعزز التنمية السياسية.					
7	تقوم الإدارة بإعادة هيكلة الجهاز لمواجهة المتطلبات الأمنية المستجدة					
ب-	الإصلاح المالي للأجهزة الأمنية					
1	يتم رفع التقارير الشهرية ويتم تدقيقها من قبل وزارة المالية مما يعزز تنمية أفراده.					

					2	هناك حزم مع أية تجاوزات مالية يتم اكتشافها داخل الجهاز مما يشكل رادعاً للآخرين.
					3	يخصص الجهاز جزء من ميزانيته لتطوير العاملين به وتمييزهم سياسياً
					4	أن الأجهزة الأمنية تعاني من تفشي الفساد المالي فيها مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية فيها.
					5	هناك رقابة على الأمور المالية من قبل جهات خارجية مستقلة مما يعزز التنمية السياسية
					6	أعتقد أن هناك تجاوزات في أمور الترقية مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية
					-ج	الإصلاح الإداري للأجهزة الأمنية
					1	يحتفظ المدير في جميع الصلاحيات مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية
					2	يوجد ازدواجية في عمل الموظفين مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية.
					3	يعتمد الجهاز على خطة طوارئ لمواجهة الأمور غير الاعتيادية أثناء سير العمل.
					4	يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعادة تصميم العمليات الإدارية.
					5	السياسات الإدارية ترشد العاملين في أداء وظائفهم
					6	يوجد في الجهاز سياسات إدارية واضحة ومفهومة تعزز التنمية السياسية للعاملين فيه
					7	تساعد آليات التخطيط المتبعة على تسهيل تنمية الموظفين

					تتعتمد الإدارة على التدريب المستمر لتنمية العاملين فيها	8
					الإصلاح القانوني للأجهزة الأمنية	د-
					إن غياب القوانين والتشريعات التي يعمل على إعادة بناء وتطوير الجهاز مما يؤثر بالسلب على التنمية السياسية	1
					يؤثر عدم استخدام القوانين والتشريعات كمعيار رقابي لقياس الأداء سلبا على التنمية السياسية	2
					يوجد تعارض بين السياسات الإدارية المتبعة وبين القوانين والتشريعات مما يؤثر سلبا على التنمية السياسية للعاملين	3
					أن القوانين والتشريعات التي تحكم عمل الجهاز لا تساعد على التنمية السياسية للعاملين في الجهاز	4
					ان إدارة الجهاز تقوم بتعريف الموظفين بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل مما يعزز التنمية السياسية لديهم	5
					أن أداء الأعمال في الجهاز يعتمد على القوانين بعيدًا عن الممارسة والتقدير الشخصي	6
					أن القوانين واللوائح في المطبقة في الجهاز تصلح كمعيار لقياس أداء العاملين فيه	7
					من الضروري إجراء الإصلاحات التشريعية اللازمة للقوانين واللوائح التنظيمية، خاصة اللوائح المنظمة لمسئوليات وصلاحيات موظفي الجهاز	8

ملحق (2)

قانون المخابرات الفلسطينية رقم (17) لعام 2005

مادة (17): موازنة المخابرات

1. وفقاً لأحكام القانون يكون للمخابرات موازنتها المستقلة وتدرج رقماً واحداً ضمن الموازنة العامة للدولة، وتتولى بنفسها إدارتها والإنفاق منها تحت إشراف الرئيس.
2. يشكل المجلس التشريعي لجنة خاصة من ثلاثة أعضاء تتولى مناقشة إقرار موازنة المخابرات، في إطار إقرار الموازنة العامة.
3. يعين مراقب مالي في المخابرات بقرار من الرئيس وبتنسيب من رئيس المخابرات، ويتولى المراقب المالي الاطلاع على بنود الصرف والإشراف المباشر على تدقيق الحسابات والتأكد من سلامتها.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2005/10/26 ميلادية.

الموافق: 23/رمضان/1426 هجرية.

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية/ رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

**An- Najah National University
Faculty Of Graduates Studies**

**The Reform of the security sector point in
Palestinian security from the view of employee
and the result of that on the political development
(west Bank model)**

**By
Ibrahim Hafez Abed Al-rahman Khatatbeh**

**Supervised By
Dr. Ra'ed N'erat**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Political Planning and Development in
Economic Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2013

**The Reform of the security sector point in Palestinian security from
the view of employee and the result of that on the political development
(west Bank model)**

By

Ibrahim Hafez Abed Al-rahman Khatatbeh

Supervised By

Dr. Raid Nairat

Abstract

This study aims to examine security sector reform in the Palestinian Authority from the prepoint of its employees and the effect it has on political development the researcher used statistical analysis questionnaire to explore employees point of view on this issue.

And to achieve that. This study was conducted on a sample of administrators in security sector on West Bank regions.

And the data was treated statistically using the Arithmetic averages, percentages, (T) test on two independent and groups, ANOVA different, and (LSD) exam for Amgarn at posterior between arithmetic averages.

The study reached these conclusions to this class college field reached (77.39%) and that is a big rate. From here one can say the effect of their form organizational structure on the security section has amounted to a large degree.

- We can find from the results that the effect of financial reform on the security services on the political development on the West Bank is (71.76%), and this can point at a big percentage agreement toward the questions on this field.

- And the analysis out comes pointed at the degree of effect of the administrative reform political development services on West Bank from the point of view of the authority employee has reached (71.76%).
- Also the out comes of the study that the legal (low) reform of the security services on political development on West Bank is(72.60%).

The study came up with several recommendations including:

- The need to be characterized by the organizational structure of the security sector clarity so that knows everyone in the security services and the duties and rights and job descriptions flour for his career, which helps reduce the administrative burden caused by interference in the exercise of errands, and therefore This helps in the development of workers politically.
- The need for a prior censorship of control devices and internal audit in the security services and publish monthly reports on the financial performance of the security.
- It is recommended that the use of information technology in the redesign of administrative operations of the security services and take advantage of the enormous potential offered by technology in the planning, supervision and regulation and guidance and try to move towards the concept of e-governance in these devices achieve the quality, speed, and raise the level of performance of workers in these devices.

- It is essential to make the necessary legislative reforms to the laws and regulations, especially regulations governing the responsibilities of the staff and their powers